التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 176 السنة العشرون - يوليو 2022

«التقدمي» ينعى الرفيق المناضل د. يعقوب الجناحي

خصخصة قطاع الصحة.. أسئلة مشروعة

موقفنا

يعقوب الجناحي .. لروحك السلام

وهذا العدد من «التقدمي» ماثل للطباعة، فُجعنا برحيل رفيقنا المناضل الدكتور يعقوب الجناحي، الشخصية الوطنية والتقدمية البارزة، الذي دفع ضريبة موقفه المبدئي بالسجن ثم المنفى الطويل الذي استمرّ أربعة عقود كاملة، وبرحيله فقدنا وجهاً وطنياً وتقدمياً بارزا ينتمي إلى الجيل الأول من مناضلي الحركة الوطنية في البحرين وجبهة التحرير الوطني التي انضمّ إلى صفوفها وهو في مقتبل الشباب، حيث كان أحد العاملين في شركة النفط "بابكو" التي شهدت تشكّل بواكير الطبقة العاملة البحرينية، وهي الطبقة التي كانت المهد الذي ترعرع فيه الفكر التقدمي واليساري، الماركسي، في البحرين، الذي سيصبح أحد التيارات السياسية والفكرية المناضلة في البحرين الحديثة منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين.

أعتقل الرفيق يعقوب الجناحي، هو ومناضلون آخرون من أعضاء جبهة التحرير الوطني في البحرين في أوائل ستينيات القرن الماضي على أيدى جهاز المباحث البريطاني الذي كان يحكم القبضة الأمنية على البحرين، ثم نفي إلى الخارج وأسقطت عنه الجنسية البحرينية، لتتوزعه المنافي، شأنه في ذلك شان رفاق آخرين له من قادة وكوادر جبهة التحرير والحركة الوطنية البحرينية، وكان من أوائل من ابتعثتهم جبهة التحرير للدراسة في الجامعات السوفيتية، حيث أتمّ دراسة القانون في جامعة الصداقة للشعوب في موسكو، ومنها أيضاً نال درجة الدكتوراه.

بعد ذلك عمل فقيدنا العزيز مع رفاقه في جبهة التحرير الوطني خارج الوطن، بصفته أحد قادة الجبهة، ضمن الفريق الذي نسج وطوّر علاقات الجبهة مع الأحزاب الشقيقة في العالم العربي والعالم، ولم يتمكن من العودة إلى الوطن إلا في العام 2001، مع بدايات المشروع الإصلاحي لجلالة الملك الذي سمح بعودة المنفيين وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين، حيث عمل كمستشار في دار الفتوى والتشريع، وساهم مع رفاقه في تأسيس المنبر التقدمي، وأصبح عضواً في أول مجلس إداري له برئاسة المناضل الراحل أحمد الذوادي.

في سيرة ونضال وتضحيات رفيقنا الراحل يعقوب الجناحي نجد النموذج الحي على عطاء جيل من المناضلين التقدميين الأوائل في تاريخ شعبنا وحركته الوطنية، وستظل سيرته وسيرة رفاقه الحافلة علامات منيرة لنا وللأجيال القادمة، كونهم مناضلين شجعاناً لم تثنهم الصعاب عن الثبات على مبادئهم ومواقفهم وتمسكهم بالقيم والأهداف التي كرّسوا حياتهم من أجلها، وهذا ما يتجلى في سيرة فقيدنا الغالي الدكتور يعقوب الجناحي الذي سنخصص ملفاً عنه في عددنا القادم.

التقدمي

المنبر التقدمي ينعى الرفيق يعقوب الجناحي

يعقوب الجناحي يلقي كلمة في
الذكرى ٦٥ لتأسيس جبهة التحرير في فبراير ٢٠٢٠

من جنازة تشييعه إلى مثواه الأخير في مقبرة المحرق

ببالغ الحزن والأسى ينعي المنبر التقدمي الشخصية الوطنية البارزة المناضل الرفيق يعقوب يوسف الجناحي الذي قضى نحبه مساء اليوم، السبت 25 يونيو/حزيران 2022 عن عمر ناهز الثمانين عامًا بعد صراع مع المرض استمر أشهرًا.

وبرحيله فقد التقدمي والوطن مناضلًا كرس جل حياته منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي في الدفاع عن قضية شعبه وقضايا الأمة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كما ساهم بجهود كبيرة في التضامن مع القضايا العادلة لمختلف شعوب العالم.

كان رفيقنا الراحل من الرعيل الأول الذي ذهب للدراسة في الاتحاد السوفيتي في أوائل الستينات. وإلى جانب دراسته لعب دورًا قياديًا في تنظيم جبهة التحرير الوطني في الاتحاد السوفيتي وفي التواصل الوثيق مع ممثلي أحزاب الحركة الشيوعية والعمالية العالمية في موسكو. كما ساهم في مختلف أنشطة اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي واتحاد الطلاب العالمي.

وبعد أن دافع عن أطروحة الدكتوراة حول تطور مراحل تشكل

الفقيد د. يعقوب الجناحي

دولة الإمارات العربية المتحدة، انتقل إلى المنطقة العربية ليواصل نضاله كعضو في لجنة القيادة لجبهة التحرير الوطني البحرانية ولجنة العلاقات الخارجية للجبهة. وكان معروفًا باسم «عزيز محمود». استمر في أداء مهامه في التواصل مع الأحزاب الشقيقة في الحركة الشيوعية والعمالية العالمية وفي أنشطة منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ومجلس السلم العالمي وعدد من المنظمات الدولية الحقوقية والاجتماعية في سعي لحشد الرأي العام العالمي لنصرة نضال شعب البحرين من أجل التحرر والاستقلال والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

بعد إطلاق المشروع الإصلاحي لجلالة الملك في بداية الألفية عاد الرفيق يعقوب الجناحي وعائلته مع بقية رفاقه إلى البحرين بعد ان قضى أطول فترة نفي كابدها مناضلوا الحركة الوطنية البحرينية من مختلف الاتجاهات، حيث قضى في المنفى أكثر من أربعة عقود متواصلة. وهنا ساهم مع بقية رفاقه في تأسيس المنبر التقدمي، حيث انتخب عضوًا لأول مجلس إداري للتقدمي. وساهم الفقيد في الكتابة في الصحافة المحلية، ووضع كتابًا عن تصوراته حول الحركة التقدمية.

يتقدم التقدمي إلى الرفيقة ثريا محمد عبدالكريم، زوجة الفقيد المناضل وابنته د. لطيفة وابنه محمد وجميع أفراد عائلته ورفاقه ومحبيه بخالص التعازي والمواساة، راجين له الرحمة والسكينة.

الحركة التقدمية الكويتية تنعى المناضل التقدمي البحريني د. يعقوب جناحي

بمشاعر الحزن والأسى تنعي الحركة التقدمية الكويتية المناضل التقدمي البحريني الدكتور يعقوب جناحي، الذي كان أحد الرواد المناضلين في جبهة التحرير الوطني- البحرين منذ بداية ستينيات القرن العشرين، حيث تعرض في صباه للاعتقال والنفي من وطنه البحرين على أيدي السلطات الاستعمارية البريطانية، وقد أمضى رفيقنا الفقيد أكثر من أربعين عاماً من حياته في المنفى متنقلاً بين قطر والاتحاد السوفياتي، حيث درس هناك ونال شهادة الدكتوراه في القانون، واضطر بعدها إلى البقاء في المنفى متنقلاً بين العراق واليمن ولبنان وسورية، قبل أن تتاح له الفرصة للعودة إلى وطنه البحرين في العام 2001، وأصبح بعدها أحد قياديي المنبر التقدمي البحريني... واستحق بجدارة لقيب شيخ المنفيين.

لقد كان الرفيق د. يعقوب جناحي مناضلاً تقدمياً متفانياً، كما كان أحد رجالات القانون المشهودين في البحرين، وتوثقت علاقاته مع العديد من الرفاق الكويتيين في حزب اتحاد الشعب وفي امتداده التاريخي الحركة التقدمية الكويتية، وزار الكويت أكثر من مرة، وله العديد من علاقات الصداقة مع الشخصيات الوطنية.

إنّ الحركة التقدمية الكويتية إذ تنعي الرفيق الفقيد د. يعقوب جناحي، فإنها تستذكر دوره ونضالاته وتضحياته من أجل حقوق ومطالبات الشعب البحريني الشقيق، كما تتوجه الحركة التقدمية الكويتية بأحر تعازيها إلى أسرته الكريمة وفي المقدمة شريكة حياته ورفيقة نضاله زوجته الرفيقة ثريا، وتعزي رفاقه وأصدقائه في المنبر التقدمي البحريني وفي الحركة الوطنية البحرينية.

فضفضة

عيسى الدرازي

الأوراق التي اصفرّت في الأدراج

يكمن التجديد والتغيير في الشباب. من هذا المنطق يأمل الشارع في تغيير حقيقي من التشكيل الوزاري الجديد يحقق ما تعطل من ملفات مستحقة للمواطنين فيما يتعلق بالتعليم والصحة والعمل والإسكان. وعلى الرغم من ان آمال الناس كانت كبيرة حينما بدأت الأخبار تتوارد بشأن وجود تعديل وزاري وشيك إلا أن التغيير الواسع في المجلس الوزاري خفف من وطأة تلك الآمال بتغيير رأس الهرم في وزارات بعينها.

جاء التعديل الوزاري بعد عدة أسابيع من مقال لرئيس تحرير صحيفة محلية قال فيها بأن: «أغلب المسؤولين يتهربون من لقاء الصحافة، ويرفضون إمداد الصحف بأي معلومات تتعلق بمسؤولياتهم ومجال عملهم»، واعتبر بأنهم: «يقومون بذلك ليس كرهاً في الصحافة، وإنما خوف مما يعتقدون بأنه خطر يمكن أن يهدد مناصبهم ومواقعهم». وأضاف بأن: «الأغلبية الساحقة من المسؤولين لا يقبلون النقد من أي نوع وعلى أي مستوى ولا يتحملونه بل يضيقون به ذرعاً».

وأشار المقال في إحدى فقراته إلى أنه: «من دون الحرية في التغطية الصحفية وفي الطرح والتناول والرأي والتعليق، يستحيل أن نتحدث عن تطور الصحافة (...) حرية الصحافة هي في جوهرها انعكاس وتجسيد للحرية في المجتمع بصفة عامة».

التغيير المنشود من الوزراء الشباب والدماء الجديدة التي ضخت في قصر القضيبية هو بفتح صفحة جديدة مع الصحافة والإعلام وإعادة ثقة الناس بالسلطة الرابعة لتأخذ مكانها الطبيعي بين السلطات الثلاث. والتغيير المنشود كذلك هو ما يرنو إليه المواطن الذي لم يجد سوى المناشدات لإيصال شكواه والمطالبة بحقوقه، أبواب الوزارة قبل ان تفتح للمواطنين يجب ان يترجم ذلك بأفعال لا شعارات عريضة.

يجب إعطاء كل ذي حق حقه لا أن يصل الأمر إلى وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تسليط الضوء على مشاكل الناس، فالسؤال أمرّ من الحاجة. الملف المعيشي من أهم اختبارات الوزراء الجدد، وكل يوم يمضي سيكون سؤال الناس أكثر إلحاحاً عن النتائج والوعود والآمال التي ملّت الانتظار، والأوراق التي اصفرّت في أدراج وزارات الإسكان، والعمل، والصحة وغيرها.

عبدالنبي سلمان

خالد القطان

عبدالله الحويحي

في ورشة للجمعيات السياسية...

مشاركون: إقصاء الجمعيات السياسية أدى لبرلمان يعارض الإرادة الشعبية

شدّد الأمين العام للمنبر التقدمي المحامي عادل متروك على «أهمية دور تمثيل الجمعيات السياسية في مجلس النواب»، مستشهداً بما أظهرته الدورتان الماضيتان من عمر مجلس النواب من أثر سلبي لغياب التمثيل الوازن للجمعيات السياسية في المجلس النيابي»، منوهاً في ورشة عمل للجمعيات السياسية (المنبر التقدمي، تجمع الوحدة الوطنية، المنبر الوطني الإسلامي، الصف الإسلامي، التجمع الوطني الدستوري، والوسط العربي الإسلامي) بعنوان: «الجمعيات السياسية ودورها في تطوير العملية الديمقراطية» بأن: «هذه السياسة حظيت وتحظى بتأييد بعض المحسوبين عل الموقف الرسمي».

عبدالنبي سلمان: مشاركة رغم النواقص

من جانبه، قال عضو كتلة «تقدّم» النيابية، النائب الأول لرئيس الأول مجلس النواب عبدالنبي سلمان بأنه: «من المهم ان تعمل الجمعيات السياسية على توعية الشارع، وكذلك يقع على مسؤوليتها العمل على تطوير التجربة البرلمانية رغم النواقص».

وأوضح سلمان بأن: «الرأي العام في البحرين في حالة تيه وتشتت، حيث يعاني الناخب البحريني من غياب الرؤية الواضحة، بحيث أن الشارع البحريني وصل إلى قناعة، ارجو ان لا تستمر، وهي أنه لا جدوى من استمرار البرلمان ولا المشاركة في العملية الانتخابية».

وشدد سلمان على: «التمسك بالسلطة التشريعية رغم النواقص والسلبيات والتحديات التي تعتريها إلا ان قصر عمر التجربة البرلمانية يحتاج إلى مراكمة الخبرات والتجارب البرلمانية من أجل تطوّر المجلس»، وتابع: «التجربة البرلمانية تعتبر وليدة ولابد من أن ترفد بالأفكار وهذه مهمة الجمعيات السياسية».

واعتبر سلمان بأن: «هناك عدم قبول للتوزيع القائم للدوائر الانتخابية وعدم قبول شعبي لأداء المجلس»، وأضاف: «هناك نواقص تسببت فيها الحكومة في إعاقة العملية التشريعية والانتقاص من دور السلطة التشريعية من أداء مهامها كالاستجواب والمناقشة العامة، وكلها مسائل جوهرية في العمل البرلماني وكان ذلك بسبب املاءات من السلطة التنفيذية».

وأكد على أن: «الجمعيات السياسية يجب أن تسعى لترشيح وإيصال كفاءات وشخصيات ذات الخبرة العلمية والعملية والقدرات الشخصية التي يحتاجها عضو مجلس النواب، بدلاً من التركيز على إيصال شخصيات فقط لأنها مسحوبة على الجمعيات السياسية». ونوّه بأن: «المجلس القادم سيشهد مناقشة ملف التأمين الصحي ويجب أن يكون المجلس المقبل قادراً على صدّ ما يؤثر سلباً على حياة الناس».

وقال سلمان بأن: «الجمعيات السياسية معنية بتطوير التجربة من الداخل والمساهمة في تطوير وعي الشارع عن أهمية هذه التجربة»، وأضاف: «يجب أن يوضع تشريع لرفع مؤهلات عضو مجلس النواب إلى الثانوية العامة على الأقل اسوة بسلطنة عمان والأفضل لو كان المرشح حائزاً على مؤهل علمي جامعي وهو ما سيخدم المجلس في نوعية الأعضاء الذين يصلون إلى قبة البرلمان».

كما دعا سلمان إلى:«تغيير الدوائر وتطويرها بما يتناسب مع الوضع العام في البلد»، منوها إلى أن «تواجد الجمعيات والتيارات السياسية في مجلس النواب من شأنه أن يقوي العمل السياسي وأداء مجلس النواب، أما الاعتماد على المستقلين التي ليس لغالبيتهم خلفيات سياسية او اقتصادية او

محمد الكويتي

خالد الكلباني

عبيدلي عبيدلي

جيهان الوخيان

عبدالله بو غمار

اجتماعية لن يؤدي إلى عملية تطور السلطة التشريعية».

وتطرق سلمان في حديثه الصحافة المحلية حيث قال بأنه: «لا يمكن الحديث عن حرية صحافة حقيقية في مجلس النواب لأن الصحف والقائمين عليها لا تنقل ما يراد ان ينقل للناس وهو ما تلقفته القنوات الإخبارية في وسائل التواصل الاجتماعي التي يلجأ إليها الناس من أجل معرفة الأخبار بدلاً من أن تتجه للصحف التي لا تنقل ما يجري تحت قبة المجلس بصورة شفافة».

وأوضح بانه: «كلما كانت هناك ملاحقة من الشارع للنائب سيكون هناك جدوى من إيصال صوت الشارع لمجلس النواب»، وتابع: «تخلي الناس عن مساءلة النواب أدى لان يقوم الغالبية من النواب بالوقوف ضد الرغبات الشعبية والتصويت على قوانين تنتقص من المكتسبات».

القطان: تمسكنا ببرلمان حر مستقل

اعتبر خالد محمد القطان رئيس الهيئة الاستشارية في المنبر الوطني الإسلامي بأن: «هناك تضييق على عمل الجمعيات السياسية، ومن بعض الجهات الحكومية على أعضاء الجمعيات السياسية وإيقاف ترقياتهم»، وتابع:» وكذلك هناك حملة تشويه قادها المستقلون على أعضاء الجمعيات السياسية». مشيراً إلى أن: «دور وزارة العدل تحوّل إلى الرقابة والعقاب بدلاً من الدعم والمساندة».

وقال القطان بأنه: «غالبية النواب أبدوا لامسوؤلية في ممارسة مهامهم وتخليهم طواعية عنها، وعجزهم في الدفاع عن حقوق المواطنين المعيشية، الأمر الذي تسبب في تراجع المكتسبات السياسية والبرلمانية والمعيشية».

مؤكداً على: «التمسك ببرلمان حر مستقل يعمل في ظل القواعد الراسخة للممارسات الديمقراطية المستقرة»، وتابع: «وجود البرلمان في الدولة ركيزة هامة من ركائز دولة القانون والرقابة وحجر الأساس في البرلمانات الديمقراطية وهي مؤشر على الحكم الرشيد الذي تتناصح فيه السلطة التشريعية والتنفيذية لتحقيق الخير للوطن»، مشدداً على ان: «المحاولات المستمرة لتقليص هذا الدور ليست من الصالح العام بل تبعث برسائل سلبية ومحبطة».

الكويتي: انفصال بين الناس والنواب

من جهته قال الباحث محمد الكويتي بأن: «الجمعيات السياسية عليها دور كبير وإلى الآن لم تقم بهذا الدور الذي يحرك الراي العام والتواصل مع المجتمع والشارع»، وتابع: «الجمعيات السياسية يجب أن تنسق بين بعضها بطريقة منظمة أكثر».

واعتبر الكويتي بأن:» شيطنة الجمعيات السياسية ليست في صالح العملية السياسية ولا في صالح البلد»، مؤكداً على:» وجود انفصال بين الناس وبين مجلس النواب بسبب تهميش دور الجمعيات السياسية».

الحويحي: تخويف من الجمعيات السياسية

إلى ذلك قال رئيس تجمع الوحدة الوطنية عبدالله الحويحي بأن: "أي تجربة ديمقراطية بدون جمعيات أو أحزاب سياسية تعتبر تجربة غير كاملة"، وأضاف بأن: "هناك تخويف من الجمعيات السياسية وضغوطات واقصاء يقع على أعضائها وأسرهم، مما يؤدي إلى ابتعاد الناس عن هذه الجمعيات».

واعتبر الحويحي بأن: "معوقات العمل السياسي كثيرة في البلد، نشعر بخيبة امل من الوضع السياسي الذي نمر فيه، حيث الأفق السياسي مسدود امام الجمعيات السياسية"، وتابع: "إذا لم تع السلطة التنفيذي بأن الجمعيات السياسية من شأنها اكمال المشهد السياسي في البلد فهذا يعبر عن قصور في رؤية مدى أهمية وجود هذه الجمعيات، حيث «انخفضت مؤشرات الحرية والشفافية في البحرين بسبب ذلك"

الحوسني: كتلة «تقدم» صوت الشارع

إلى ذلك، قال عضو تجمع الوحدة الوطنية محمد الحوسني بأن: الدورة البرلمانية الأولى والدورة الثانية كان هناك حراك سياسي حقيقي»، واعتبر بان: «هناك تراجع مع تتابع الدورات الانتخابية، «وكلما كبرت التجربة ضعفت أكثر».

ولفت إلى أن: «أعضاء كتلة تقدّم البرلمانية كانوا صوت الشارع في مجلس النواب ولكن هذه الصوت غير مسموع بسبب غالبية الأصوات الأخرى»

بوغمار: حملة تشويه

أكدّ أمين عام جمعية الصف الإسلامي عبدالله بوغمار على وجود: «حملة تشويه مستمرة للجمعيات السياسية وأعضاء الجمعيات السياسية في مقابل التحشيد للشخصيات المستقلة». وقال بأنه: «من المهم الإلتفات إلى تغيير الدوائر لتكون دائرة انتخابية واحدة، وأنه من حق المواطن انتخاب أي مرشح في أي من مناطق البحرين».

أطباء «الطوارئ»: لا أحد يسمع صوتنا

عبّر عدد من أطباء قسم الطوارئ بمجمع السلمانية الطبي عن استيائهم لقرار صدر في شهر نوفمبر الماضي حول طريقة احتساب أجر العمل الإضافي إذ تسبّب في فقدانهم لحوالي 50٪ من مرتباتهم الشهرية.

وقالوا بأنهم: «لا يستلمون أي علاوة من العلاوات التي يتسلّمها أطباء الطوارئ في العالم، وهي: علاوة خطر، علاوة مشقّة عمل، علاوة الكوارث والطوارئ، وعلاوة الندرة».

وأبدوا امتعاضهم من أن: «لا أحد من المسؤولين يسمع صوتهم رغم ان الجميع يعرف ما يمرون به من معاناة»، مشيرين إلى أنه: «منذ عامين لم يحصل أي اجتماع بين أطباء القسم مع أي مسؤول في مجمع السلمانية الطبي».

وقال الأطباء إن: «الاستقالات التي شهدها القسم، جاءت بسبب الضغط الكبير من الناحية العلاجية، إلى جانب الكم الكبير من عدد المرضى، والذي يقابله عدم وجود الدعم والتقدير من جانب الإدارة ماديًا ومعنويًا».

وأوضحوا أن: «تقليص الرواتب مسّ جميع الأطباء في القسم، وأنهم قاموا بمخاطبة المسؤولين، وكان ردهم إنشائيًا يجحف حقوقهم بدون أن يتطرق إلى إيجاد حلول جذرية لمشكلة أطباء القسم وسد النقص والعدول عن هذا القرار».

«الأيام» – 5 يونيو 2022

كاريكاتير خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

بدء سريان حظر العمل في الظهيرة ودعوات لربطه بدرجات الحرارة

أعلنت وزارة العمل عن بدء تطبيق القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2013، بشأن حظر العمل تحت اشعة الشمس المباشرة والأماكن المكشوفة خلال فترة الظهيرة من الساعة 12 ظهراً وحتى الساعة الرابعة عصراً من شهري يوليو وأغسطس، اعتباراً من أول يوليو.

من جهته، أعتبر مراقبون أن قرار حظر العمل في فترة الظهيرة يحتاج إلى تطوير بما يتناسب مع التغيرات المناخية والبيئية، مشددين على أهمية ربط توقف العمل في فترة الصيف بدرجة الحرارة المئوية.

ويهدف تطبيق القرار بحسب وزارة العمل إلى حماية العمال وتأمين سلامتهم من أخطار الإجهاد الحراري وضربات الشمس ومختلف أمراض الصيف والحدّ من الحوادث المهنية، خلال هذه الفترة من العام والتي تشهد فيها مملكة البحرين ارتفاعاً في معدلات درجات الحرارة ونسب الرطوبة.

وينص القرار الوزاري بشأن حظر العمل وقت الظهيرة بأنه «يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (192) من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012، والتي تنص على أنه يعاقب كل من يخالف أياً من أحكام الباب (15) والقرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن 500 دينار، ولا تزيد عن ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

70 % من إجمالي القوى الوطنية أجورهم أقل من 800 ديناراً

قالت وزارة العمل في استعراض لمؤشرات سوق العمل في الربع الأول من العام الجاري إن عدد العمالة الوطنية في القطاع العام بلغ نحو 50 ألف موظفاً، بينما بلغ عددهم في القطاع الخاص 110 ألف. وأشارت الوزارة إلى أن: «نسبة المواطنين العاملين في القطاع الخاص وصلت إلى 69٪».

وقالت الوزارة فيما يتعلق بمستويات الأجور في القطاع الخاص بأن: «نسبة البحرينيين العاملين في وظائف تزيد أجورها الشهرية على ألف دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2022، بنسبة بلغت 1.7٪، وهم يشكلون 21٪ من إجمالي العمالة الوطنية، فيما بلغت نسبة المواطنين في الوظائف التي تتراوح أجورهم بين 800 إلى 999 دينارًا 2.6٪ مقارنة بالربع الأول من العام 2021، وتشكل نسبتهم 9٪ من إجمالي القوى العاملة الوطنية في العام الجاري.

من جهة أخرى أشار مراقبون إلى أن: « بيانات وزارات العمل الخاصة بمؤشر مستويات الأجور في القطاع الخاص تبين أن 70٪ من القوى العاملة الوطنية تقل أجورهم عن 800 ديناراً، خلال الربع الأول من العام الجاري».

اتحاد العمال: الضريبة وتعديلات التقاعد والغلاء أسباب لتآكل الأجور

قال الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عبدالقادر الشهابي بأن: «الضريبة وتعديلات التقاعد والغلاء سببت تآكلاً في الأجور في البحرين، وأن معالجة تشوّهات سوق العمل لا يكون إلا بوضع حدّ أدنى للأجور في البحرين بقيمة 700 دينار، كما جاء في رؤية الاتحاد العام، وذلك لئلا يكون التقاعد وسيلة لزيادة الأجر، كما هو حاصل الآن».

واعتبر الشهابي خلال مشاركته في أعمال اجتماع شبكة المرأة ومؤسسات المجتمع المدني بأن: «سياسة الاحتساب القائمة على فكرة «الباب الدوّار» غير نافعة، فالعاطلون يسجلون في وظائف، ثم يخرجون منها لأنها غير جاذبة، ويسجلون في وظائف أخرى فيتضح انها غير مستقرة فيخرجون منها، وهكذا على مدى أشهر يمكن أن يحتسب العاطل كعامل في أكثر من شركة، وهو ما يزال عاطلاً في الحقيقة».

وفيما ناقش الاجتماع التعديلات الخاصة بالمرأة في قانون التأمين الاجتماعي، أوضح الشهابي بأن: «التعديلات المجحفة تضيف على المرأة خمس سنوات من العمل».

وانتقد الشهابي أعضاء البرلمان الذين مرّروا هذه التعديلات، معتبراً أنهم يعاقبون المجتمع، وتساءل هل النواب يمثلون الشعب ومصالح الناس أم أنهم أداة لتنفيذ إرادة السلطة التنفيذية، حيث أقرّوا قوانين القيمة المضافة، وسلبوا المتقاعدين حق الزيادة السنوية، إضافة للتعديلات الأخرى المجحفة في قانون التقاعد، مبيّناً أن بعض أعضاء هذا البرلمان يحاربون الحركة النقابية دون سبب سوى الصوت القوي للاتحاد العام في مواجهة الاعتداء على الحقوق العمالية.

قاسم الحلال

عيد العمال.. عيد يشعّ فيه النور

لأجل بناء وطن يتمتع فيه كل من يعمل على رفعته، وإعداد أبنائه واحترام من شاخ وهو مستمر في تشييد بنائه، ولأجل الطبقة الكادحة التي وقفت في الصف الأول في البناء والتشييد، فإن لهذه الطبقة الأحقية لبناء مؤسساتها النقابية، والحفاظ على مكتسباتها والدفاع عن صناديق تأمينها، بعد أن تعرضت لنهب سافر، حيث تصرّ هذه الطبقة الكادحة على انتزاع حقوقها، وحماية مصالحها حسب القوانين المعمول بها دولياً واقليمياً ومحلياً كما تكفلها الدساتير والقوانين، هي التي لم تسلم لا من جشع أرباب الشركات والمؤسسات ولابد من انتهازية ونهب السوق على مراى الجمعيات الرقابية، في ظل وضع مزر فاسد حتى النخاع لا محاسبة فيه، رغم الوضوح البيّن، إذ تقوم قوى الفساد بطرح أسس وقوانين مطاطة بحماية المتنفذين الذين لاهمّ لهم إلا جمع المال.

ونقول بتأكيد أحقيتنا في مسعانا هذا مثلنا مثل كل الشعوب في الدفاع عن حقوقها المشروعة، فقد سبقنا منذ سنين، ففي العام 1886 في الولايات المتحدة الأمريكية في ولاية (شيكاغو) حدث الإضراب الذي طالب العمال فيه بتحديد ساعات العمل اليومية، حيث اليوم أصبح العمل فيه محدداً حسب مستجدات التطورات التقنية بست ساعات وأقل في بعض الدول التي تقدّر العاملين وجهد الكادحين، بدل رسم خطط النهب، وهناك من لا يرضيه فرح وأهازيج العاملين بما يحققونه من انتصارات، فتتصدى لهم القوى التي تنظر إلى الاستثمار نظرة أنانية، فلا يهمها وطناً ولا مصلحة مواطن، وحقه في حرية التشاور الذي يكرّس العنوان الواسع للتنمية البيئية والاقتصادية والبناء للوطني.

في نضالها لنيل حقوقها فإن الطبقة العاملة لاتسيىء للطبقة البرجوازية، بل الطبقة البرجوازية هي من تخيم على كاهل الكادحين. الطبقة العاملة لا تطالب بغير حقها، لكن تبرز من بين العمال فئة تميل إلى طأفنة حركتها النقابية، التي يجب أن تدافع عن الطبقة العاملة بكل طوائفها ومكوناتها، وتحمي حتى الأجنبي بلا تفرقة في اللغة والدين، وذلك على أسس إنسانية، فإن التدهور والنهب لا يخص مذهب أو لغة، لأن الاستغلال يقع على الجميع، أما الاختلاف الفكري وتباين المفاهيم فأمر طبيعي.

سلمان يترشح مجدداً في سادسة الشمالية

أعلن عضو كتلة «تقدّم» البرلمانية عبدالنبي سلمان عزمة إعادة الترشح لعضوية المجلس النيابي في الاستحقاق البرلماني المقبل، ممثلاً عن الدائرة عن الدائرة السادسة في المحافظة الشمالية.

وقال سلمان: «إن ملامح برنامجه الانتخابي الرئيسية أصبحت معروفة للجميع، موضحاً أن قضايا الناس المعيشية والاقتصادية والخدمية وقضايا التقاعد والمتقاعدين والأجور وقضايا مثل الإسكان والبطالة والبحرنة وأوضاع التعليم والصحة والبيئة، هي معالم رئيسة في برنامجه الانتخابي».

وأضاف سلمان: «وفي الفترة الأخيرة كان لي اجتماعات ولقاءات وتواصل مهم ومؤثر مع شخصيات مهمة في منطقة عالي وقد أبدوا ولازالوا دعمًا كبيرًا وهناك أيضًا عوائل وشخصيات مهمة وذات تأثير بادرت بالتواصل والجلوس معي لتعزيز موقفها الداعم، وأنا ممتن لكل هؤلاء المحترمين البسطاء منهم والمقتدرين والمؤثرين، وهم إذ يبدون دعمهم فإنهم بذلك يعرفون ويتابعون مدى قوة طرحي لقضاياهم التي هي بالأساس قضايا كل البحرينيين في غالبية مناطق البحرين».

وأكدّ سلمان لجميع أهالي دائرته بمنطقة عالي على:» استمراريته في الدفاع عن كل قضاياهم وايصال صوتهم بكل قوة ووضوح، مشيرًا إلى أن أبناء تلك المنطقة والوطن جميعًا وبكل شرائحهم يستحقون منهم أن يقفوا معهم بقوة في ظل جملة الظروف المعيشية والاجتماعية المتعاظمة»، وتابع قائلاً: « سأستمر في التواصل مع الجميع، ولله الحمد هناك الاحترام والثقة والألفة، وهذا بحد ذاته عامل تكليف وليس تشريفاً، فالدفاع عن مصالح الناس هي مسؤولية وشرف وأمانة».

هاشم يدعو لخفض سن الانتخاب إلى 18 عاماً

اعتبر النائب عن كتلة تقدّم البرلمانية سيد فلاح هاشم إن: «سن 18 عام هو المناسب للمشاركة في الشأن العام، بدءاً من الإنتماء إلى مؤسسات المجتمع، وتحمّل المسؤوليات فيها، وكذلك المشاركة في الانتخابات، على أن يكون سن الترشح للمجلس النيابي هو 25 سنة، كما هو معمول في العديد من دول العالم، ولنتيح بذلك المجال لشريحة أوسع من المواطنين للمشاركة».

وقال هاشم في ندوة نظمها مجلس النائب إبراهيم النفيعي بعنوان «أهمية تواجد الشباب في برلمان 2022»، بأن: «مشاركة الشباب في إدارة الشأن العام، واتخاذ القرار ليس ترفاً، أو من أجل الاستعراضات أو الظهور، وانما هو حاجة تمليها الحياة الحديثة في مجتمع قائم على المشاركة في إدارة الشأن العام، بمتطلباتها التي تضمن لكل المواطنين، وعلى درجة متساوية في هذه المشاركة».

ونوّه إلى أن: «العلم والخبرة يأتيان بالممارسة، والمشاركة، والتعلم، وتراكمات الخبرات المجتمعية، وأعتقد أن أفضل سبيل لاكتساب ذلك هو المشاركة في المؤسسات المجتمعية، وتحمل المسئولية فيها».

سلمان: التشكيل الحكومي الجديد مطالب بالحفاظ على المال العام وتحقيق المحاسبة

شدد النائب عن كتلة «تقدّم» عبدالنبي سلمان على أن: «أولوية التشكيل الحكومي الجديد يجب أن تتركز حول الملف الاقتصادي والمعيشي بكل تشعباته بما في ذلك أهمية انعكاس المعالجات الاقتصادية الموعودة على تحسين أوضاع العاملين في القطاعين الخاص والعام وسبل إيجاد وظائف نوعية وتحسين الأجور للمواطنين وإعادة هيكلة سوق العمل بشكل منهجي يكفل بالفعل اعطاء الأولوية لشباب الوطن وبالتالي تحسين أوضاع الأسر وتقوية الطبقة الفقيرة والاتقاء بالطبقة المتوسطة التي هي عماد المجتمع».

كما أشار سلمان إلى: «ضرورة الالتفات لملفات مهمة أخرى كالملف التعليمي والصحي ومعضلة البطالة وتعزيز ملف السياحة وضرورة إفراد مساحة واسعة من الجهد الرسمي والبرلماني المقبل لتنويع ايرادات الدولة وفتح المبادرات من دون قيود وبيروقراطية لتوسيع النشاط الاقتصادي والتنموي والصناعي والسياحي لتصب جميعها في مصلحة الوطن ومسار التنمية»، داعياً إلى أن: «ينعكس ذلك على خلق تنمية مستدامة وحقيقية لا تعتمد الأرقام المجردة بل ترسم على الارض حقائق تنموية فعلية يعايشها المواطن العادي والتاجر وصاحب الاعمال، مع ضرورة الحفاظ على المال العام وموارد الدولة وتحقيق مبدأ المحاسبة والضبط، وعدم الارتخاء كما تعودنا في الماضي على ما توفره اسعار النفط المرتفعة حالياً نظراً لجملة من الظروف الإقليمية والدولية».

ولفت سلمان إلى: «ضرورة استثمار الوفورات النفطية المتاحة لسد العجوزات ومعالجة مديونية الدولة المتضخمة ومساعدة وتنمية الوضع المعيشي للمواطنين، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار»، واستدرك: «لن يتأتى ذلك إلا بتحقيق مبدأ المحاسبة اللصيقة لأداء الوزراء الجدد والأقدمين دون استثناء وكذلك مراقبة أداء وزاراتهم وإداراتها المختلفة، وان تكون المعالجات والتصحيح عبر رؤية واضحة توضع لها ميزانية وبرامج وخطط مرحلية يتم متابعتها والرقابة عليها».

زينل: لا برلمان فاعل ورقيب دون صحافة حرّة

أكـدّ النائب يوسف زينل على العلاقة الوثيقة بين الصحافة بوصفها السلطة الرابعة وبين البرلمان بوصفه السلطة التشريعية والرقابية، معتبراً بـأن العلاقة بين السلطتين طردية، متى ما وجدت صحافة حرّة ومستقلة، ستوجد البيئة الخصبة لولادة وتطور البرلمان، والعكس صحيح.

وقال زينل بمناسبة اليوم العالمي للصحافة بأنها: «تمثل ترمومترا لقياس مستوى الديمقراطية والقبول بالتعددية على مستوى الرأي والفكر والمنهج السياسي، وعلى هذا الأساس تزداد الحاجة لقانون يهيئ الأرضية لتطور العمل الصحفي دون إغفال الضوابط اللازمة لمنع أية تجاوزات وإساءات بحق الأفراد والكيانات».

ودعـا إلى: «تطوير مـواد قانون الصحافة الحالي بما يسهم في تخفيف قيـود النشر خصوصًا في الشق الإلكتروني وإطلاق المزيد من الحريات»، كما شدد على ضرورة: «الأخذ بمرئيات الصحفيين ومؤسساتهم، باعتبارهم الطرف الأول المعني بالقانون، على أن يشمل ذلك الجميع بمن فيهم الناشطين عبر فضاء السوشيال ميديا والذين شكلوا واقعًا جديدًا للصحافة يتطلب دعمه واحتواؤه».

التغيير في بعض الوزارات الخدمية ضرورة للتصحيح والتطوير

أكدّ النائب عن كتلة «تقدّم» البرلمانية يوسف زينل: «أهمية التوجه الحالي بضخ طاقات جديدة في مجلس الوزراء الذي يأتي اتساقاً والدعوات والطموحات النيابية والشعبية المتصلة بجملة ملاحظات وانتقادات طالت أداء عدد من الوزارات الخدمية نتيجة سياسات غير صائبة وانعدام الإصغاء للنداءات والمقترحات القادمة السلطة التشريعية ومن قطاعات أهلية واسعة».

ودعا إلى: «ضرورة استيعاب المسؤولين في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية إلى هذا النهج، والتناغم معه عبر تحديث استراتيجيات العمل بما يلبي تطلعات المواطنين، ويحسن من مستويات الأداء عوض إنتاج المزيد من التأزيم والتعقيد لملفات خدمية بالغة الأهمية للناس، مؤكدًا في الوقت ذاته ضرورة استمرار قيام السلطة التشريعية بدورها الرقابي على أداء الجهاز الحكومي بمختلف وزاراته وهيئاته».

مطرقة البرلمان

البرلمان بين الخبرة والشباب

مع اقتراب موعد الإستحقاق الانتخابي، وكدليل على مدى أهمية الحدث القادم الينا حثيثا مع بداية الربع الأخير من العام الجاري، يكثر الحديث في الأوساط الشعبية والمجالس، وإلى حد ما في أوساط النخب ومؤسسات المجتمع المدني حول طبيعة وتشكيلة المجلس النيابي القادم، وفيما تصحّ مقاربة التجربة أو المجلس القادم بالمجلس المنتهية فترته التشريعية والرقابية بأدواره الأربعة، وذلك من حيث التشكيلة والطرح والمعالجات والقدرة على التأثير الفعلي في المشهد العام وحين التعاطي مع الحكومة وأصحاب القرار، وفي ظل محدودية الصلاحيات والقيود التي باتت معروفة عن تجربة لا زالت تعتبر وليدة من حيث العمر الزمني وتراكم الخبرات.

عبد النبي سلمان

والحقيقة أن طبيعة ما يدور من حوارات وأحاديث سواء عبر وسائل الإعلام المختلفة أو المنتديات أو حتى من خلال قنوات ال»سوشيال ميديا»، هي بحد ذاتها تفصح بشكل جلي عن تطلعات وطموحات الناس أولاً للتجربة، وكذلك هي مؤشر على مدى الحاجة إلى ضرورة تقييم التجربة من خلال جوانبها المتعددة، ومدى قدرة الحكومة على العمل بشكل مغاير وأكثر ايجابية مع السلطة المنتخبة، خاصة وأن حجم التحديات والمصاعب أمام الجميع، بات يتطلب بكل تأكيد والحاح فهماً وتفهماً اكبر، ليس من زاوية التعاطي السياسي فحسب، وإنما أيضاً من زاوية الإلتفات بصورة أكبر للمصلحة الوطنية النابعة من ضرورة خلق أجواء عمل محفزة للجميع للتعاطي مع كافة الملفات، ومن أجل أن تتكامل بشكل جاد جهود السلطتين التنفيذية والتشريعية بحيث تستطيعان معاً، وضمن منظومة التشريعات والفهم المتبادل والمأمول لخلق حالة أكثر ايجابية يسود فيها الإنسجام والعمل الخلاق بعيداً عن ترسيخ فهم مبدأ المغالبة الذي استمر طويلاً دون تحقيق الفاعلية أو الإنسجام المنشود والتفاعل الشعبي بصورة اكبر.

ولعلّ من بين ما يدور حالياً من حوارات لافتة هو التركيز بشكل غير مسبوق حول ما إذا كان من الأجدى دعم شرائح الشباب للوصول لقبة البرلمان أم التركيز على أصحاب الخبرات من التكنوقراط والمخضرمين والمنتمين للتيارات السياسية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني.

والحقيقة ان مثل هذا الطرح يستحق المزيد من الحوارات تحقيقا لفهم أفضل وتعزيزاً لعوامل الثقة في دور ومكانة السلطة التشريعية، وحتى تستقر التجربة وتتطور وإن ببطء، لكن من المهم أولاً وأخيراً أن تستمر لأنها جاءت نتيجة مكابدة سياسية وشعبية دامت طويلا.. على أن هذا لا ينفي القول بأن تجربة المجلس المنقضية بإنتهاء الدور الرابع من الفصل التشريعي الخامس قد دخلها ما يربوا على37 شابا وشابة (..) أو لنقل وجهاً جديداً إن شئنا الدقة! السواد الأعظم منهم لم يكن معروفا عنه الإنتماء لتيارات سياسية او حتى خاض تجارب سياسية واقتصادية ومجتمعية قريبة مما يتطلبه العمل البرلماني من خبرات ولو في حدها الأدنى.

صحيح أن الحماس ربما كان سمة بارزة خاصة في الدورين التشريعيين الأول والثاني تحديداً، إلا أن ذلك وحده لم يكن كافياً بكل تأكيد، وهذا ما لمسه كل المتابعين للحراك البرلماني طيلة السنوات الأربع المنقضية من هؤلاء النواب الجدد الذين دخلوا التجربة وكلهم اخلاص من اجل ان ينجحوا بكل تأكيد، على ان الاستثناء ربما كان في أولئك النواب الذين خاضوا غمار التجربة من قبل وكيف تعاملوا في حدود ما هو متاح مع مختلف الملفات، حيث حاولوا مع بقية من اتسموا بالجدية من زملائهم وبشتى الوسائل خلق اجواء برلمانية تتسم بأهمية ممارسة الدور الرقابي والتشريعي بشكل مدروس ومنهجي، واستطاعوا من خلال تواجدهم وإسهاماتهم في اللجان الأساسية والنوعية ولجان التحقيق والإجتماعات واثناء مناقشة الملفات المهمة كالموازنة العامة وملفات التقاعد وبرنامج عمل الحكومة وكذلك ملف ضريبة القيمة المضافة وملفات المناقشات العامة في التعليم والصحة وسوق العمل والبطالة والإسكان وطيران الخليج، أن يساعدوا بقية زملائهم وأن يضعوا بصماتهم بوضوح وإن خانتهم كثيرا آلية التصويت وانفلاش وهلامية غالبية الكتل بشكل عام.

لقد اتضح بشكل جلي أن الغالبية من النواب هم من حديثي العهد بالتجربة والذين عوّل عليهم الشارع إبان الانتخابات وبعدها كأدوات للتغير، وبدت كتلهم إما مفتتة او تائهة وحتى قليلة الحيلة آحايين عديدة، فيما بدا النواب المنتمون أساساً للجمعيات والتيارات السياسية أكثر تلاحماً وانسجاماً، ومعهم إلى حد ما من تبقى من ذوي الخبرة البرلمانية وهم جميعا امتازوا بالحفاظ على نوع من التوازن المطلوب في مواجهة تراجع أداء الغالبية من زملاءهم، علاوة على ما برز لاحقا من ضعف جلي لهيبة وشخصية المجلس نظراً لأسباب لا تخفى على أحد!

وعليه يمكن القول إن كل برلمانات العالم لا ترسم لها تركيبة عمرية محددة، شبابية كانت أم أصحاب خبرات او حتى كباراً في السن، ما يجب أن يرسم لها بالدرجة الأساس، وبالنسبة لأوضاع تحربتنا من قبل الناخبين، هو ضرورة استحضار عامل الكفاءة والتجربة والخبرات المتراكمة والقدرات الشخصية والسياسية أمام شريحة الناخبين وبالتالي اثناء ممارسة العمل البرلماني ذاته.

وفي هذا الشأن لا يجب أن تتيه بوصلة الناخبين وسط هذا الكم من التواضع الطاغي في إمكانيات غالبية من يتقدمون بالفعل للترشح دون معايير محددة ودون أدنى خبرات، كذلك تبرز أهمية تعديل القانون الإنتخابي بحيث توضع معايير واضحة لطبيعة ما يتمتع به المرشح النيابي والبلدي من كفاءة وقدرات، علاوة على إعادة مراجعة توزيع الدوائر الإنتخابية بشكل أكثر عدالة حتى نضمن تمثيلاً عادلاً ومحفزاً للكفاءات الوطنية في المستقبل القريب، مع إفساح المجال واسعاً أمام مختلف القوى السياسية، وهذا في حد ذاته كفيل بالإرتقاء بالتجربة وتطويرها واعادة الثقة للشارع في دورها الذي رسمه لها المشروع الإصلاحي وميثاق العمل الوطني.

إحياء سنوية المناضل الفقيد جواد العكري

استضاف نادي العروبة، مساء يوم الخميس الموافق 23 يونيو/ حزيران الماضي، حفلاً لإحياء الذكرى السنوية الأولى لرحيل المناضل جواد العكري، وسط حضور كبير من رفاق وأصدقاء ومحبي وزملاء الفقيد، الذي كان موضع محبة كل من عرفه وعمل معه، وقد ألقيت في الحفل، الذي أداره الشاعر أحمد العجمي، عدة كلمات أبرزت مناقب جواد، الإنسان والنقابي والمناضل، حيث ألقى شقيقه المهندس والشخصية الوطنية المعروفة عبدالنبي العكري كلمة عائلة الفقيد، كما ألقى كل من الشاعر يوسف حسن والأستاذ أمير قاسم كلمتين باسم أهالي قرية الديه، مسقط رأس الفقيد، وألقى كل من الدكتور أحمد ضيف والأستاذ أحمد قاسم كلمتين بصفتهما زميلين في العمل لجواد، والقى الأستاذ إبراهيم كمال الدين كلمة رفاق الفقيد، واختتم الحفل بكلمة للمحامي عباس هلال رفيق الفقيد في الجامعة وفي سنوات السجن الطويلة.

عرض في الحفل الذي حضرته بنات الفقيد وابنه وأخوانه وأفراد عائلته مجموعة من الصور التي توثق مراحل مختلفة من حياة جواد منذ فترة دراسته

الجامعية، كما قدّمت مقطوعة موسيقية للفنان أحمد الغانم، وجرى توزيع كتاب حوى عشرات الشهادات التي كتبها محبو الفقيد بعد رحيله المفاجىء والمحزن قبل عام، أظهرت ما له من مكانة في قلوب محبيه وكل من عرفه، حيث يعدّ جواد، في حياته وتضحياته ومعاناته وخصاله النبيلة، وحتى في رحيله المبكر، عنواناً لجيل بحريني بكامله، فالجيل الذي ينتمي إليه، هو ذاك الذي تفتح وعيّه الوطني والسّياسي والفكري بين نهاية ستينيات ومطالع سبعينيات القرن الماضي، تحت تأثيرعوامل موضوعيّة محليّة وعربيّة، فعلى الصعيد المحلي نشأ وكبر هذا الجيل بعد انتفاضة مارس / آذار 1965، التي حملت، كما حملت قبلها هيئة الاتحاد الوطني في منتصف الخمسينيات، الطابع الوطني الشامل، المتجاوز للانتماءات والانقسامات الطائفية والمناطقية، في مواجهة المستعمر البريطاني وأعوانه، ومن أجل حقوق الشعب وسيادة الوطن.

ودفع جواد العكري ضريبة وطنيّته ونزاهته وإخلاصه بالسجن الطويل، بل إنه كان بين ممن طال مكوثهم في المعتقل أكثر من سواهم، حيث اعتقل أول مرة في 23 اغسطس عام 1975 ضمن مجموعة المناضلين الوطنيين واليساريين الذي ألقي القبض عليهم تمهيداً لحل المجلس الوطني وإنهاء الحياة البرلمانية الأولى وبقي في السجن عدة شهور، قبل أن يُعاد اعتقاله، ثانيةً، في نهاية العام التالي، 1976، ليمكث في السجن حتى عام 1983، متنقلاً من سجن إلى آخر طوال سبع سنوات متواصلة في مرحلة قانون أمن الدولة سيئة الصيت.

في شخص الفقيد الغالي جواد اجتمعت صفات الصدق والإخلاص الوطني والاستقامة والأريحية، التي جعلته محبوباً ممن كل من عرفه وقريباً من نفوسهم، سواء كانوا رفاقاً له في العمل أو في زنازن السجون، أو في حياته المهنية وأماكن عمله، وفي كامل المحيط الذي عاش فيه، قرُب أو بعُد.

حين تفصّل القوانين على مقاس البعض

هل تُفصّل القوانين على مقاس او رغبات او مصالح البعض؟

أخشى أننا تبلغنا بذلك، أو فهمنا رسالة بهذا المعنى، وكأن هناك من يصر على "تيئيس" من تسوّل له نفسه ان يتفاءل ويستبشر خيراً. لقد مرّت أمامنا وقائع وتفاصيل صادمة تدخل اليأس إلى النفوس، يتعاظم عنصر الصدمة فيها حين تُمس "الأساسات"، وحين يكون أطراف هذه الصدمة أو أبطالها نواباً يفترض أنهم يمثلون شعب البحرين، ذلك وغيره أوصلنا إلى قناعة بان اليأس من بعض النواب أصيل ومقيم ومستدام، بل يمكن القول إننا تدربنا على اليأس منهم، لاسيما بعد أن وجدناهم فى أكثر من مشهد يتنازلون طوعاً وبوضوح ليس بعده وضوح عن صلاحياتهم فى الرقابة والمساءلة والاستجواب، واخيراً اكتشفنا انهم تحولوّا بقدرة قادر من العمل التشريعي الى "ترزية" قوانين وهذا الوصف المعبّر ورد فى تغريدة للنائب فلاح هاشم..!

خليل يوسف

ما جرى حيال موافقة مجلس النوّاب وهو يختتم أعماله ويسدل الستار على نهاية الفصل التشريعى الخامس غير مأسوف عليه، وفى موقف مثير لقدر لا يستهان به من الأسئلة المقرونة بكم من علامات التعجب حين جرى النظر فى مقترح تعديل مادةً من مشروع قانون الجمعيات والأندية العاملة فى ميدان الشباب والرياضة، المقدم من الحكومة بشكل طارئ ودون ان يكون مدرجاً على جدول الأعمال ونصه "لا يجوز أن يكون المرشح لعضوية مجلس إدارة النادى أو المجمع أو الهيئة الرياضية أو مركز تمكين الشباب أو الهيئة الشبابية أو اتحاد اللعبة الرياضية منتمياً لأي جمعية سياسية، كما لايجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من نادٍ أو أكثر من اتحاد لعبة رياضية، أو الجمع بين عضوية نادٍ واتحاد لعبة رياضية ".

والمفاجأة المذهلة انه جرى وبقدرة قادر ودون مقدمات تكييف تلك التوصية على هوى أحد النواب بحذف عبارة "أو اتحاد اللعبة الرياضية"، وهذا يعنى أن الحظر الذى لا معنى له أساساً يشمل كل تلك الكيانات باستثناء عضوية الاتحادات الرياضية، تصوروا، فقط لأن هناك من انتبه إلى أن من بين اعضاء مجلس النواب من هو قيادى فى عضوية اتحاد رياضي، ولا بد من القيام بالواجب حياله فى مشهد لاينسى ولايحتاج إلى شرح يطول.

اصحاب العيون المفتوحة وجدوا أنهم أمام حالة تمثل انتهاكاً مروعاً لأبسط قواعد المسؤولية البرلمانية وتعارض المصالح، فمجاملة أو مجاراة أو مراضاة أو مسايرة أحد أعضاء لجنة الخدمات البرلمانية التى نظرت فى مشروع القانون وأقرت دون تردد أو تحفظ أو توضيح وبقلوب صافية استثناء من ينتمى لعضوية الاتحادات الرياضية، فقط لأن هناك من بينهم قيادى فى أحد هذه الإتحادات، هو بالمختصر المفيد أو غير المفيد مسّ نزاهة العمل البرلماني فى الصميم، شكلاً ومضموناً، لأن هذه النزاهة التى لو توفرت ما كان يمكن للجنة أو المجلس النظر فى الموضوع، أو أي موضوع آخر طالما لعضو من الأعضاء مصلحة فيه بشكل مباشر او غير مباشر، بل لا يجوز لهذا العضو أن يشترك حتى فى مداولات اللجنة المهنية أو المجلس النيابي بشأن الموضوع أو التصويت عليه، فذلك أمر يدخل وبصورة جليّة تحت مظلة تعارض المصالح، وعلينا ان نفهم جيداً ماذا يعنى تعارض المصالح، مع قناعتنا بأن أي حالة من هذا النوع، من جانب النواب خصوصاً، لا ينبغي أن تمر مرور الكرام.

ليس ذلك وحده الذى ينبغي ألا يمر مرور الكرام. هناك أمور اخرى عديدة ومرتبطة فيما بينها، منها ما أشرنا اليه فى مقالنا السابق "شبابنا والعمل السياسي .. محاولة للفهم"، ونحن هنا نحصر الحديث عن ما جرى فى الجلسة الختامية، منها كعناوين، فذلك الحظر يتعارض مع الدستور وأحقية المواطن فى تكوين أو الإنضمام للجمعيات والأندية والنقابات، وأنه لا يتوجب ان نبتدع قيودا وموانع هدفها الحيلولة دون تفاعل شبابنا فى أي كيانات قائمة بذريعة عدم الإنخراط فى الشأن السياسي، رغم أن مفهوم السياسة بوجه عام يأبى الامتلاء، مفهوم ينفتح ويتسع ويتفرع ويحيط بكافة نشاطات الإنسان، من ضمن تعاريف السياسة انها عملية بحث دائم للتفاعل مع تطلعات وحاجات المجتمع، والتعبير عن هموم الناس وحقوقهم، هل نحن بحاجة للتعريف والتذكير بذلك.

نعود الى ذلك الموقف الذى شهدناه فى آخر جلسة للمجلس النيابي، فقد جاء فى وقت يفترض فيه أن النواب خاصة الذين توكلوا على الله وقرروا معاودة ترشيح أنفسهم فى الانتخابات القريبة المقبلة، بناء على "رغبة الناخبين" وفق زعم بعضهم، هم بحاجة إلى تحسين صورتهم المشوّهة التى تحتاج إلى الكثير من أدوات التجميل والكثير من المهارة لإزالة ما اعترى أدائهم من أوجه خلل لا ترمم، بل قبح لا يرمم، وليس تعميق هذا الخلل والقبح، مهما كانت الحسابات الأساسية، فى الجوهر والأبعاد والتساؤلات، فى هذا الشأن نرى ان هذا الموقف، كما هو الحال بالنسبة لمواقف عديدة لمن كانوا برلمانيين، يمثلون وللأسف شعب البحرين، وهذا أمر يحتاج إلى كلام صريح فى الفترة المقبلة، التى يفترض أنها فترة تقييم ومراجعة من قبل الناخبين.

أتمنى فى الانتخابات المقبلة أن يكون الناخبون قوى تغييرية حقيقية، لا قوى تأتى من جديد بهكذا نواب، أو تجدد من لا همّ لهم اليوم إلا تبيض صفحتهم، كما أتمنى أن يكون الناخب على وعي بحيث لاتكون عملية الانتخاب مجرد تبديل بوجوه مماثلة، لا تغيّر شيئاً قليلاً أو كثيراً، إن لم تضف على المشهد البرلماني مزيداً من القبح الذى لايرّمم لنستمر ندفع الثمن، ثمن انسيابية العبث حتى آخر رمق، واخشى ان هذا امر اكبر من قدرتنا على التّحمل!.

يوم المحامي البحريني

نحو قانون محاماة جديد وعصري

أعلنت جمعية المحامين البحرينية يوم الخامس عشر من شهر يونيو من كل عام يوماً للمحامي البحريني يُخصص لمناقشة قضاياهم و همومهم علاوة على أدوراهم وانجازاتهم، ومناسبة اختيار هذا اليوم أنه يصادف ذكرى الاجتماع التأسيسي الأول لنقابة المحاميين البحرينية عام ١٩٧٤ الذي عُقد بنادي الخريجين، وقد تغيّرت تسمية النقابة الى جمعية المحاميين البحرينية عام ١٩٧٧ لأسباب قانونية حالت دون الإستمرار تحت مُسمى نقابة، إلا أن التمسية الأخيرة تبقى الأقرب الى المحاميين لما تحمله من مضون يتمثل في أن تنظيم المهنة يكون من قبل كوادرها بشكل أساسي وبالتعاون مع بعض الأطراف ذات العلاقة.

محمود ربيع

مع مرور كل هذا الوقت يبدو أن فتح نقاش حقيقي وجدي الآن بين مكونات المجتمع و السلطة التنفيذية والمجلس الوطني بغرفتيه حول موضوع النقابات المهنية بات ضرورة، وأن الوقت أصبح ملائماً لإعادة طرح مشروع قانون النقابات المهنية للنقاش العلني – والذي كانت مسودته مطروحة قبل سنوات – وذلك على قاعدة ضرورة تحوّل الجمعيات المهنية كالاطباء والمهندسين والمحامين الى نقابات حرة مستقلة قادرة على السير بأعباء المهنة، تختص وحدها بتنظيم ممارسة المهنة بما في ذلك القيد بجدول العام للمحامين والترخيص والتأديب كل ذلك تحت رقابة القضاء، وعلى قاعدة أن تكون العضوية بالنسبة للمحامين إلزامية، وهو أمر تنظيمي من أجل إعطاء قوّة أكبر للكيان النقابي ومعمول بها في العديد من دول العالم من اجل وحدة العمل النقابي ومنع التشرذم وتفرق الجهود، فمن خلال الكيان النقابي يُمارس المحامون وحدهم مهنة المحاماة في استقلال ولا سلطان عليهم في ذلك إلا ضمائرهم وأحكام القانون.

وبمناسية هذا اليوم لازال المحامون يتطلعون الى سرعة اصدار قانون محاماة حديث وعصري يواكب التطور الاجتماعي والاقتصادي ويتلافى النقص في التشريع القائم الصادر عام 1980 من حيث شروط القيد وتنظيم جداول المحامين وواجباتهم وتقدير أتعابهم والمسؤولية التأديبية والعقوبات في حال مخالفة أحكام القانون.

ومن الضروري أيضاً أن يتضمن القانون الجديد حصر مزاولة أعمال المحاماة على المحاميين المقيدين في الجدول العام لاسيما أعمال تأسيس الشركات وصياغة عقودها وتسجيل العلامات التجارية وبراءات الإختراع وتسجيل اتحادات الملاك، والتي شهدت خلال الفترات الأخيرة قيام من شاء بمزاولتها وتطفل العديد على هذه الأعمال بالرغم من أنها من صميم عمل المحاميين، وتتطلب خبرة ودراية لا تتيسر لغيرهم.

كما يتطلع المحامون أن يُعزز القانون الجديد ضمانات استقلالهم ونوعاً من الحصانة للمحامين ومكاتبهم وآلية التحقيق معهم بحيث لا يجوز القبض على أي محامي أو التحقيق معه أو تفتيش مكتبه إلا بأمر من النائب العام أو من ينوب عنه من المحاميين العاميين، وأن ينظم القانون الجديد واجباتهم ويراعي حقوقهم وطرق حمايتها لاسيما حقهم في تقدير أتعابهم المهنية واستيفاءها، وتقرير عقوبة لمن ينتحل صفة محام أو يُزاول مهنة المحاماة دون وجه حق، و تجريم السمسرة لقاء عمولة جلب زبائن للمحامين، ويضع القانون ضوابط تقنن الظهور الإعلامي للمحامين بما يضمن شرف واحترام المهنة وإبعادها عن الإسفاف.

وبالاضافة إلى كل ذلك يفترض أن يُحدد القانون المنشود مهام وواجبات المستشارين القانونيين ومندوبي المكاتب على نحو عادل ومتوازن، وبيان الأحكام الواجب توافرها في المكاتب الأجنبية المرخص لها بالعمل في مملكة البحرين، وكل ذلك لان المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وفي تاكيد سيادة القانونوفي كفالة حق الدفاع عن الحقوق والحريّات.

أسئلة مشروعة عن خصخصة قطاع الصحة

أتابع كغيري من الموطنين المؤتمرات المعنية بالشان المحلي حول التعليم والصحة والاستثمار وبرامج التعافي الاقتصادي وتنمية القطاعات الجديدة وغيرها من البرامج الهادفة الى النقلة النوعية وتطوير المرافق والاجهزة والهيئات الرسمية في المرحلة المقبلة ضمن بيئة من التنافسية والشفافية والعدالة «تماشياً مع رؤية البحرين ٢٠٣٠ وفق ما تقول الديباجة الرسمية».

والواقع أنها مؤتمرات مهمة وشديدة الصلة بحياة الناس ومعاشهم، ولسنا نعلم أهي خصخصة وإن لم تقر بالتسمية صراحة ام مزيج من هذا وذاك أم ماذا؟؛ ذلك أن تعبير الخصخصة يخيف الناس ويشعرهم أن الحكومة تريد التحوّل عن الإلتزامات الأساسية المفروضة عليها باتجاه تحميل أو مشاركة المواطنين جزءا من هذه الالتزامات.

عصمت الموسوي

ففي اللقاء الذي عقده معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة الشهر الماضي حول البدء ببرنامج الضمان الصحي والتسيير الذاتي في الرعاية الصحية بحضور رؤساء تحرير الصحف المحلية، وكلنا يعلم أن مثل هذه المؤتمرات المعتادة والمتكررة لا تستدعي حضور رؤساء التحرير – الذين اصبحوا وجوها بارزة في كل اجتماع – انما يغطيها صحفيو الأخبار المتابعون والمتخصصون في مختلف القطاعات كما جرت العادة، وكما هو الحال في كل المؤتمرات الصحفية، وحيث تطرح كل صحيفة أسئلتها الصحيحة وتغطيتها الجريئة لتنفرد بتميزها، فليس وجود رؤساء التحرير هو ما يمنحها القيمة والمكانة والمصداقية والإختلاف إنما هي أسئلة الصحفيين والتشارك والتحاور حول الموضوع المطروح وشرح تفاصيله بكل أبعادها المعلنة والخفية والمبهمة.

فالتحوّل في أي منظومة جدير به أن يرسم صورة شاملة للحضور تحدد "كنا هنا ونريد أن نكون هنا عبر هذه الوسائل وصولاً لهذه الأهداف متضمنا ذكر التفاصيل والأرقام، فكم هي الميزانية المخصصة أو المتوقعة (وفق الدراسات التي أجريت) لهذا القطاع قبل وبعد؟ لأن لغة الأرقام هي لغة المصداقية والشفافية.

نظام الصحة الوقائية تحديداً والمتمثل في المراكز الصحية المجانية يعدّ واحداً من أفضل المنجزات الصحية الناجحة في بلدنا منذ سنوات، وهو نموذج رائد على مستوى الخليج والعالم العربي وعلى صعيد العالم ربما، وهو أحد المؤشرات التي على اساسها حصلت البحرين على مراتب عالية في تقرير التنمية البشرية الأممي، وهو جدير بالتعزيز وبالإحتذاء، فلماذا نغيِّره وبأي كيفية، ومن الرابح ومن الخاسر من هذا التحوّل؟

ونعلم أن الضمان الصحي أيضاً سيتطلب تغييراً جذرياً في إدارة المستشفيات الحكومية تختلف عن النظام الإداري الحالي وستمنح المراكز الصحية والمستشفيات صلاحية أكبر عند تطبيق نظام التسيير الذاتي ما يعني أيضاً تغييراً في نظم اقرار الميزانية ونظم توظيف القوى البشرية، وسيمَكن هذا البرنامج الإدارة وشركاء المشروع من جني المداخيل المتأتية من جيب طالبي الخدمة الصحية وتوظيفها في تطوير القطاع، هو برنامج تخصيص وقد سمعنا عنه منذ عدة سنوات وتأخر تطبيقه ربما بسبب جائحة «كورونا»، وحسب المتوفر من المعلومات فإن المواطن في برنامج التسيير الذاتي سيدفع مبلغاً بسيطاً لأول مرة ثم جزءاً من سعر الادوية، واذا استدعى الأمر عملية جراحية أو إدخال المريض للإقامة القصيرة أو الطويلة، أو إلى اجراء الفحوصات أو الأشعة فهناك ايضا استحقاق حسب نوع التأمين الذي هو نوعان؛ التأمين الأول شبه مجاني مع خدمات محدودة، والتامين الثاني أعلى سعراً مع خدمة صحية أكبر وأجوَد .

ولعلّ السؤال الأهم هو: هل التوجه نحو الخصخصة في ظل إندلاع الجوائح الكونية (جائحة كورونا مثالاً) قراراً صائباً؟؛ حيث ثبت أن الإدرات الحكومية هي الاقدر على ادارة ملفات الأمراض وتوزيع الأمصال والوقاية وغيرها، أما السؤال الآخر فهو المتعلق بالمواطنين المعسرين، أو أصحاب الدخول المحدودة، وهي نسبة لا يستهان بها في بلدنا في ظل تصاعد الضرائب وتنامي الغلاء المعيشي، فهؤلاء ستكون الخصخصة عبئاً اضافياً على مداخيلهم المحدودة، فهل سيتساوون مع غيرهم عند تطبيقه أم ترفع مداخيلهم أو يعوَضون بطريقة أو بأخرى؟

أسئلة مشروعة وجديرة بالمناقشة في أي مؤتمر يعلن التحول إلى نظام خدماتي مخصخص وغير مسبوق. وإن مؤتمراً بلا اسئلة ولا نقاش مستفيض هو وجبة ناقصة وغير مُشبِعة، انما دافعة لمزيد من الجوع المعرفي والمعلوماتي.

بصراحة

مجلس النواب ليس مختبراً للتجارب

بدأت حملة سباق الترشح لانتخابات مجلس النواب المقبل المزمع إجراءها في نوفمبر القادم قبل خمسة أشهر عن الموعد، ونتساءل هل الشخصيات التي تعلن عن عزمها الترشح لمجلس النواب سواء من خلال الصحافة المحلية أو وسائل التواصل الاجتماعي، على إطلاع ودراية بدور مجلس النواب، بأن مهمته الرقابة والتشريع ومحاسبة السلطة التنفيذية على أدائها، وتقديم الوزراء أو المسؤولين المقصرين للمساءلة القانونية، وهناك لائحة داخلية تنظم عمل أعضاء مجلس النواب ولجانه المتعددة وغيرها من القضايا التي تُعنى بشؤون المجلس؟

فاضل الحليبي

ربما يقول قائل هناك دورات للمرشحين تنظم قبل الانتخابات من جهات عدة في الدولة ومن خلالها يتعرفون «على دور مجلس النواب في الرقابة والتشريع»، لهذا لا يحتاجون إلى بذل جهد كبير في المعرفة والتجربة، وقبل أن ندخل بشكل أعمق في الموضوع، نقول من حق أي مواطن إذا توفرت فيه الشروط الدستورية بأن يرشح نفسه لمجلس النواب، فالحديث هنا عن انتخاب أعضاء مجلس نواب مغاير يمثل بحق الشعب وليس الحكومة يحتاج لكفاءات سياسية، فهل هذا العدد الكبير من المرشحين لديهم الوعي السياسي ويدركون ماهو دور النائب؟

منذ الانتخابات الأولى والقوى السياسية في البحرين تناضل من من أجل إدخال صلاحيات في المجلس وتعديل الدوائر الانتخابية، ومن بين تلك القوى السياسية المنبر التقدمي حيث نظّمت الندوات والحلقات والورش السياسية بهذا الشأن وقدمت فيها جهود فكرية وقانونية نوعية لتطوير التجربة البرلمانية ، فمجلس النواب ليس للترف الاجتماعي أو وظيفة لمن ليس له وظيفة أو مصدر رزق أو للوجاهة الاجتماعية أو البرستيج أو لتحقيق مصالح شخصية وفئوية، مجلس يجب أن يمثل الشعب بحق.

المرشح الذي نحن بصدده هل لديه تجربة سياسية أو ناشط في منظمات المجتمع المدني ولديه الخبرة المهنية والمعرفة النقابية ويمتلك القدرة والكفاءة الإدارية لتساعده في حالة الفوز، ويستفاد منه أكثر إذا كان من فئة التكنوقراط في لجان المجلس المتعددة، المجلس في حاجة إلى سياسيين لديهم برامج شاملة وتقف من خلفهم الجمعيات السياسية (الأحزاب السياسية) تراقب أداءهم وتحاسبهم في حالة التقصير أو عدم القيام بدورهم الرقابي والتشريعي في داخل المجلس، والتجربة السابقة لأعضاء مجلس النواب تؤكد بأن المستقلين لا يستطيعون مواجهة السلطة التنفيذية، والأكثر من هذا يميلون لمسايرتها وتمرير مشاريع القوانين مثلما حدث لأكثر من قانون، وآخرها قانون التقاعد.

المجلس يحتاج إلى الشخصيات السياسية التي تغير من واقع مجلس النواب الحالي من "مجلس مسلوب الإرادة" إلى "مجلس صاحب إرادة"، تتواجد فيه الكتل النيابية والسياسية والشخصيات الوطنية والمهنية القادرة على التغيير والإصلاح، تتفاعل وتدافع عن المواطنين وتكون بالفعل صوتهم المجلل في البرلمان، فهل يرفع العزل السياسي عن فئات واسعة من الشعب ويكون لهم حق الترشح والمشاركة في الانتخابات القادمة، أما يسير القطار سريعاً دون التوقف في هذه المحطة، فما نأمله هو أن تفعّل الحياة السياسية في البلاد من جديد دون إقصاء لأي قوى سياسية طالما هي ملتزمة بقوانين ودستور البلاد، وأن تستمر عملية الإفراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين والإستفادة من قانون العقوبات البديلة في إطلاق سراح المزيد منهم وتوفير حياة كريمة لهم بعد معاناة السجن .

ثنائية المشاركة والمقاطعة تعود من جديد في الأجواء الانتخابية التي سوف تجري خلال الأشهر القادمة، تبرز المواقف والآراء حولها، ومع المهم التأكيد على حرية الرأي والتعبير عن الآراء وأنه يحق للإنسان أن يعبر عن آرائه ومواقفه ولكن على أسس من الاحترام وعدم تسقيط وتخوين أي رأي مخالف سواء كان مع المشاركة أو المقاطعة، ويجب عدم ترهيب الناس وممارسة الضغوطات النفسية والفكرية والشرعية عليهم، تحت أي مسميات كانت، لإجبارهم المثول لهذا الرأي أو ذاك من أي طرف كان، فتكفي المعاناة من الأوضاع المعيشية والمالية والصحية التي تعاني منها فئات واسعة من الشعب، على النخب الواعية والمثقفة بمافيهم السياسية الحزبية البحث عن الحلول والمخارج التي تساعد لوقف الانحدار نحو تردي الأوضاع واتساع رقعة الفقر في المجتمع، كلما تزداد نسب التضخم في البلاد ترتفع الأسعار ويتحمل المواطنون التكاليف، بسبب السياسات الاقتصادية الفاشلة التي تنفّذ وفقاً لنصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

لكي نغير هذا الواقع الذي نعاني منه منذ سنوات، نقول إن مجلس النواب جزء من التغيير والإصلاح عندما يمتلك الإرادة والصلاحيات، يستطيع القيام بذلك الفعل وإذا كان أعضاؤه ضعفاء ومسلوبي الإرادة سوف يكون أداؤه ضعيفاً، ولكن بوجود الكتل النيابية الفعالة ومعهم الشخصيات القوية سوف تتغيير المعادلة واللعبة السياسية.

على المواطنين إيصال الكفاءات الوطنية لإحداث التغيير المنشود لكي لا يراوح المجلس في مكانه أربع سنوات أخرى، سمعة المجلس لدى الناس بأنه مسلوب الإرادة، الدولة لا تريد مجلساً قويّاً وفعالاً تتواجد فيه المعارضة وتقوم بواجبها الوطني وتتصدى للقضايا الشائكة في المجلس، وجود قلة من وجوه المعارضة في داخل المجلس يصعب عليهم من ممارسة دورهم الرقابي والتشريعي وتتركز عليهم الضغوطات والمطالب الشعبية، بالرغم من الدور الإيجابي الذي يقومون به، وهذا ما فعلته «كتلة تقدّم» المؤسسة من قبل المنبر التقدمي في المجلس المنتهية دورة انعقاده 2018/2022، وعلى المواطنين إيصال أعضاء معارضة أكثر إلى مجلس النواب من عدد أعضاء الكتلة الحاليين، فهل يتغير الوضع الحالي ونشهد الغاءاً للعزل السياسي، وبالتالي نسبة مشاركة أوسع من المواطنين؟.

حق أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي في الإقامة

وافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 2 فبراير 2021 في فصله التشريعي الخامس المنصرم على تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص الاقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) بإضافة بند برقم (ج) إلى الفقرة (1) من المادة (18) من قانون الأجانب (الهجرة والإقامة) 1965، والذي يهدف إلى منح رخصة إقامة لأجنبي أو تجديدها في حال كونه من أبناء المرأة البحرينية، وذلك وفقاً للضوابط والمعايير التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية، واحال المجلس الاقتراح بقانون بصيغته المعدلة إلى الحكومة.

المحامي حسن إسماعيل

وكان الاقتراح في الأصل هو اقتراح برغبة يتعلق بمنح رخصة إقامة دائمة لأبناء المواطنة البحرينية من أب أجنبي. غير أن وزارة الداخلية قدّمت مرئياتها واعترضت على الإقامة الدائمة وبجواز منح الإقامة وفق الضوابط والمعايير التي يصدرها قرار من وزير الداخلية، وأن يقدّم بموجب اقتراح بقانون ووفق مرئيات المجلس الأعلى للمرأة بإضافة بند برقم (ج) إلى الفقرة (1) من المادة (18) من قانون الأجانب (الهجرة والإقامة) 1965 على ان يكون ذلك وفقاً للضوابط والمعايير التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية.

والواقع أن الاقتراح بقانون بالصيغة التي وافق عليها مجلس النواب وأحاله إلى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع بقانون لا يضيف جديداً ولا يعالج مشكلة إقامة أبناء المواطنة البحرينية المتزوجة من أجنبي، ذلك أن الشروط والضوابط والمعايير في منح الإقامة للأجنبي موجودة ومنصوص عليها في المادة (18) من قانون الأجانب لسنة 1965، التي نصت على أنه ((1) ما لم يكن ذلك بتصريح من الحاكم، لا يجوز منح رخصة إقامة لأجنبي أو تجديد رخصة إقامته إلا في الحالات الآتية: (أ) أن يكون الأجنبي في وضع يمكنه من إعاشة نفسه وإعاشة معوليه (إن وجدوا) في البحرين. (ب) وإذا أراد العمل أو الاستمرار في العمل بالبحرين أن يبرز عند تقديمه طلب الحصول على رخصة الإقامة أو تجديد رخصة إقامته، كما يكون الحال، رخصة كتابية صادرة له أو لصاحب عمله من دائرة العمل تسمح له بالعمل في البحرين. (2) ما لم يكن ذلك بتصريح كالمذكور أعلاه، لا يجوز منح رخصة إقامة لأجنبي أو تجديد رخصة إقامته إذا رأى مدير الهجرة أنه كان قد أدين في البحرين أو خارجها بجريمة تجعل من غير المرغوب فيه منحه رخصة إقامة أو تجديد رخصة إقامته، كما يكون الحال).

وكان وجه اعتراض وزارة الداخلية على وجود الإقامة الدائمة بالبحرين سواء كان في الاقتراح برغبة أو في الاقتراح بقانون يتمثل فيما يلي:

إن الإقامة الدائمة بالبحرين هي امتياز يتمتع به المواطنون فقط دون غيرهم، وأن منح أبناء المرأة البحرينية من أب أجنبي إقامة دائمة يعطيهم الحق في الحصول على حق يختص به المواطن فقط.

إن الرغبة النيابية تتعارض مع قانون الأجانب والذي حدّد ضوابط إقامة غير البحريني في البلاد، وخوّل السلطة التقديرية للإدارة في منح وتحديد صلاحية رخصة الإقامة أو تجديدها بالمدة التي تراها مناسبة بحسب تقديرها ومراجعتها الدورية للوضع القانوني للمستفيد، حيث أن مدة الإقامة التي تمنح حالياً تعد مدة زمنية معقولة تم تحديدها وفقاً للظروف والأوضاع العملية لمثل هذه الطلبات وبالتالي فإن الاقتراح برغبة بهذه الكيفية يعتبر تقييدًا للسلطة التقديرية التي منحها القانون للإدارة.

إن كل من لديه إقامة فعلية في المملكة يمنح التجديد بسهولة إلا إذا خالف شروط الإقامة، وأنها ملتزمة بتنفيذ توجيهات جلالة الملك المفدى بشأن تسهيل الإجراءات للأم البحرينية المتزوجة من أجنبي وكذلك لأبنائها.

غير أن أوجه اعتراض وزارة الداخلية مردود عليها بما يلي:

لا يجوز مساواة أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي في الإقامة بالأجنبي الذي يكون في وضع يمكنه من إعاشة نفسه وإعاشة معوليه في البحرين والأجنبي الذي ينشد العمل أو الاستمرار في العمل بالبحرين، ذلك ان البحرينية المتزوجة من أجنبي هي قبل كل شيء مواطنة يتعين يكون لأبنائها بما لها من صفة المواطنة حق امتياز في الإقامة الدائمة تختلف عن المدة المقررة في قانون الأجانب.

ليس هناك ما يمنع في أصول النظم التشريعية والقانونية أن يكون هناك استثناء على القواعد والضوابط التي نصت عليها المادة (18) من قانون الأجانب بالنص في بند جديد يقضي بحق أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي في الإقامة الدائمة ولمدة تختلف عن المدة المقررة للأجانب، وليس في ذلك أي تعارض مع الحق الذي يتمتع به المواطنون أو مع الضوابط التي حددها قانون الأجانب.

وقد لفت المستشار القانوني في المجلس الأعلى للمرأة د. وليد المصري إلى وجود "إشكالات قانونية يجب إيجاد الحلول لها، إذ أن قانون الأجانب (الهجرة والإقامة) وتعديلاته والقرارات الصادرة تنفيذاً له، نظم مسألة دخول وإقامة الأجانب بالبلاد، ولم ينظم صراحة مسألة كفالة المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي لأبنائها منه بشأن منحهم تأشيرة الدخول أو رخصة الإقامة».

وقال المصري (استناداً لذلك، فإن أبناء المرأة البحرينية الرشد يحصلون على رخصة إقامة، إما بناء على رخصة عمل أو بالكفالة الشخصية إذا توافرت في الأبناء الشروط الواردة بقرار الكفالة الشخصية، إذ أن دخول الأبناء بالغي سن الرشد تحت كفالة المرأة البحرينية سيسمح لهم بالعمل في المملكة، وهو ما يشكل مخالفة لقانون تنظيم سوق العمل والعمل بالقطاع الأهلي).

وكشف المصري أن المجلس الاعلى للمرأة اقترح إجراء تعديل إضافة فقرة جديدة إلى القانون بما يتيح منح رخصة إقامة لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي طالما لم يلتحق أي منهم بالعمل، مع التأكيد على أن يتم منح الكفالة بضوابط ومعايير تحددها الجهات المعنية، لافتاً إلى أن من أهم مبررات هذا التعديل تفادي تعريض الأبناء للترحيل من البلاد بعد إنهاء تعليمهم حسب قانون الأجانب في مملكة البحرين، دون إعطائهم فرصة للبحث عن عمل ونقل إقامتهم من إقامة أبناء الأم البحرينية إلى إقامة عامل، والتخفيف من معاناة المرأة البحرينية وأبناءها بضمان حصول الأبناء على الإقامة بكفالتها، وبما يتماشى مع تفعيل التزامات مملكة البحرين طبقاً للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة وصادقت عليها.

بدورها أوضحت مستشارة التخطيط والتطوير الاستراتيجي بالمجلس الأعلى للمرأة د. دنيا أحمد أن المجلس اقترح سابقاً مدّ سن إقامة أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي إلى 25 عاما، وذلك بناء على دراسة أجراها المجلس وأظهرت أن متوسط سن التخرج من الجامعة 21 عاما، ومتوسط سن الحصول على عمل 23 عاما، ومتوسط سن الزواج 25 عاما.

والحقيقة أن المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي سئمت من هذا التصريحات، إذ لا وجود لها على ارض الواقع، فبدلا من هذا اللف والدوران والبحث عن حلول جزئية لمعالجة ما تعانيه المرأة المتزوجة من اجنبي وأبناءها يجب الإقرار بأن هذه البحرينية هي مواطنة من الدرجة الأولى، علماً بأن الإتفاقيات الدولية تنص كلها صراحة على ضرورة أن تقوم مملكة البحرين بسن القانون الذي يعطى المرأة البحرينية الحق في نقل جنسيتها لأبنائها، حينها لن تعاني ولن يعاني أبنائها مما يفرضه قانون الأجانب لسنة 1965 من اشتراطات.

هذا القانون الذي صدر منذ فترة طويلة يحتاج لإعادة النظر فيه أخذاً بالتطورات التشريعية والاقتصادية، وتطويرها بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها البحرين ويكفي أن نشير إلى أنه يتضمن مفردات لم تعد موجودة مثل دائرة الهجرة، مأمور الهجرة، الروبية، مجلس استئناف قضايا الهجرة والإقامة للأجانب، رئيس عام الشرطة، مأمور الصحة وبطاقة نزول أو مغادرة.

المرأة في الإسلام .. رؤية وإشكالات

قيل الكثير في قضية المرأة، ومع ذلك، لا تزال القضية إشكالاً عالقاً بين توسيع مدى الدور وتأطير أفق الحرية، بحيث تُصادر المساحة التي تُعطى لها على المستوى الأول، القيود الخفية أو المعلنة التي تُفرض عليها في المجال الثاني. ويبقى الاعتراف بالمحورين الأساس للقضية، حرية المرأة وأهمية دورها في الحياة العامة، مجرد كلام جميل معلق في فضاء وهمي لا ينزل إلى أرض الواقع إلا لماماً، وإذا ما نزل تبخر بعنوانيه معاً.

وفي عالم المرأة الواسع تدور الكثير من الاشكالات وتستجد الكثير من القضايا بحكم تطور الحياة وتعقدها، مما يضع كماً هائلاً من علامات الاستفهام الملحة، بانتظار الجواب المقنع والرأي الحاسم.

جلال إبراهيم

أول هذه الإشكالات، إشكالية القوامة التي يفسرها اتجاه واسع من رجال الدين بأنها أفضلية للرجل على المرأة على المستوى الماهوي، وليس أنها تمايز وظيفي. ويستندون في ذلك على آية "الرجال قوامون على النساء" وكذلك على آية "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة". وإذا كان فريق من رجال الدين جعل القوامة للرجل محصورة في الدائرة الزوجية، فإن الفريق الآخر والأوسع انتشاراً جعل من قوامة الرجل على المرأة تشمل كل شيء، بحيث يصبح الرجل هو القائم على مختلف شؤون المرأة ولا قوامة للمرأة على أي شأن من شؤونها.

وإذا كانت القوامة معللة بإنفاق الرجل على المرأة، فإن مشاركة المرأة للرجل في عملية الإنفاق تُعتبر مُزيلة لهذا التعليل. إلا أن رجال الدين يعدون إنفاق الزوجة تبرعاً منها، وليس واجباً عليها!، وبسبب الدرجة التي أعطاها الإسلام للرجل على المرأة في الحياة الزوجية يجب الطاعة المطلقة من قبل الزوجة لزوجها، حتى لو أمرها بالامتناع عن زيارة أبيها! ومن هنا قولهم (طاعة الزوج من طاعة الله).

ومن الإشكاليات الهامة التي تعاني منها المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية حق الطلاق. يعود إعطاء حق الطلاق للزوج دون الزوجة إلى كونه المسؤول عن المؤسسة الزوجية مالياً وإدارياً. وأن الواجب الأساسي على الزوجة هو إشباع حاجة الزوج الجنسية حماية له من الانحراف.

وإذا كان الإسلام لم يَحرم المرأة من فرصة الطلاق إذا ما أرادت ذلك واشترطت ضمن عقد الزواج بأن تكون وكيلة عن الرجل في طلاق نفسها على رأي المذهب الشيعي، أو تكون عصمتها في يدها على رأي المذهب السني، فإن نسبة تحقق ذلك على أرض الواقع محدودة جداً. والسائد في المجتمع أن الرجل يُكره المرأة على أن تتخلى عن مهرها وأبنائها وباقي حقوقها، كي لا يخسر شيئاً بالطلاق. أو قد يتعنت الزوج في طلاق زوجته التي تطلب الانفصال عنه ويجعلها معلقة لسنوات طويلة تتجرع فيها أقسى أنواع الأذى النفسي.

كذلك تُعد إشكالية تعدد الزوجات من أهم القضايا التي تعاني منها المرأة المسلمة، حيث يُعطي الإسلام للرجل حق الزواج من أربع نساء في آنٍ معاً. وفي الواقع يمثل ذلك انتقاصاً من قيمة المرأة كإنسان، واعتداء على حقها في حياة عائلية آمنة ومستقرة مع شريك لا يشاركها فيه أحد.

وإذا ربط الإسلام تعدد الزوجات بتحقق شرط العدل، فإن النص القرآني يُشير بوضوح إلى استحالة تحقق العدالة الشاملة بين الزوجات من قبل الزوج "ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم". وتم تبرير ذلك بأن على الرجل العدل في النفقة والفراش لا في الميل القلبي. وأن التعدد أمر تفرضه طبيعة المصلحة العامة للإنسان، وإن على المرأة أن تعيش الإحساس بالبعد الإيجابي العام للتشريع، لتتجاوز إحساسها الذاتي الخاص بالأذية!

من القضايا الإشكالية للمرأة في مجتمعاتنا أيضاً، الارث التي تكون فيه حصة الذكر ضعف حصة الأنثى، الأمر الذي يوحي بأن المرأة تعادل نصف الرجل. ويعلل أغلب رجال الدين ذلك بأن الله لم يكلف المرأة بأعباء مادية، لكنه فرض على الرجل بالمقابل جملة من الالتزامات المادية، كالمهر والنفقة على الزوجة والأولاد. وعلى الرغم من دخول المرأة إلى سوق العمل ومشاركتها الفعلية في الواقع الاقتصادي، سواءً في بيت زوجها أو في بيت أهلها، يبقى مع ذلك الحكم واحداً بالنسبة للإرث.

هذه بعض الإشكاليات التي تعاني منها المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية ويدور حولها جدل واسع بين رجال الدين والمثقفين والمؤسسات النسوية. حيث تحتاج هذه الإشكاليات إلى إعادة النظر في قراءتها بصورة علمية ومتزنة من مختلف المسؤولين والمختصين تراعي السياق التاريخي والاجتماعي في تطوره عبر السنين والقرون، ووضعها في قالب قانوني متقدم يحمي المرأة ويجعلها على مستوى واحد من الرجل في الماهية والقيمة.

(قف)

لعنة الطائفية

من يتابع ما يكتب من تحليلات حول الأزمة السياسية العامة التي تحيق بالمجتمعات العربية يكاد لا يجد مصطلحا أكثر استخداما من مصطلح الطائفية. وبينما ينظر البعض للطائفية والعشائرية بوصفهما عاملين أساسيين في تكوين الهوية السياسية في المجتمعات العربية، ويعزو لهما مفاعيل استثنائية على تطور النظم السياسية والقيم الاجتماعية، يرى فيهما البعض الآخر ثمرة تلاعب القوى الأجنبية وتجسيدا إرادتها السرية والعلنية في تقسيم البلدان العربية وتفكيك الدول إلى دويلات غير قابلة للحياة. وقد جعلت أغلب الحركات الوطنية التي نشأت في بداية القرن العشرين من كفاح ضد الطائفية والعشائرية شعاراً رئيسياً من شعاراتها ونظرت بعداء شديد لأي شكل من أشكال التعبيرات الطائفية.

في وقتنا الراهن كثيرا ما يركز المحللون على الإنقسام الطائفي لتفسير الأزمة الطاحنة في مساعيها لإقامة نظم ديمقراطية أو حتى تتجنب مخاطر الحروب الأهلية. ثمة رأي للمفكر برهان غليون تحدّث فيه عن لعنة الطائفية في المجتمعات العربية، وملخص هذا الرأي: لا يزال الكفاح ضد الطائفية يشكّل محور الأفكار التحررية التى تنادي بها الحركات القومية واليسارية التي ترى في إستمرار وجودها عائقاً رئيسياً أمام تطور الولاءات الوطنية. ويَقدّم الوضع في لبنان والعراق واليمن والنزعات العنيفة التي شهدتها هذه المجتمعات ومجتمعات عربية عديدة أخرى في نظرها نماذج حية للدور السلبي الذي تلعبه الطائفية في قطع الطريق على نشوء الدولة القومية وفي التمكين للاحتلال وسحب البساط من تحت أقدام الحركة الوطنية وفشل التوجهات الديمقراطية.

إذن لقد تحولت الطائفية في اللغة السياسية التقدمية العربية إلى لعنة تاريخية وعاهة مجتمعية لا يعرف أحد كيف يمكن احتواء تأثيراتها السلبية ولا التخلص منها وأصبح الخوف من تفجيراتها عقبة أمام تطور المنافسة السياسية نفسها. ولايعادل الكره الذي يتراكم ضدها سوى الخوف من التأمل الموضوعي فيها وفي أسباب بقائها وانتشارها، ولذلك قر السلوك العربي على نوع من الشيزوفرينيا السياسية (الاضطراب النفسي). ففي الوقت الذي لا يكف فيه الفرد عن إدانة الطائفية والتبرؤ من شرورها، يجد نفسه مدفوعا بإرادته او أحيانا من دون إرادة ليكون ضحية رهانات وتلاعبات وحسابات طائفية لا حدود لها.

يخلق الحديث المتكرر عن الطائفية وعياً شقياً لدى المجتمعات العربية التى تشعر بأنها ضحية آلية عمياء جبارة تفرض عليها الإنقسام بين عصبيات متنافرة وتغلق أمامها أبواب المشاريع الديمقراطية والوطنية. وبقدر ما يفقد

فهد المضحكي

هذا الشعور الثقة المتبادلة بين أبناء الطوائف المختلفة التي تتبارى في إتهام بعضها البعض بإخفاء النوايا والرهانات الطائفية يزرع الشك واليأس عند المجتمع بأكمله في إمكانية التعايش داخل الوطن الواحد. بل في إمكانية بناء مثل هذا الوطن الذي يفترض التضامن والتعاون والتكافل بين جميع أفراده بقدر ما يجمعهم تحت سقف واحد ويفرض عليهم مصيرا مشتركا.

والواقع أن التركيز على الطائفية والبنيات العشائرية والقبلية في البلدان العربية لا يعكس إدراكاً لمخاطر حقيقية وحتمية بقدر ما يعكس الكسل والبؤس اللذين اتسم بهما الفكر القومي والوطني المحلي الذي اتجه في سعيه لإقامة دولة وطنية حديثة وإضفاء المشروعية السياسية عليها إلى التركيز على مسألة الهوية والتجانس والاندماج بدل بناء مفهوم المواطنية والتأكيد على واجب الدولة الحديثة في تأمين شروط الممارسة القانونية لها، وبالتالي تأمين حرية أبنائها ومساواتهم. فقد سعت الدولة المحلية إلى التعويض عن غياب المواطنية في مشروعها، أي عن غياب مشروع الدولة الوطنية الحديثة. وكانت النتيجة تضخيم الحديث عن الهوية والانتماءات الثقافية والتاريخية الأحادية وتوليد نزعة انصهارية صماء تتطابق مع مفهوم العصبية الطبيعية أكثر مما تعبر عن نشؤ فكرة وطنية وشخصية سياسية حقيقية.

وهكذا أصبح التعدد الطائفي الذي ينبغي أن ينظر إليه على أنه ثروة وطنية بدل أن يعاش كعاهة مجتمعية يبدو وكأنه نقمة إلهية. وأصبح الوضع الطبيعي الذي عرفته المجتمعات منذ قرون وبنت من حوله نظمها الأخلاقية الرئيسية بما تعبر عنه من قيم التعايش والتسامح التاريخية التي ميّزت المجتمعات العربية والإسلامية، يظهر وكأنه وضع نشاز يميز المجتمعات العربية ويفصلها عن المجتمعات الأخرى الطبيعية ويحطّ من قدرها وقيمتها الجوهرية.

والواقع ليس تعدد الطوائف ولا إستمرار البنيات العشائرية هو السبب في تخلف بنية الدولة الوطنية العربية ولا هو المسؤول عن تعثر مشاريع الاندماج الوطني وتقدم مشاريع الديمقراطية. ولا يشكل كلاهما أي لعنة أبدية أو تاريخية. فجميع المجتمعات مكونة من جماعات متعددة ويمكن تخفيضها جميعا إلى مجموعة لا نهائية من الأقليات الثقافية والدينية والمهنية والجنسانية والحضرية والريفية وغيرها. والمجتمعات الصناعية المتقدمة أكثر تعددية اليوم طائفياً وعرقياً من المجتمعات العربية.

وما تتميز به مجتمعات الصين والهند وغيرها من المجتمعات الآسيوية عموما يفوق بما لا يقاس ما تعرفه المجتمعات العربية التي تبدو في هذا المنظور مجتمعات شديدة التجانس والأحادية الثقافية. وهذا التعدد الواسع

في المجتمعات الآسيوية يعكس ما هو شائع، عن درجة الازدهار الحضاري الذي عرفته المجتمعات في الماضي. والذي يدفع إلى التنمية التعددية بقدر ما تشكل الحضارة قوة جذب للجماعات ومايقدّمه من فرص لنمو قيم التسامح والتواصل بين الثقافات وما تنميه من حرية فردية وجمعية تتيح نشوء الهويات المتميزة وتدفع إلى التغاير بين مجموعات الرأي والثقافة. واذا كان لوجود أغلبية ثقافية أو دينية دور كبير في ظل خلق شعور الاستقرار والاستمرارية والثبات عبر التاريخ لدى المجتمعات فدور الأقليات العابرة للمجتمعات والثقافات لا بديل عنه في تحقيق التفاعل الإنساني كناقل للمكتسبات التقنية والعلمية والفكرية عبر الحدود والبلدان والحضارات.

لقد كانت الطائفية دائماً موجودة في المجتمعات العربية وستظل موجودة فى المستقبل وهي موجودة أيضا في بلدان عدة تعيش في ظل نظم ديمقراطية. وليست هي التي تشكل العقبة أمام قضية الديمقراطية. إنها تتحول إلى مشكلة عندما تصبح الإطار الوحيد للتضامن بين الأفراد ويتغلب الإنتماء للطائفة والعشيرة على الإنتماء للجماعة الوطنية. ولا يحصل ذلك إلا عندما ينهار إطار التضامن الوطني الذي يجمع الأفراد على صعيد أعلى وأشمل وتزول فعالية الرابطة الوطنية، وهو مصادرة فريق واحد للدولة والسلطة الوطنية ووضعهما في خدمة مصالحه الخاصة، وهكذا تكفّ الدولة أن تلعب دور الحاضنة العامة لجميع الأفراد بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية.

ولذلك يكفي أن تعيد إلى الدولة طابعها الوطني حتى يتراجع الإنتماء الطائفي إلى الدرجة الثانية ولا يصبح هناك تناقض عدائي بين الرابطة الوطنية والرابطة الطائفية والاثنية. والمقصود أن التركيز الداعم والمستمر في تحليل الأزمة الوطنية على التعددية الطائفية والقومية وتحميلها مسؤولية فشل النخب العربية الحديثة الثقافية والسياسية في بناء أطر وطنية حقيقية يهدفان إلى التغطية على القضايا الرئيسية وتبرير الهرب من مواجهة المسؤوليات التاريخية وما ينطوي عليه من رفض النخبة السياسية المراجعة النظرية والعملية للأفكار والسياسات والإستراتيجيات التي أودت بمشروعات بناء الدولة الوطنية والقومية العربية. وبالعكس ينبغي أن يصب التركيز على عملية تدمير الدولة وتحويلها إلى أداة لخدمة المصالح الخاصة، لأن إسترجاع فكرة الدولة وموقعها في الحياة الوطنية هو السبيل للخروج من الطائفية المرتبطة به في الوقت نفسه.

باختصار، إن التعددية بكل جوهرها وأشكالها ليست خطأ تاريخيا ولابنية نشاز، ولكنها الأمر الطبيعي والشائع في أي مجتمع متمدن لا يمكن أن يخفض منطق انتظامه إلى مستوى الأسرة والعشيرة والطائفة الواحدة. وهي لا تنتج طائفية سياسية بالضرورة وليست هي ألتي تفسر ظهورها. إن المشكلة تبدأ عندما يوضع الإنتماء الخاص الطائفي وغير الطائفي محل الإنتماء الوطني العام أو يتقدم عليه، والمطلوب عندئذ كيف ولماذا يتقدم مثل هذا الولاء الخاص في هذه الفترة او تلك وفي هذا المجتمع أو ذاك على الولاء الوطني العام؟.

دور العمل التطوعي في خدمة المجتمع (ا)

العمل التطوعي بشكل مبسط هو الجهد المبذول من اجل تقديم كافة اشكال الخدمات بهدف مساعدة الأفراد والمجتمع بدون مقابل او مردود مالي او دعم لوجستي او حتى معنوي وبقناعة ذاتية تكون محصلتها النهائية هي خدمة المجتمع والوطن .

مجال العمل التطوعي واسع جدا ومجالاته متعددة؛ على سبيل المثال الحركة الكشفية في المدارس الحكومية ضمن القطاع العام، وكذلك مجالات البيئة والصحة والرياضة والثقافة، وسنقدّم بعض الشرح المبسط والمختصر لهذه المجالات لتعريف القارئ عن كيف كان العمل التطوعي يعطى اهتماماً بالغاً وله ارتباط وثيق بحياتنا .

الحركة الكشفية

كانت الحركة الكشفية ولا زالت في وزارة التعليم تحظى باهتمام بالغ، فالمدرسون يشجعون الطلبة للالتحاق بها وكذلك يفعل أولياء أمور الطلبة، حيث تقام المعسكرات الكشفية التي هي أشبه بمعسكر الجيش حيث يتعلم فيها الطالب الانضباط، ففي الصباح يوجد طابور تقدّم فيه تحية العلم والأناشيد الكشفية وكثير من المهمات مثل كيفية القيادة وكيفية تعلم امور الطبخ وممارسة كافة اشكال الرياضة والمسابقات الثقافية لتوسعة آفاق الثقافة لدي الطالب، وكل ذلك تحت اشراف مدرسين متخصصين في الحركة الكشفية تعزز الثقة والجراة والقيادة لدي الطالب .

علي الحداد

التطوّع في المجال الصحي

لا يخفى على الجميع ما شاهدناه من مواقف عملية لمكافحة مرض كوفيد 19، عندما طلبت اللجنة العليا لمكافحة هذا المرض من المواطنين التطوّع، فهبت جموعهم من شباب وفتيات ومن كبار السن والنساء بتسجيل اسماؤهم، حيث تم توزيع المسؤليات على الجميع، وأدى هؤلاء واجبهم على اكمل وجه، فهذا أرقى نموذج من العمل التطوعي .

التطوّع في مجال البيئة

في البداية كانت مبادرات فردية وغير منظمة من بعض الأفراد الحريصين على نظافة البلد، حيث كانت مبادرتهم بتنظيف السواحل من كافة أشكال القمامة، إلا انه سرعان ما تطوّر الحال، فاخذت بعض المدارس زمام الامور كجزء من أنشطته وخدمة للوطن، وبعد ذلك تبنت بعض المنظمات الأهلية هذه المواقف، وأخيراً تطوّر هذا ليبرز جهات متخصصة في مجال البيئة بكل أشكالها، فلم تعد محصورة في السواحل بل تعدت ذلك لتشمل تنظيف قاع البحار من قبل غواصين متخصصين، مما في هذا القاع من الزجاج والبلاستك والخشب والحديد والمعادن الأخرى، وهناك أيضاً تشجير البلاد من النخيل والورود لتتحول بلادنا إلى أرض جميلة تسرّ الناظرين وتريح البصر، حرصا على جمال الوطن ونظافته دون السعي للحصول على مقابل مادي، وتوجد أيضاً مجالات كثيرة كالمجال الرياضي، وخير مثال لذلك مشجعي منتخب البحرين وكذلك العمل التطوعي في المجال الثقافي الذي كان صيته في النوادي الثقافية عالياً.

أهداف العمل التطوعي

هناك سؤال يتبادر الى الذهن وهو: ما الهدف من استمرار العمل التطوعي وبدون مقابل مادي او لوجستي في حين أن المتطوع في أمس الحاجة إلى الدعم المادي؟، لكي نعرف الإجابة، لا بد أن نحدد أهداف العمل التطوعي، التي هي سبب استمرار العمل التطوعي وهي كثيرة ويمكن أن نوجز أهمها:

الهدف الأول: تلبية الواجب الوطني ،عندما تصدر اوامر من جهات عليا وتطلب من شعبها الدعم، فهذا يعني مدى الحاجة لذلك، فلا بد من حشد الطاقات البشرية ومن مختلف الأعمار لتلبية الواجب وهذا ما حدث في مع مواجهة جائحة كوفيد 19.

الهدف الثاني: الدعم المالي وهذا ما تقوم به الجمعيات الخيرية من دراسة وضع الأسر من خلال الزيارات الميدانية لمعرفة مستوى حالة هذه الاسر ومدى حاجتها للدعم المالي واللوجستي.

الهدف الثالث: في المجال الاجتماع ، حيث تقوم المنظمات الأهلية؛ مثل الجمعيات النسائية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني مثل جمعية الاجتماعيين البحرينية، بتنظيم مهرجانات فنية في جميع قرى البحرين من أجل الترفيه الاجتماعي لأطفال وأهالي القرى وإدخال البهجة والسرور في نفوسهم .

الهدف الرابع: حل المشاكل الأسرية العالقة بين الزوجين والتي تصل إلى الطلاق، ومن الجمعيات التي تضع ذلك ضمن برنامجها ووظيفتها جمعية الاجتماعيين البحرينية، حيث لديها قسم معني بذلك تحت اشراف متخصصين لهذا الغرض، وكذلك بعض الجهات المرخصة بشكل رسمي لنفس الهدف لإيجاد حلول ترضي الطرفين.

ويشهد العمل التطوعي حالات من المد والجزر، حسب المراحل المختلفة، حيث نشهد وصوله إلى ذروته في مرحلة تاريخية يمكن أن نطلق عليها العصر الذهبي للعمل التطوعي وهذا ما سنتطرق له في الحلقة الثانية .

الميثاق العالمي للحق في المدينة *

هذه الورقة هي خلاصة للوثيقة المعنونة بـ «الميثاق العالمي للحق في المدينة»، وجدير بالإشارة هنا إلى أن مصطلح الحق في المدينة هو مصطلح قانوني حديث نسبياً، ويرجع الفضل في إدخاله للقاموس الحقوقي والسياسي إلى المفكّر والفيلسوف الفرنسي أنري لوفيفر، والذي نادى به إبّان الحراك الشعبي والمدني الذي عمّ المدن الفرنسية أوائل الستينيات من القرن الماضي.

إعداد: محمد سلمان

ويعدّ الميثاق أحد الوسائل الرئيسية لمفهوم الحق في المدينة وللمطالبة به، وعلى مدار السنوات الماضية شهد المفهوم تطوراً كبيرا من خلال المشاروات والمنتديات التي خصصت حول العالم لأجله. وقد جاء مفهوم الحق في المدينة معززاً ومكملاً لجميع المواثيق الاممية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبذلك فأن "الحق فى المدينة" هو مفهوم يتخطى الأفكار التقليدية بشأن تحسين نوعية حياة الناس من خلال التركيز على المساكن والأحياء، حيث يستهدف الإرتقاء بنوعية الحياة على مستوى المدينة ومحيطها الريفى، مع توفير السبل لحماية السكان الذين يقيمون فى مدن أو أقاليم تتميز بتسارع معدلات التحول العمرانى، وذلك على نحو يقدم أساليب جديدة لدعم واحترام الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة فى وثائق حقوق الانسان الدولية والإقليمية.

إن نماذج التنمية التى تم تطبيقها فى أغلب الدول الفقيرة للأسف الشديد أدت إلى تمركز الدخل والقوة وتوليد الفقر والاستبعاد لبعض فئات المجتمع، على نحو يؤدى إلى تدهور البيئة ويزيد من عمليات الهجرة واللجوء إلى المدن، كما يفاقم من مشاكل العزل الاجتماعي و خصخصة الموارد المشتركة ومساحات الأراضي العامة. كل تلك العمليات تؤدى إلى خلق مساحات عمرانية واسعة تتميز بالفقر وسوء الأحوال المعيشية، كما تزيد من مخاطر التعرض للكوارث الطبيعية.

إن المدن التى نراها فى عالم اليوم هى أبعد ما تكون عن تقديم الظروف والفرص العادلة لسكانها. فمعظم سكان المدن هم محرومون بدرجة أو بأخرى – حسب خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعرقية وحسب إنتمائاتهم الاجتماعية و فئاتهم العمرية – من الوفاء بحاجاتهم وحقوقهم الأساسية. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك ، إلى تجاهل السياسات العامة لقدرات السكان على الإسهام الإيجابى فى بناء المدينة وممارسة حقوق المواطنة، وهو الأمر الذى يفاقم من تدهور الأوضاع المعيشية فى المدينة. وينتج عن تلك الاوضاع مشاكل متنوعة تشمل حالات الطرد الجماعى من السكن والعزل بين فئات السكان، مما يؤدى إلى الإضرار بفرص التعايش الاجتماعى، وتزداد الحاجة إلى تغيير تلك الأوضاع، وهو ما دعا المنظمات والحركات الحضرية، منذ انعقاد "المنتدى الاجتماعى العالمى" الأول فى 2001، إلى العمل سويا وفتح باب النقاش حول تلك المسائل. وأخذت تلك المنظمات على عاتقها مهمة بناء نموذج مستدام للمجتمع والحياة الحضرية يستند إلى مبادىء التضامن والحرية والعدالة والمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية ويقوم على احترام مختلف الثقافات الحضرية وعلى تحقيق التوازن بين المدينة والريف. ومنذ ذلك الحين، بدأت مجموعة متماسكة من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والإتحادات المهنية والمنتديات والشبكات القومية والدولية للمجتمعات المدنية، المؤمنة بالنضال الاجتماعى من أجل مدن أكثر عدالة وديمقراطية وأكثر إنسانية واستدامة، فى العمل من أجل وضع "ميثاق دولى للحق فى المدينة" بهدف تجميع الالتزامات والإجراءات التى يجب أن يقوم بها المجتمع المدنى و الدول والحكومات وإدارات الحكم المحلية وأعضاء البرلمان والمنظمات الدولية من أجل تمكين كل البشر من الحياة بكرامة فى مدنهم.

يتألف (الميثاق العالمي للحق في المدينة) من مقدمة و أربعة أجزاء رئيسية وهي على النحو التالي:

الجزء الأول من الميثاق ويشمل : الأحكام العامة و يتكون هذا الجزء من مادتين تتفرع منهما عدة فقرات ، المادة الاولي من الميثاق تعرّف «الحق في المدينة» وبينما تشمل المادة الثانية على « المبادئ والأسس الإستراتيجية في المدينة» و تندرج تحت هذه المادة المبادئ التالية:

الممارسة الكاملة للمواطنة والإدارة الديمقراطية للمدينة.

الوظيفة الاجتماعية للمدينة والملكية في الحضر (الملكية الحضرية – بحسب ترجمات أخرى للميثاق) .

المساواة وعدم التمييز .

الحماية الخاصة للمجموعات والأشخاص المستضعفين (للجماعات والأفراد المعرضون للمخاطر– بحسب ترجمات أخرى للميثاق).

التعهد الاجتماعى للقطاع الخاص.

تعزيز السياسات المتعلقة بالاقتصاد التضامنى و الضرائب التصاعدية .

الجزء الثاني من الميثاق ويشمل: الحقوق المرتبطة بممارسة المواطنة والمشاركة فى

عمليات تخطيط وإنتاج وإدارة المدينة. ويشمل هذا الجزء من الميثاق المواد من 3 إلى المادة 11 ونوجزها لكم على النحو التالي:

المادة رقم 3 من الميثاق تنص على «تخطيط وإدارة المدينة» .

المادة رقم 4 تنص على "الإنتاج الاجتماعي للموئل".

المادة رقم 5 تنص على "تنمية حضرية مستدامة ومنصفة".

المادة رقم 6 تنص على "الحق في المعلومات العامة".

المادة رقم 7 تنص على "الحق في الحرية والسلامة".

المادة رقم 8 تنص على "الحق في المشاركة السياسية".

المادة رقم 9 تنص على " الحق في التنظيم والتجمّع والتظاهر والإستخدام الديمقراطي للفضاء العام الحضري".

المادة رقم 10 من تنص على "الحق في العدالة".

المادة رقم 11 تنص على "الحق في الأمن والسلم العام والدعم والتعايش بين الثقافات المتعددة".

الجزء الثالث من الميثاق ويشمل: حقوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمدينة. ويشمل هذا الجزء من الميثاق المواد من 12 إلى المادة 16 ونوجز لكم على النحو التالي:

المادة رقم 12 تنص على « الحق في المياه وتوفير الخدمات العامة للمناطق المحلية والحضرية».

المادة رقم 13 تنص على " الحق في المواصلات العامة والتنقّل في الحضر".

المادة رقم 14 تنص على " الحق في السكن".

المادة رقم 15 تنص على " الحق في العمل".

المادة رقم 16 تنص على "الحق في بيئة صحية ومستدامة".

الجزء الرابع من الميثاق : ويتضمن الأحكام الختامية، ويشمل هذا الجزء المواد من 17 إلى المادة 21 ونوجزها لكم على النحو التالي:

المادة 17. الالتزامات والمسؤوليات الواقعة على عاتق الدولة من أجل تعزيز وحماية وتنفيذ «الحق فى المدينة».

المادة 18. إجراءات تطبيق والرقابة على "الحق فى المدينة".

المادة 19. انتهاكات "الحق فى المدينة".

المادة 20. المطالبة "بالحق فى المدينة" .

المادة 21. الالتزامات المتعلقة بميثاق بالحق فى المدينة .

1. تلتزم الشبكات والمنظمات الاجتماعية بما يلى:

(أ) نشر وتوزيع هذا "الميثاق" على اوسع نطاق وتشجيع توزيعه على نطاق دولى من أجل ترويج "الحق فى المدينة".

(ب) إقامة المنتديات التى يمكن من خلالها المطالبة "بالحق فى المدينة" وتسجيل ونشر وتوزيع الخبرات الوطنية والمحلية المرتبطة بدعم هذا الحق.

(ت) تقديم "الميثاق العالمى للحق فى المدينة" إلى الهيئات المختلفة ومنظمات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية من اجل البدء فى عملية تستهدف الاعتراف "بالحق فى المدينة" كحق إنسانى.

2. تلتزم الحكومات الوطنية والمحلية بما يلي:

(أ) تطوير ودعم الأطر المؤسسية التى تخدم "الحق فى المدينة" والقيام على وجه السرعة بوضع خطط العمل المرتبطة بنموذج للتنمية المستدامة صالح للتنفيذ فى المدن بما يتفق والمبادىء المذكورة فى هذا "الميثاق".

(ب) بناء الأطر الحركية، من خلال المشاركة الواسعة للمجتمع المدنى، لدعم التنمية المستدامة فى المدن.

(ت) الدعوة لإقرار وتطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان وغيرها من الوثائق الدولية والإقليمية التى تساهم فى اقرار "الحق فى المدينة".

3. يلتزم أعضاء البرلمان بما يلى:

(أ) تشجيع استشارة المواطنين والقيام بأنشطة لترويج السياسات التى تقود إلى دعم "الحق فى المدينة" وزيادة الاعتراف بهذا والدعوة إليه من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ومن قبل الحكومات الوطنية والمحلية.

(ب) رسم واصدار قوانين تؤكد على "الحق فى المدينة" إعمالا للمبادىء المنصوص عليها فى هذا "الميثاق" و وثائق حقوق الإنسان العالمية.

(ت) تطوير الأطر القانونية الوطنية والمحلية بشكل يتوافق مع الالتزامات الدولية من جانب الدول بشأن قضايا حقوق الإنسان، مع التركيز على تلك المبادىء المنصوص عليها فى هذا "الميثاق".

4. تلتزم الهيئات الدولية بما يلى:

(أ) التعهد ببذل كل الجهود الممكنة من اجل اقناع وتحفيز ودعم الحكومات فى الأمور المتصلة بإقامة الحملات والندوات والمؤتمرات وتوفير المطبوعات التفصيلية التى تدعم تنفيذ الحكومة للإلتزامات التى يتضمنها هذا "الميثاق".

(ب) مراقبة ودعم تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان وغيرها من المواثيق الدولية والاقليمية التى تساهم فى دعم "الحق فى المدينة".

(ت) إتاحة الفرصة لمشاركة الهيئات الاستشارية والتنفيذية التابعة للأمم المتحدة فى تفعيل النقاش حول هذه المبادرة.

* قدّم هذا العرض في المنتدى الفكري السنوي الثامن للمنبر التقدمي حول: «المدينة الخليجية .. تحوّلات وآفاق» – 20 مايو 2022

مسؤوليّــة!

لاشك أن المسؤولية واجب أخلاقي لابد أن يلتزم به الفرد تجاه نفسه أولاً وتجاه الآخرين، ولا أعني هنا بالآخرين فئة معيّنة من الناس بل أعني كل الناس والحيوانات والطيور والبيئة والكتب وكراسي الحديقة والمرافق العامة..بمعنى آخر: كل شيء.
الحريّة مسؤولية، الزواج مسؤولية، العائلة مسؤولية، التزامك بقواعد المرور مسؤولية، احترامك لعامل النظافة مسؤولية، تقديرك لوقت العمل ومتطلباته مسؤولية...الخ. كلها مسؤوليات يكون الإنسان ملتزماً بها إذا أراد أن يكون أخلاقياً.

حسين الربيع

مقابل كل تلك المسؤوليات العديدة ثمّة أشياء أخرى قد دخلت و رُبطت بالمسؤوليات وهي في حقيقة الأمر ليست سوى نوع من الإستغلال بل حتى أن بعضها قد يصل إلى مستوى الإستعباد، وقد يوهَمُ الفرد بها حتى يظن أنه يمارس مسؤولياته الملزمة لسلوكه وعمله.

محال أن يكون استَعباد البشر عملاً أخلاقياً حتى لو حاول البعض تبريره بوصايا وكليشيهات أكل عليها الدهر وشرب، إنه لايُبَرر. أن تسلب الإنسان ذاته وعقله وجسده وطاقته لتوظفها في خدمتك وخدمة مصالحك وامتيازاتك، أن يرتفع مقامك وتنمو على حساب ذلك المُستَعبَد الذي يضمحل ويفنى، تزداد غنىً ويزداد هو فقراً، فلا يمكن لهذا التناقض أن يكون عملاً أخلاقياً، وبما أنه ليس عملاً أخلاقياً، فهي ليس، إذن، مسؤولية أن ترضى لنفسك باستعباد الآخرين.

وقد يستدرجك آخر ببعض الحيَل والمكائد والوعظ المقلوب ليوهمكَ أن استغلاله لك مسؤولية تقع على عاتقك، على سبيل المثال للحصر: يعرض عليك مديرك في العمل مسؤوليات إضافية فوق مهامك التي تمّ الإتفاق عليها في عقد العمل دون أي مقابل تعويضي مادي أو معنوي لجهدك المضاعف ووقتك، ودون حتى أي اتفاق مسبق يتم فيه التشاور بينك وبينه وأخذ رأيك بعين الإعتبار إن كنت تقبل هذه المسؤوليات الإضافية التي ألقيت على عاتقك أم لا، هل تناسبك أم لا، ويتم فرضها عليك وإذا قلت: لا، أو قلت: من حقي أن أقبل أو أرفض تلك المسؤوليات الإضافية وخصوصاً أنها ليست مسجلة في عقد العمل، قامت الدنيا ولم تقعد، يتم وضعك ضمن خانة الأشخاص السيئين وتوصم بأنك رافض لمسؤولياتك في العمل وبالتالي فإنك لست كفؤا.

هذه مغالطة كثيراً مايعمد إليها مدراء الأعمال تجاه مرؤسيهم ليستغلوا ويمتصوا أكبر قيمة وأكبر طاقة ممكنة من العامل مايبدد طاقاته ويجعله منهكاً يقضي عمره كله محاولاً استكمال تلك المسؤوليات التي لاتنتهي مقابل مرتبه الشهري الذي لايزيد في المكيال إلا بمقدار حبّة شعير، العامل في هذه الحالة أشبه بفأر الهمستر الذي يدور داخل عجلته التي وضعت له، كلما أسرع في خطوه كلما زادت سرعة العجلة دون أن يقطع مسافة شبرٍ واحد الى الأمام. إن هذه المغالطة الصريحة ليست سوى استغلال جشِع واستلاب يبدد شخصية العامل ويصادر رأيه وحقه، ويستغل حاجته الماسة للعمل دون مراعاة – اذا استثنينا الدعاية الشكلية – أية قيمة إنسانية لذلك العامل المُستلَب المغلوب على أمره، والمحصورٌ بين الحاجة والإستغلال.

الإستغلال والإنتهازية والإستلاب لا يمكن أن تكون عملاً وواجباً أخلاقياً، فمن الإنحطاط الأخلاقي أن يستغل الإنسان انساناً آخر، ويجعله ذليلاً في قبضته وتحت رحمته، أيُّ خسّة ودنائة نفس أنكى من هذه! وبما أن الإستغلال وما لفّ لفه ليست أعمالاً أخلاقية فهي إذن لا تندرج بالمطلق ضمن خانة المسؤوليات، بالتالي لا يجب على الإنسان أن يرضى باستغلاله بحجة المسؤولية.

النقطة المركزية – في تصوري – تتمثل في الوعي الذي يميِّز به الإنسان الصواب من الخطأ، الحسن من القبح، الحقيقة من مدّعيها، الوعي الأخلاقي العقلي (ملكَة الحُكم) الذي يتيح للإنسان إدراك الواجب والمسؤولية الأخلاقية التي يجب عليه ممارستها من تلك التي تقع على الطرف الآخر التي لا تنتسب للمسؤولية بشيء، هذا التمييز بين المسؤولية والمسؤولية المزيفة يجعلنا واعين قدر الإمكان حتى لا نقع فريسة لمخالب الإستغلال والإستعباد.

يرى إيمانؤيل كانط أن الشيء الوحيد الذي يتساوى فيه البشر جميعاً هو «العقل». العقل الذي يتيح للإنسان اكتشاف المعرفة والتمييز بين الخير والشر، الحق والكذب، عن طريق تحليل المعطيات ومآلاتها، وبالتالي تجنب الألم والسعي نحو السعادة، هذه الآليّة التحليلية لا تأتي إلا عن طريق رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع، إضافة لكشف وتبيين بعض الطرق والأساليب التي قد تؤدي إلى استغلالهم ومصادرت حقوقهم وذواتهم وتحاول الحطّ من شأنهم والتقليل من قدرتهم على التفكير واتخاذ القرارات السليمة. طريق الوعي بهذه الأمور يبدأ بتحديد المسؤوليات ما يندرج تحت قوائمها الطويلة وما لا يمت للمسؤولية بصلة ولا يندرج ضمن قوائمها، إنما قد يرد بفعل التمويه والحيلة والمخادعة، ومفتاح هذا الإدراك هو الواجب الأخلاقي، بمعنى أن أي عمل ليس أخلاقياً ليس مسؤولية.

مـــاذا عـــن العـــالـــم غيـــر الغـــربـــي

في صلب كل معركة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ثمة أيديولوجيا، واضحة أو كامنة. ومهما بدا أن العالم يقترب من نهاية الأيديولوجيا، إلا أن هذه المقولة هي أيضاً مقولة أيديولوجية بامتياز، فالتاريخ بشكل ما، هو تاريخ الأيديولوجيا، خصوصاً التاريخ الحديث؛ أي منذ عصور التنوير الأوروبية وما بعدها، وسيبقى على الدوام من يحملون راية، أية راية، مهما بدت ظاهرياً أنها لا تقرب عالم السياسة والأفكار، إلا أنها ولكونها راية عَلماً، نداء إلى قضية ما تخصّ البشر، فهي أيديولوجيا.

حسام ميرو

مع بدايات عصر العولمة الراهن، وصعود منتجات التقانة والاتصالات، وانفتاح العالم على بعضه البعض (بحسب مروجي فكرة القرية الكونية)، سادت موجة معادية للأيديولوجيا، ومنبع هذه الموجة هو الغرب الليبرالي مدفوعاً بنشوة سقوط الاتحاد السوفييتي، وسقوط جدار برلين، وتداعي الكتلة الاشتراكية، وتراجع الشيوعية، وانتشار التجارة الإلكترونية، وصعود الإعلام الرقمي على حساب الأشكال التقليدية للإعلام، وقد حاولت هذه الموجة المعادية للأيديولوجيا ترسيخ فكرة مفادها أن الدولة الليبرالية هي نهاية التاريخ.

القول إن الدولة الليبرالية هي نهاية التاريخ، وإن صيرورة التاريخ ستمضي نحو شكل واحد، هو الشكل الذي اتخذته الدول الغربية، هو قول أيديولوجي، من دون أن ينتقص هذا التوصيف من قوّة الحجج التي تدافع عنه، لكن أيضاً من دون اعتباره علماً يستند إلى قانون مثبت، فالتاريخ أعقد من أن يضبط بقانون محدّد، حتى لو كان التاريخ يمضي وفق قوانينه الخاصة؛ بل لهذا السبب لا يمكن الجزم بالشكل، أو الأشكال التي سيتخذها في المستقبل.

بالنسبة للغرب، فإن العالم خارجه، بدوله وحكوماته وشعوبه، هو العالم غير الغربي، وهذا التعريف يحمل في طياته إحساساً بالتفوّق على الآخر المختلف، ليس فقط سياسياً واقتصادياً؛ بل ثقافياً. فالمعيار في هذه النظرة هو القيم الليبرالية، ولا يكفي أن نقول إن هذه النظرة موجّهة فقط نحو الشرق، كما فعل المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد، في كتابه «الاستشراق»؛ بل أصبحت إلى حدّ كبير نظرة معمّمة، تطال كل مجال إنساني يقع خارج دائرة الغرب الأمريكي والأوروبي.

لقد أعطت الليبرالية، في سياق تطوّرها التنويري والعقلاني؛ بل لكونها ثمرة التنوير والعقلانية معاً، الفكر الإنساني في مختلف المجالات أفقاً جديداً، لا يمكن التنكّر لمنجزاته، لكن الليبرالية نفسها ليست منظومة متجانسة، خصوصاً في المجال السياسي الخارجي والعلاقات الدولية، كما أنها ليست محصّنة في مجال الممارسة السياسية داخل الدولة نفسها من إعادة بناء حكم الأوليغارشية (الأقلية)، من خلال النظام الانتخابي الديمقراطي نفسه، ما يفقد الكثير من العناوين الليبرالية مضامينها الحقيقية.

في الصراع الشرس الذي تقوده الولايات المتحدة مع الصين، من أجل ضبط صعود بكين في سوق العمل الدولي، تستخدم واشنطن ترسانة من الأسلحة، من بينها سلاح الأيديولوجيا، انطلاقاً من اعتبار المنظومة الليبرالية هي المسطرة التي يجب على بكين اتباع معاييرها. فالصين بوصفها جزءاً من العالم غير الغربي هي بالضرورة، وتلقائياً، تصبح ذات منظومة قيمية متأخرة، وهذه النتيجة يتم تعميمها في الإعلام العالمي الذي يدور في الفلك الغربي، مع إغفال بالطبع أن هذه النظرة الأيديولوجية هدفها شيطنة العدو، والتقليل من قيمة منجزاته.

ثمة تناقض جوهري في النظرة الغربية / الليبرالية السياسية إلى العالم غير الغربي، وهذا التناقض هو تناقض معرفي، فالليبرالية مؤسسة على احترام الاختلاف وتقبّله، واعتباره جزءاً لا يتجزأ من الغنى الحضاري والإنساني. وبالتالي، فإن أي مطالبة للآخر بأن يكون نسخة طبق الأصل من الليبرالية الغربية هي مطالبة تتنافى مع قيم الفكر الليبرالية، وتصبح نقيضاً لليبرالية نفسها، وشكلاً من أشكال الديكتاتورية المقنّعة.

إذا كان التطوّر الرأسمالي أفضى إلى الغرب الذي نعرفه اليوم، فهذا التطور في جانب كبير منه هو تطوّر خاص، ولا يعني هذا عدم أهمية تعميم الكثير من قيمه ومنتجاته؛ بل يعني فهم منطق صيرورة التاريخ، ومنطق اختلاف الحاجات لدى الآخر، انطلاقاً من كونه مختلفاً، وليس بالضرورة متخلّفاً، كما أن قسر الواقع نحو صيرورات لا تتطابق مع معطياته قد يُفضي إلى نتائج معاكسة، وأحياناً كارثية.

تقسيم العالم وفق ثنائية غرب/لا غرب، لا يؤثر فقط في مصداقية المنجز الليبرالي، ويعيق تطوّره عبر الفكر النقدي؛ بل يسهم في تقسيم العالم سياسياً، وربما يدفع نحو إعادة اصطفاف جديدة على مستوى العلاقات الدولية، لمواجهة المصالح الغربية التي تتخلّى يوماً بعد يوم، وتبتعد عن جذر الليبرالية في تأسيسها للحقوق، وفي مقدمتها حق الاختلاف.

دبلوماسية الاقتصاد النهبي

لدى الولايات المتحدة جيش عرمرم من الموظفين في مؤسسات الدولة الأمريكية، لاسيما في وزارة الخزانة الأمريكية (TreasuryDepartment)، ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI)، ووزارة العدل (Justice Department)، يسهرون ليل نهار على تتبع حركة الأموال حول العالم، بهدف مركزي هو اصطياد ما يشاؤون من أموال بذرائع مختلفة. منها الاحتيال، والتهرب الضريبي، وخرق العقوبات (التي تضعها هي نفسها وما على العالم بأسره سوى الالتزام بها). ووصل الأمر بالسلطة في واشنطن مؤخراً إلى اجبار البنوك المركزية في العالم، لاسيما في الدول المكشوفة سيادياً، على موافاة وزارة الخزانة الأمريكية يوميا بمعلومات وبيانات العمليات النقدية التي تتم في مصارف بلدانها، وهو ما تلتزم به معظم الدول المضغوطة كي تتفادى عقوبات وزارتي الخزانة والعدل الأمريكيتين.

محمد الصياد

لتحقيق ذلك تتبع واشنطن ما تسمى بالدبلوماسية القسرية "Coercive diplomacy"، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تنطوي على تهديدات واضحة، وإكراه الآخرين على تنفيذ ما يُطلب منهم. على عكس المقاربة الصينية في ممارسة التأثير واكتساب النفوذ المتمثلة فيما تسمى سياسة الاستثمار المنتِج للمشاريع "Development finance"، أو "Project financing".

ولفهم ماهية الدبلوماسية القسرية، ما عليك سوى إلقاء نظرة على ما تفعله الولايات المتحدة مع معظم دول العالم: عقوبات أحادية الجانب (Unilateral sanctions)، وسلطة قضائية متغولة، من أمثلتها فرض عقوبات ومحاصرة سوقية "Market blockade"، على شركة "Huawei" الصينية، وشركة "Toshiba" اليابانية، وشركة "Alstom" الفرنسية؛ واجبار شركة "Samsung" الكورية الجنوبية وشركة "Taiwan Semiconductor Manufacturing Company – TSMS" التايوانية، وغيرهما من الشركات على تزويد الولايات المتحدة ببيانات سلاسل التوريد الخاصة بها.

في البداية أبدت الشركة التايوانية، رفضها الشديد لهذه الاملاءات، لكنها سرعان ما رضخت ووافقت على تسليم واشنطن معلومات حساسة خاصة بها مثل المخزون وسجل طلبات العملاء، وذلك قبل حلول الموعد النهائي الذي حددته واشنطن لتسليم البيانات وهو الثامن من نوفمبر 2022. هذا يعني أنه في المستقبل، ستكون مبيعات TSMC ومخزونها وعائداتها وغيرها من المعلومات معروفة لحكومة الولايات المتحدة، وكذلك الحال بالنسبة للمعلومات الحساسة الخاصة بعملاء الشركة. هذا يعني أيضا أن TSMC ستسير في سوق الرقائق عارية تماما، حتى أن أسعار منتجاتها سوف تخضع لتقديرات الشركات الأمريكية. وقد يتم تسريب هذه المعلومات إلى شركة "Intel" (أكبر شركة أمريكية مصنعة لرقائق أشباه الموصلات) والى الشركات الأمريكية الأخرى. وما تريده الولايات المتحدة الآن هو ما يسمى بالرقائق "المستقلة والقابلة للتحكم" ("Autonomous and controllable" chips). وهذا ما يجعل الولايات المتحدة تتحكم بشكل كامل في الطاقة الإنتاجية العالمية للرقائق على مستوى العالم، ما يمكنها من السيطرة على الروافد العليا للسلسلة الصناعية. وهي في سبيل تحقيق ذلك، تعمل على ثلاثة مسارات:

في المسار الأول، فيما خص شركة "TSMC" التايوانية على سبيل المثال، سوف يُطلب منها كخطوة أولى بناء مصنع في الولايات المتحدة. وعلى مسار ثاني سوف يتم اجبارها على تقديم أسرار تجارية كاملة، توطئة للمسار الثالث الذي سيتم فيه ابتزاز الشركة ودفعها لنقل معارفها التكنولوجية. إنها إذن، أكثر السرقات وحشية في تاريخ العلوم والتكنولوجيا العالمية، والتي يقف العالم بأسره مذهولا ومشدوها من وقع صدمتها.

قبل فترة، نظمت وزارة التجارة الأمريكية قمة الرقائق، دعت اليها كبرى شركات تصنيع الرقائق مثل TSMC و Samsung و Intel. وقد اكتشف المشاركون من شركة TSMC، أنهم وقعوا في مصيدة. في الاجتماع، لم تهتم واشنطن في الاستماع إلى كلمات ومحاضرات الشركة. كان لديها غرض واحد فقط. لقد أرادت من الشركة التايوانية تسليم بياناتها السرية في غضون فترة لا تتعدى 45 يوما، بما في ذلك مخزون الرقائق وحجم الطلب وبيانات المبيعات والبيانات الداخلية السرية الأخرى للشركة، وبضمنها مخزون أفضل منتجات الشركة من أشباه الموصلات، الذي يجب أن يشمل أيضا المنتجات النهائية (Finished products)، والعمل الجاري في السلسلة الانتاجية، والمنتجات الموجودة في المستودعات، ومنتجات الشركة التي تتمتع بأكبر عدد من الطلبات المتراكمة؛ بالإضافة إلى العدد الإجمالي للمنتجات، وسمات المنتَج، ومبيعات الشهر الماضي، وموقع الإنتاج والتجميع والتعبئة؛ وإدراج أكبر 3 عملاء لكل منتَج، ونسبة مبيعات كل منتَج للعميل؛ والاجابة على سؤال: في حال ما إذا كان الطلب على المنتج أكبر من قدرة العرض، فكيف تنظم الشركة توزيع العرض؟

سيطرة الصين الكاملة على سوق أشباه المواصلات العالمي، وتسيّد ميدان التقدم التكنولوجي للنصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، واستماتتها هي وروسيا من أجل انهاء نظام الأحادية القطبية الأمريكي واستبداله بنظام التعددية القطبية العالمي، تقابلها استماتة شرسة من قبل أمريكا وتابعاتها الأوروبيات.

تتبع واشنطن ما تسمى بالدبلوماسية القسرية، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تنطوي على تهديدات واضحة، وإكراه الآخرين على تنفيذ ما يُطلب منهم على عكس المقاربة الصينية في ممارسة التأثير واكتساب النفوذ المتمثلة فيما تسمى سياسة الاستثمار المنتِج للمشاريع

لماذا تطالب أمريكا شركات انتاج الرقائق العالمية مثل TSMC و Samsung تسليم هذه البيانات؟ هي تدعي بأن دافعها هو معرفة سبب النقص في الرقائق العالمية، لكن السبب الحقيقي، كما صار معلوما لدى الأوساط الاقتصادية العالمية، يتمثل في أن الولايات المتحدة تريد الاستحواذ على سوق توريد الرقائق والاستحواذ على الحصة العظمى من هذه المنتجات النفيسة، مع الإمساك بأعناق منتجي أشباه الموصلات في البلدان الأخرى لتعزيز سيطرة الولايات المتحدة على العالم. و TSMC و Samsung هما أفضل قطع الشطرنج.

وترينا نظرة على الحصة السوقية العالمية لمنتجي أشباه الموصلات، بأن تايوان وحدها تضطلع بحصة تبلغ 63٪، وكوريا الجنوبية على 18٪. لكن، طالما أن الولايات المتحدة تسيطر على شركة "TSMC" التايوانية، وعلى عمليات التسويق الخاصة بشركة سامسونج الكورية الجنوبية، فإنها تتمتع بالقدرة على التحكم في الطاقات الإنتاجية العالمية من أشباه الموصلات.

ومع أن واشنطن ذكرت عرَضا عبارة "تسليم البيانات بصورة طوعية"، الا أن وزير التجارة الأمريكي سارع للتنبيه الى أن «لدينا أدوات أخرى في صندوق أدواتنا يمكنها إجبار الشركات على توفير البيانات التي نحتاجها، لكنني أتمنى أن لا نضطر لفعل ذلك، لكن إذا تطلب الأمر، فسنقوم بذلك". أي أن هذه الشركات، إذا لم تنصاع لأوامر واشنطن، فقد تلجأ السلطات الأمريكية بكل بساطة إلى "قانون إنتاج الدفاع الوطني" (قانون كان ساريا أثناء الحرب الباردة) لإجبارها على مشاركة المعلومات. وهو قانون يمنح رئيس الولايات المتحدة ثلاث سلطات رئيسية:

الحق في مطالبة الشركات بتوقيع العقود المتعلقة بالدفاع؛

الحق في إنشاء المؤسسات وتوقيع الأوامر الإدارية لتوفير المنتجات وتحسين الخدمات والمرافق ذات الصلة؛

الحق في استخدام الاقتصاد المدني لتوفير المواد النادرة أو (و) الهامة للدفاع الوطني. ومن لا ينصاع لهذا القانون، من الدول أو الشركات، سيكون عدوا لدودا للولايات المتحدة بأكملها!

على هذا الأساس، تم تقطيع أوصال العملاق الفرنسي ألستوم قبل 10 سنوات، ويتم خنق شركة "Huawei" الصينية منذ عام 2018. لكن خلف هواوي تقف دولة عظمى مستقلة وقوية اسمها الصين، لذلك صمدت هواوي في هذه الحرب. لكن الأمر مختلف بطبيعة الحال بالنسبة لشركة "TSMC" التايوانية التي تنتمي لشبه دولة تتسول الاعتراف الدولي بها.

القصة التي يرويها كتاب "المصيدة الأمريكية: معركتي لفضح حرب أمريكا الاقتصادية السرية ضد بقية العالم» (The American Trap: My battle to expose America's secret economic war against the rest of the world)، تلخص ما يمكن أن نطلق عليه "الروشتة الأمريكية للاقتصاد النهبي" (Plundering economy). يقول ملخص القصة، كما رواها فريديريك بيروتشي (Frédéric Pierucci)، الرئيس التنفيذي السابق لإحدى الشركات التابعة لشركة ألستوم الفرنسية للطاقة (Alstom)، في الكتاب الذي ألفه بمساعدة الصحافي الفرنسي ماتيو آرون (Matthieu Aron)، ونشره في 17 مارس 2020، بأن شركة ألستوم الفرنسية تعرضت للخنق على أيدي السلطات الأمريكية، وتم تقطيعها، واجبار ادارتها على بيع خطوط انتاجها الأساسية لشركة جنرال موتورز الأمريكية بسعر منخفض للغاية. فكان أن فقدت فرنسا في عام 2014، جزءاً من السيطرة على محطات الطاقة النووية التابعة لها لصالح الولايات المتحدة. ووجد فريديريك بيروتشي نفسه في قلب هذه الفضيحة الكبرى. ففي أبريل 2013، ألقي القبض على فريديريك بيروتشي في نيويورك من قبل مكتب التحقيقات الفدرالي ووجهت له السلطات الأمريكية تهمة الرشوة، وسجنته لأكثر من عامين، قضى معظمها (أربعة عشر شهراً) في سجن سيئ السمعة شديد الحراسة. وبذلك، أجبر الأمريكيون شركة ألستوم على دفع أكبر عقوبة مالية فرضتها الولايات المتحدة على الإطلاق. في النهاية، تخلت ألستوم أيضا عن مواقع أعمالها في الولايات المتحدة لشركة جنرال إلكتريك، أكبر منافس لها في الولايات المتحدة.

تكشف قصة فريديريك كيف تستخدم الولايات المتحدة قانون الشركات كسلاح اقتصادي ضد بقية العالم، بما في ذلك حلفائها. فتقوم بزعزعة استقرار بعض أكبر الشركات في العالم، عبر مختلف أعمال التخريب الاقتصادي كمقدمة لما ينتظرها لاحقا. ولحسن الحظ، إنه بعد إسكاته لفترة طويلة، قرر فريديريك بيروتشي الكشف عن حقيقة ما حدث لشركة ألستوم، وعن أدوات وأساليب الحرب الاقتصادية السرية التي تشنها الولايات المتحدة في أوروبا.

لذلك، تضاعف الصين ميزانيتها العسكرية، وتدشن قبل أيام ثالث حاملة طائراتها. فهذه القوة الضاربة هي التي تحمي هواوي وقمم التكنولوجيا الصينية من التعديات الأمريكية. وهذا أيضا ما يفسر احتدام المواجهة مؤخرا بين الصين وأمريكا على تايوان. فاستعادة الصين لتايوان في الوقت الراهن، تعني سيطرة الصين الكاملة على سوق أشباه الموصلات العالمي، وتسيد ميدان التقدم التكنولوجي للنصف الثاني من القرن الحادي والعشرين. ويفسر أيضا استماتة روسيا ومعها الصين من أجل انهاء نظام الأحادية القطبية (Unipolar system) الأمريكي واستبداله بنظام التعددية القطبية العالمي (Multipolar system)، والتي تقابلها استماتة شرسة من قبل أمريكا وتابعاتها الأوروبيات للاحتفاظ بالنظام القديم الذي وفر لرأسمالياتها الاستعمارية الكلاسيكية، امتيازات لا حدود قانونية أو أخلاقية لها، على مدار خمسة قرون.

لا حُدود؟ : الصين، روسيا، أوكرانيا

إن فشل الصين في إدانة حرب روسيا على أوكرانيا قد يُنظر إليه على أنهُ تأكيد على أن "الصداقة بين الدولتين ليس لها حُدود". ولكن إلقاء نظرة فاحِصة على تصرُفات الصين وحصتها في أوكرانيا يُشيرُ إلى اعتراف الحكومة الصينية بالمخاطر التي تنطوي عليها دعم روسيا. في النهايَة، ستُحدد المصلحة الذاتية كيف سيكون رد فعل بكين.

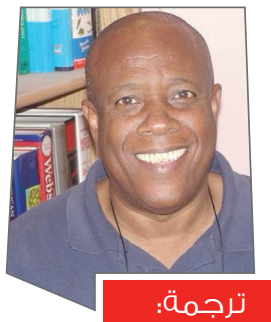

ترجمة:
غريب عوض

في تأريخهِ للحرب البيلوبونيسية، كتب المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس Thucydides مقولة مشهورة: "الأقوياء يفعلون ما في وسعهم ويُعاني الضُعَفاء ما يجب عليهم". بينما يعتمد بعض المُحللين المُعاصرين على ثيوسيديدس لِمُساعدتنا في فهم أفعال روسيا، فمن المُمكن أن يكون هذا البيان الخاص الواقعية الوحشية مُفيدة للغاية لفهم المُعضِلة التي تواجهها الصين في أوكرانيا.

لاحظ أن ثيوسيديدس قال أن الأقويا يفعلون ما في وسعهم، وليس أي شيء يُريدون. بالنسبة للصين، فإن غزو روسيا لجارتها أوكرنيا ثاني أكبر دولة في أوروبا يضعهما بشكل مُباشر في حدود هذا التناقض. وكما تَعَلَمَ (الأثينيون) أهل أثينا (وربما يتعلم الروس أيضاً) هناك حدود للأقوياء وأصدقاؤهم، وإن لم يعترفوا بها.

وعلى مدى عقود حتى الآن، كانت الصين تدفع ولاتزال تجاه الإعتراف بها كقوة بين القوى الكُبرى في العالم، وأن تحظى بالأحترام المناسب، بما في ذلك من جانب أوروبا. والبعض يُجادل بأن الصين لا تُريدُ تدمير البِناء السُلطوي العالمي القائم بل تجعلهُ أكثر إنصافاً؛ ويقول آخرون إن الرئيس شي جين بينغ Xi Jinping يُريدُ "نظاماً دولياً مُتغيّراً".

في كِلا الخيارين، فإن القيادة الصينية – مثل نظيرتها في موسكو – تستاء وتُقاوم التدخل الغربي في المناطق القريبة من وطنهما. يُروج كلٌ من الرئيس Xi Jinping والرئيس Vladimir Putin لشكل وطني من "الديمقراطية" يُعزز حكمهما الإستبدادي؛ على سبيل المثال، من خلال إنهاء حُدود مدة الحكم وزيادة الضغط على الجهات الفاعِلة المُستقلة والمُنشقين ووسائل الأعلام الحُرة.

وعلى المسرح الدولي، يُختبر مصير أوكرانيا – والدور الصيني فيه – مصداقية موقف بكين كمُعارض لتدخل القوى العُظمى. ليس غريبةً على الإذلال الذي فرضتهُ عليها قوى خارجية (بما في ذلك روسيا)، فقد استخدمت الصين هذا المبدأ لتأطير هدف إعادة الإندماج في هونغ كونغ وفي مرحلة ما ، تايوان. وبالنظر إلى تاريخها الخاص – وبغض النظر عن منطقة التبت – لطالما كان لتحدي النظام للقوى الخارجية المُفترسة خاتم الأصالة على الأقل. ولكن الآن، مع قيام روسيا بتقسيم دولة مُجاوِرة والفعل بأوكرانيا بما تم الفعل بالضبط بهِ للصين، فإن هذا الموقف مشكوك فيه.

حتى الآن، كانت بكين واضحة بشأن دعمها لتبرير روسيا لأفعالها. وصفت الصين توسع ال NATO بأنهُ سبب الأزمة وألقت باللوم على الولايات المتحدة في "تأجيج النار". ويرتبط دعم وحدة أراضي أوكرانيا باحترام "المطالب الأمنية المشروعة لروسيا". في ظل هذا الموقف، رفض القادة الصينيون المُبادرات والتحذيرات الأمريكية من الغزو – بما في ذلك توفير المعلومات الاستخباراتية – ونددوا بالعقوبات التي تقودها الولايات المتحدة بإعتبارها غير قانونية.

حينما زارَ وزير خارجية روسيا سيرجي لافروف Sergei Lavrov الصين الشهر الماضي، قدمت الدولتان رؤية مُشتركة «للتعددية القُطبية العالمية وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية». وكجُزء من هجومها على الهيمنة الأمريكية، حذرت بكين مِراراً وتَكراراً القادة الأوروبيين من أن الأتحاد الأوروبي يجب ألا يسمح بـ «اختطاف» سياساتهم من قِبَل واشنطن.

حينما دخلت روسيا أوكرانيا وبدأت بقصف مُدُنها بالقنابل، تراجعت بكين عن حثها على "الحوار والمُفاوضات" ورفضت التوقيع على قرارين للأمم المتحدة يدينان الأعمال الروسية. وحتى مع ظهور أدلة بيانية على التجاوزات التي ارتكبتها روسيا في المناطق المُحتلة، لم تستطع بكين حمل نفسها على إدانة هذه الأعمال أو عدم تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

في الداخل، عززت وسائل الإعلام التي تُسيطر عليها الدولة في الصين وجهة النظر الروسية بشأن "عمليتها الخاصة"، لدرجة أنها تضمنت اتهامات بمصانع أسلحة بيولوجية مُمولة من الولايات المتحدة في أوكرانيا. وفيما يتعلق بروسيا وأوكرانيا، تُمارس بكين ما سُمي "الحِياد المؤيد لروسيا".

لا حُدود؟

قبل الدخول العسكري الروسي في أوكرانيا بفترة طويلة، أثارت تحديات الولايات المتحدة للصين في عهد الرئيسين دونالد ترامب و جو بايدن تحركات صينية لتحسين العلاقات مع روسيا. في عام 2019 وقعت الدولتان على «شراكة شاملة واستراتيجية» سمحت بتعاون وتدريبات عسكرية أكبر وأكثر تطوراً. ونمت التجارة الثُنائية – بما في ذلك صفقة ضخمة للغاز الطبيعي – وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري لروسيا.

تم تعزيز الصداقة الروسية الصينية رسمياً في شُباط/فبراير 2022، عندما التقى الشريكين في زواج المصالح هذا في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية. تضمن بيانهم الرسمي التأكيد المشهور الآن على أنهُ "لا حُدود" للتعاون الصيني الروسي.

يشعرُ كُلٌ من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بالغضب من دعم الصين لروسيا في أوكرانيا. وصف المُمثل الأعلى للشؤون الخارجية بالإتحاد الأوروبـي، Josep Borrell، القمة الصينية الأوروبية الأخيرة "بحوار الطُرشان"، وشكا من أن بكين "لا تُريد التحدث" عن أوكرانيا. وفي نيسان/أبريل، أصدرت واشنطن أحدث سِلسلة من "التحذيرات" للصين بعدم تقديم مُساعدات لروسيا. لقد كان خِطاب الصين ورفضها لكل من المواقف الأمريكية والأوروبية بشأن أوكرانيا واضحاً ومُتسقاً.

لكن قد يكون من المناسب إتخاذ وجهة نظر أوسع . ربما يُذكِرُنا Andrew Nathan أستاذ العلوم السياسية في جامعة كولومبيا، من خلال توجيه ثيوسيديدس، أن «القادة الصينيين يُظهِرون الطموح – ولكن أيضاً الحذر والواقعية". هل يمكننا أن نرى مثل هذا الحذر؟ هل هُناك حواجز تمنع دعم الصين لروسيا؟ قد يُساعد الأعتراف بهذه الأمور صانعي السياسة الغربيين على تجنب خطأ الحرب الباردة المُتمثل في المُبالغة المُستمرة في تقدير قوة وقُدرات خصوم المرء.

على سبيل المثال، تُشيرُ البحوث إلى أن رغبة الصين القوية في التراجع عن الغرب سمحت لروسيا "اللعب" بالصين، أو على الأقل فوت عليها الإشارت الدالة على نوايا روسيا – لدرجة أن 6000 أو نحو ذلك من مواطنيها في أوكرانيا قد تُركوا للبحث عن طريق للخروج من خطر الحرب. وعلى الرغم من جر الصين من قِبل روسيا غير راغبة كان بإمكان الحكومة في بكين مُساعدة روسيا عسكرياً، كما طلبت موسكو. ولكن سُلطة لا تقل عن Jake Sullivan، مُستشار الأمن القومي الأمريكي، صرح بأنهُ لم يتم العثور على أي دليل على هذه المُساعدة.

بقلم:
Ronald H. Linden
Emilia Zankina

من الناحية الإقتصادية، تواجه الصين مخاطر مالية وسُمعة عالمية كبيرة نتيجة دعم هجوم روسيا العنيف. في حين أن الرئيس شي جين بينغ قد يكون مُساعد الرئيس بوتين ويؤكد الظُلم الأساسي لهيكل القوة العالمية، فإن الصين ليس لديها مصلحة في أزمة يمكن أن تدمر النظام الذي تستفيد منهُ وازدهرت فيه. تتمُ تجارتها ومُعاملاتها إلى حد كبير داخل النظام المالي الذي يُهيّمن عليه الدولار وليس لديها إلا بدائل قليلة لو تمت مُعاقبتها على التهرب من هذه العقوبات. وفي حين تُفاخر الحكومة الصينية بأن التجارة مع روسيا ستستمر بشكل طبيعي، فإنها لا يمكن أن تُعرض للخطر المُعاملات الأكبر والأكثر ربحية مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. تُمثل التجارة مع هؤلاء الشُرَكاء أكثر من رُبع التجارة الخارجية للصين.

من بين مؤشرات الحذر الصيني تعليق البنك الأسيوي للإستثمار في البُنية التحتية (إنشاء صيني) جميع الأنشطة المُتعلقة بروسيا وبيلاروسا. لم تتخذ الصين أي إجراء لإبطاء وقف الروبل مُقابل اليوان أو السماح لروسيا بإستخدام احتياطياتها الكبيرة من عُملة الصين. كما ورد أنها رفضت توريد قطع غيار للطائرات الروسية – وبغض النظر عن الخطاب – لم تمنع الشركات الصينية من الأمتثال للعقوبات الأمريكية.

من منظور جيوستراتيجي، لا تستفيد الصين من وجود الولايات المتحدة وأوروبا أكثر اتحاداً مما كانت عليه في عقد من الزمان. كان مُستوى التماسك بين الحُلفاء الغربيين مُثيراً للإعجاب ويتضمن استعدادهم لفرض عقوبات ومنع الوصول المالي وحتى إفشال المشاريع المركزية مثل مشروع Nordstream II (مشروع خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا). بعد عقود خارج التحالف، اقتربت كلٌ من السويد و فنلندا الآن من الإنضمام على حد تعبير مجلة The Atlantic، فقد أدى غزو بوتين إلى "غرب موحد، وأوروبا أكثر عسكرة، وحِلف شمال الأطلسي أقوى وأكثر جاذبية". النتيجة التي بالكاد تفضلها الصين.

يمكن النظر إلى مثل هذه المخاوف على أنها دافعة لعروض الحكومة الصينية المُتكررة للمُساعدة في التفاوض على وقف اطلاق النار وتأييدها العلني لجهود مُشتركة مع فرنسا وألمانيا لإجراء محادثات سلام. مهمى كان تعاطفها مع القضية الروسية، فإن الصين بحاجة إلى إنهاء هذه الحرب. وقد أوضح الرئيس شي جين بينغ بنفسه من خلال تحذيره للإتحاد الأوروبي بعدم «ربط العالم بأسره» بالأزمة التي أحدثتها أوكرانيا. قد يقول قادة الصين إنهُ "لا توجد حدود"، لكن يبدو أن هناك "محصلة نهائية"، وهي نقطة أثارها مؤخراً Jia Qinggue جيا تشينغيج، الأستاذ في جامعة بكين.

هل هذا يدل على وجود مُعارضة داخلية عن الموقف الرسمي كما اقترح البعض؟ في الشهر الماضي، نشر مسؤول إقليمي رفيع المُستوى في شنغهاي Hu Wei هوو وي، تقييماً قاسياً لـ "الحرب الخاطِفة" التي أطلقها بوتين وتأثيرها

المُحتمل على الصين. كانت نصيحتهُ صريحة. "لا يمكن ربط الصين ببوتين ويجب عزلها في أسرع وقت مُمكن". وفي الوقت نفسه، شَجب خمسة من أكثر المؤرخين الصينيين احتراماً علناً "الغزو"، وهو مُصطلح لا تستخدمه وسائل الإعلام الرسمية الصينية. كتبوا: "كما يقول المثل الصيني، لايمكنك تسمية الغزال حِصاناً".

تم حظر الوصول إلى كلا المقالين على الفور من قِبل الحكومة الصينية. سواء كانت هذه علامات على التردد الصيني أم لا، أو ربما حتى بالون اختبار لإعداد الشعب للتحول في المسار، فقد يضع صانعو السياسة الأمريكيون والأوربيون في الإعتبار حدود الخيارات العالمية للصين بالإضافة إلى حصتها في أوكرانيا بحد ذاتها.

حصة الصين الإقتصادية في أوكرانيا

قبل الحرب الحالية على أراضيها، لم يكن الشريك التجاري الأكبر لأوكرانيا هو روسيا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة. كانت الصين. جعل حجم أوكرانيا وموقعها وموانئها واتفاقية منطقة التجارة الحُرة العميقة والشاملة مع الإتحاد الأوروبي من البلاد إضافة عالية القيمة لمشروع الصين للتجارة والاستثمار العالمية، مُبادرة الحزام والطريق (BRI).

انضمت أوكرانيا إلى مُبادرة الحزام والطريق (BRI) في عام 2017 وكانت مُتحمسة للإحتمالات. قال الرئيس فلودومير زيلينسكي إن بلادهُ يمكن أن تكون "جسر الصين إلى أوروبا". ارتفعت التجارة وأصبحت أوكرانيا أكبر مورد للذُرة والشعير والحبوب الأخرى للصين، ومصدراً مُهماً للعديد من الخامات الصناعية الرئيسية. كانت أول حاملة طائرات صينية، Liaoning، سفينة مُجَدَدة من الحقبة السوفيتية تم شِراؤها من أوكرانيا، والتي أثبتت أنها مصدر ثابت للأجزاء والمُعدات العسكرية.

بالنسبة للمُصدرين والشركات الصينية، كانت الماكسب واضحة. في مواجهة الشكوك والمُضايقة من جانب كلٌ من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بشأن سياسات الصين التجارية والاستثمارية ، لقد شهدت الشركات الصينية فُرصاً كبيرة في أوكرانيا. وكما هو الحال في دول مبادرة الحزام والطريق (BRI) الأُخرى تدفقت الأموال الصينية من أجل تطوير موانئ أوكرانيا وبُنيتها التحتية. وفرت البلاد رابطاً مهماً لإستكمال خط السكة الحديدية السريع المُباشر بين الصين وأوروبا والذي طال انتظاره.

عندما استولت روسيا على شبه جزيرة القِرم في عام 2014 ودعمت الإنفصاليين في إقليم الدونباس، كانت الصين حريصة على عدم الإعتراف بهذه الأعمال أو إدانتها. ولكن الصين راهنت بشدة أيضاً على استمرارية واستقلال أوكرانيا. في عام 2020، وافقت شركة Power China على بناء أكبر مزرعة رياح في أوروبا، خارج مدينة دونيتسك، ووقّعت COFCO، أكبر شركة صينية للأغذية والزراعة، على مُضاعفة قدرة مُعالجة الحبوب في ميناء ماريوبول Mariupol بثلاثة أضعاف. الآن تم تدمير هذه المشاريع الاقتصادية. في الوقت نفسه، فإن القيمة المُضافة لأوكرانيا بالنسبة لمُبادرة الحِزام والطريق (BRI) مُهددة بالزوال. لا يمكن تعويض هذه الخسائر خلال الحرب.

المبادئ والوطنية والمصلحة

بالنسبة للصين، تنطوي التطورات في أوكرانيا على مبادىء بقدر ما تتعلق بالإقتصاد. لم تفشل حكومة بكين أبداً في التأكيد على أن تايوان جزء من الصين ولا يجب مُعاملتها كدولة مُنفصِلة. عندما اتخذت ليتوانيا إجراءً مُتواضعاً بإعادة تسمية "مكتب تايبيه" إلى "مكتب تمثيل تايوان"، أوقفت بكين التجارة وهددت الشركات داخل ليتوانيا وعبر أوروبا بمعاقبة تعاملها مع المكتب. لكن الحكومة الصينية لم تحتج عندما اتخذت روسيا إجراءات أكثر تدخلاً في إقليمي دونيتسك ولوهانسك، حيثُ دعمت المُتمردين هناك في عام 2014 واعترفت بهُما كدولتين مُستقلتين هذا العام. لا ينسجم هذا مع بطولة الصين الطويلة الأمد لحُرمة السيادة أو، أو في هذا الصدد، مع مُعارضتها لإستخدام القوة.

الصين ليست هي الدولة الأولى التي تُطبق المبادئ عندما يُناسبها وتعيدها إلى الخِزانة عندما لا يُناسبها. إن الولايات المتحدة، التي ابتكرت مبدأ Monroe Doctrine مونرو والضغط الإقتصادي الشرس على دولة كوبا، ليست بريئة من مثل هذا الإخفاء. وكما يُذكِرُنا أنصار المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية بإستمرار، فإن القوة عادةً ما تتفوق على المبادئ. لكن كما تعلم الأثينيون، فإن القوة ليست بلا حدود.

قد نستخدم هذه العدسة للحفاظ على رؤية واضحة لما تفعلهُ الصين بالضبط، على عكس – أو بالإضافة إلى – ما تقولهُ قد تدعي الحكومة الصينية بالفعل أنها "الصديق المُفضّل" لروسيا، لكن الصديق الحقيقي والأفضل للصين هو الصين. وبينما نُحاول صياغة سياسة تجاه الصين لا تُعيد إنشاء الحرب الباردة بشكل تلقائي، قد نتذكر تقييم اللورد Palmerstone لمصالح إنجلترا الخارجية: "ليس لدينا حُلفاء أبديون، وليس لنا أعداءٌ دائمون"، على حد قولهِ. «مصالحنا أبدية ودائمة."

إن ما تمّ تطبيقهُ كمبدأ سياسي على تصرفات إنجلترا في القرن التاسع عشر قد يعمل بشكل جيد بنفس القدر لفهمنا للصين في القرن الحادي والعشرين.

مُدُن المِلح (٤)

بادية الظلمات

يأخذنا عبدالرحمن منيف في الجزء الرابع من سفره (مدن الملح) إلى ما سماه ذاكرة الأمس البعيد، يبدأها بالأمير فنر وذكريات طفولته في عين فضة وموران حتى أصبح نائباً لأبيه في العوالي. «يتذكرها بوضوح، يستعيدها بلذة، وتتألق في لياليه، أكثر من القصص التي تتردد في بيت أبيه»، وهُنا يركز أيضاً على دور هاملتون بايعاز من السلطان خريبط في تأهيل إبنه فنر لأن يأخذ دوره في حياة السلطنة ويخرجه من العزلة التي لازمته بعد وفاة والدته وبقائه مع أخته موضي في عين فضه مع جده وجدته لأمه.

حميد الملا

ونتيجة لذلك وبفعل تلك الوصايا التي حصل عليها من هاملتون أصبح شخصًا آخر «فإن شيئاً، أشبه بالزلزال، وأشبه إلى الكشف غيّر حياته كلها وسيطر عليه تماماً»، فكانت وصايا كتاب الأمير بمثابة خارطة طريق «ليست لليوم والغد، إنها للحياة كلها». الأمير فنر الذي عرف الحياة وخبرها بفضل هاملتون أخذ يُطبق الوصايا من كتاب الأمير بإخلاص ودقة، تمعن جيداً في مقولة هاملتون له: إنه إذا أمكن دمج الصحراء والبحر والدين في معادلة، فعندئذ يمكن الحديث أن دولة جديدة وُلدت في هذا الشرق ويمكن أن يكون لها مستقبل هام، وبفعل تلك العلاقة الوطيدة التي نسجها هاملتون مع السلطان والأمير فنر استطاع ان يتوصل إلى توقيع اتفاق النفط أولاً، ثم أشار على السلطان أن ينفتح على العالم وأن يقيم علاقات مع الكثيرين. وبفضل نصائح هاملتون سافر فنر فئ جولة جديدة حاملاً رسائل من أبيه للحصول على أعتراف الدول الأخرى.

يتصدر هذا الجزء من رواية مُنيف زواج الأمير فنر من امرأة تركية (ثـروت) بعد أن توفت زوجته الأولى وحزنه الشديد عليها لتأتي هذه الزيجة لتنتشله من تلك الحالة وتدفع به إلى واجهة الأحداث بعد أن تخلصت هي أيضاً من وحدتها على الرغم من وجود والدتها معها، «فإنها بمرور الوقت تعلمت أشياء كثيرة، وأصبحت امرأة مختلفة، وساعدت أيضاً في أن يكون فنر إنساناً آخر".

يعود الكاتب من جديد إلى قصر الروض والأشياء التي تحدث أثناء غياب السلطان والمشاكل التي لا تتوقف ولا تنتهي وبالخصوص إذا ما طالت الغيبة ليتحول القصر إلى "خلية من الفوضى والأضطراب لم يعرف لها مثيلاً في أي وقت سابق"، فخصومات النساء لا تقل عن خصومات الرجال، تأتي على شكل إشاعات أو مـؤآمـرات من هُنا وهناك، وبالخصوص عندما أُشيع عن محاولة اغتيال فاشلة للسلطان، حيث انشغل القصر والـنـاس بـهـذا الخـبر وأصبح حـديـث الـعـامـة في الأســـواق والمضافات، تلك المحاولة التي شغلت الكثيرين، فحين يُسأل عن السلطان تردهم الإجابة المكرورة «لا حي فيرجى ولا ميت فينسى»، حيث أعتزل السلطان الناس، كان ضعيفاً شاحباً، مما اضطر هاملتون في زيارته الأخـيرة له لجلب كرسي متحرك ،في هذه الأثناء سُمي الأمـير خزعل ولياً للعهد.

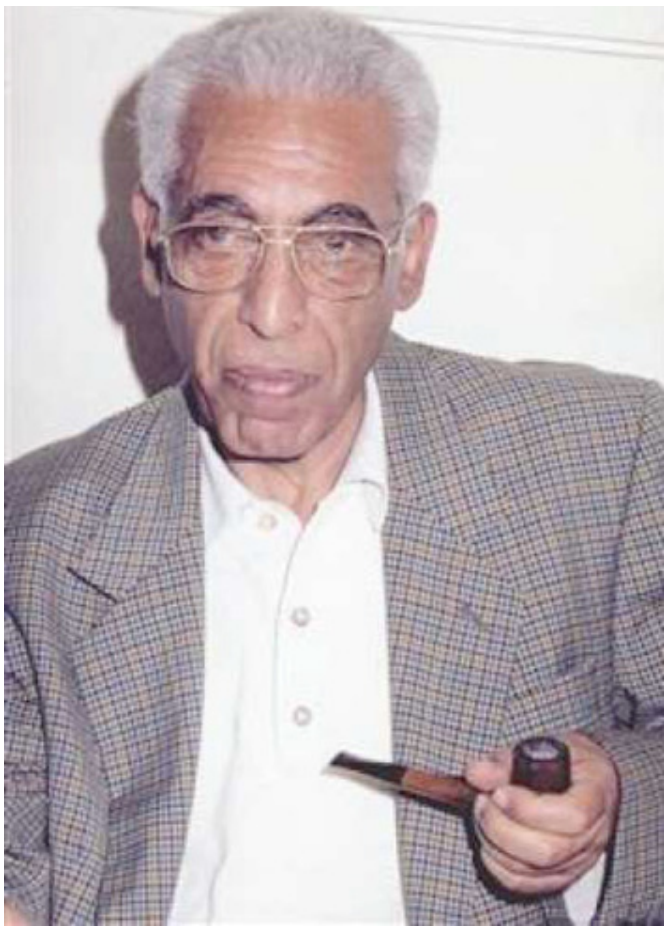

كتب هاملتون في مذكراته، كما يقول مُنيف: ً »تسمية الأمير خزعل وليًا للعهد تعني مرحلة جديدة وشاقة، ويجب أن يعيد الإنسان حساباته، وأن يتوقع الكثير». هاملتون أعتبر تسمية خزعل ولياً للعهد ضربة قاسية،

بدأ يخطط لما بعدها فقال لفنر: «الضربة التي لا تقتلني تقويني وتفيدني»، وبذلك الكلام وبتلك الوصايا حفظ الأمير فنر الدرس جيداً وزاد على ذلك ما فهمه من وصايا المقربين له. «عادِ كل الناس وصادق الانجليز، وأنت الرابح»، لكنه عرف لاحقاً بأن العالم تحكمه قوتان صاعدتان هما أمريكا وروسيا، وعندما حدّث أباه بقوله: «كان الانجليز اسوداً، لكنهم الآن بلا أنياب، ردّ عليه والده: وحنا، وبتوفيق من الله، نصلي ورا علي وناكل مع معاوية، بالسياسة مه الانكريز وبالمصلحة مع الأمريكان».

وبذلك الفهم واتساع المعارف والسفر الدائم في أرجاء العالم استطاع فنر أن يكوّن له علاقات واسعة، ومن خلال المهمات التي كُلف بها أحسّ بأنه قاب قوسين أو أدنى من الحكم، خاصة وأن موقف السلطان من خزعل ولي العهد المعين «شديد التقلب والخطورة، فما يكاد يرضى عنه يوماً حتى يغضب في اليوم التالي».

إلا أن الأيام مرّت ومات السلطان خريبط وانتهت وانطوت صفحة كاملة في تاريخ الصحراء كما يقول عبدالرحمن مُنيف، «وطُرد هاملتون على يد السلطان الجديد خزعل وغادر إلى بيروت فانصرف إلى الدراسة والكتابة»، وكان لديه الكثير ليقوله»، ومع ذلك لم يترك الأمور تمرّ بسهولة، وإنه ليس مجرد متفرج عادي.

يُعرّج عبد الرّحمن منيف في هذا الجزء من خماسيته على الأسابيع الأخيرة التي سبقت استيلاء الأمير فنر على السلطة، ويُذكّر بأنها كانت أيام عصيبة، وهنا يصوّر الحالة النفسية للسلطان الجديد وانعكاس ذلك على عائلته: «الحيرة لا تزال تأكله، والخوف يجعل تفكيره مضطربًا أقرب إلى الشلل»، أما وقد خلا الجو لفنر بعد سفر خزعل لمدينة بادن بألمانيا، فقد قام بتنحية أخيه عن الحكم وما تلى ذلك من أحداث فرح داخل قصور العائلة ومن مداهمة قصر المحملجي، والإجراءات التي تمّ اتخاذها بعد ذلك لتثبيت أركان الحكم الجديد.

وكما في أي نظام جديد، الأشخاص يتبدلون، والحاجات تتغير والأساليب في التعامل تختلف، وهكذا أصبحت الحاجة إلى الشركات الامريكية ضرورة لتوريد السلاح، فقد بدأت الشركة العالمية بتقديم عروض وخدمات للسلطنة، وكان غزوان إبن المحملجي أحد المتصدرين لهذه المهام بحكم وجوده في أمريكا، فأبرمت الصفقات ووزعت المسؤوليات. ومع كل تلك التغييرات التي حصلت ظلّ السلطان فنر يتذكر كلام هاملتون له قبل وفاته: «إن أرادت موران أن تكون شيئاً في عالم اليوم، فما عليها إلا أن تغادر بداوتها، أن تخلفها وراء ظهرها، وبسرعة من أجل أن تلحق بركب العصر، فترك لأعوانه صياغة مفاهيم وأفكار عجزوا عن تحقيق أي منها بسبب تململ الناس مما تسرب عن تحركات في الجيش أدت الى عمليات اعتقال واسعة، وتطلّب إعادة تنظيمه.

كل ذلك يحدث رغم حمّى التغييرات التي اجتاحت موران،»مع تزايد الأموال، والتنافس بين الأمراء في بناء القصور بشكل خاص»، فالحياة في موران بعد تلك التطورات وبعد أن استتب الحكم تمّ التعاقد مع الشركات لبناء مدينة جديدة سُميت باسم السلطان الجديد مدينة فن، إلا أن الأمور ما أن تستقر حتى تسوء الأحوال من جديد، فها هي ثورة الدواحس تطلّ برأسها وتشكل تحدّياً جدياً للسلطة الجديدة، وبعد ان طالت الحرب وقد دخلت في نفق مُظلم، فلا يعرف متى تنتهي أو إلى مذا ما ستؤول، «لم تبق بلدة في السلطنة كلها، كما يقول الكاتب، إلا وشهدت، بعد صلاة الظهر، رؤوساً تتطاير. كان عدد الرؤوس يتناسب مع أهمية البلدة، ومدى ولائها، والرسالة المطلوب أن تصلها».

وعلى إثر ذلك حدثت تبدّلات في أجهزة الدولة لمواكبة تلك الأحداث، وتمّ التوقيع على عقود جديدة بطلب السلاح بعد أن اندلعت الحرب، وأصبحت متطلباتها كثيرة ومتنوعة وعاجلة. ونتيجة لتلك الطلبيات الضخمة من الأسلحة أحدث ذلك نزاعاً بين الشركات الامريكية الموردة، إضافة إلى التعاقد مع الطيارين والفنيين ومتطلبات معيشتهم والمبالغ الطائلة لوجودهم والترفيه عنهم، ومع ذلك فإن الحرب تراوح مكانها، بل طالت وتشعبت وتحولت إلى «نزيف وعلة، لا تشتد فتحسم،ولا تنتهي فتدفن».

قال السلطان: «الغريب أن الامريكان كل يوم برأي. قالوا لنا ابلشوا وحنا معاكم، ولما وقعت الحرب كانوا معنا، والشهادة لله. لكن ما مر كم شهر إلا وبدأ يعنفصون: طولوا بالكم. خففوا هجومكم. يصير وما يصير. والسلاح» ويخلص الكاتب في هذا الجزء الطويل من «مدن الملح» إلى أنه مثلما بدأت الحرب مفاجئة انتهت. ربما جاء من قال للطرفين: انهوا الحرب أيها المجانين». .

«ما أن تستقر الأمور حتى تسوء الأحوال من جديد، فها هي ثورة الدواحس تطلّ برأسها وتشكل تحدّياً جدياً، وبعد ان طالت الحرب وقد دخلت في نفق مُظلم، فلا يعرف متى تنتهي أو إلى مذا ما ستؤول، وكان عدد الرؤوس المتطايرة يتناسب مع أهمية البلدة والرسالة المطلوب أن تصلها».

لا تأخذ الحياة بجدية كبيرة.. فلن تتمكن من الخروج منها حيّاً!

زهراء المنصور

أثناء انتظار دخول العرض المسرحي «النجاة»، تدخل سيدة في مقتبل العمر لاهثة من الباب الرئيسي على الحديقة، وتطلب –بخوف– من الرجل صاحب المنزل أن يخبئها حيث لا يراها أحد، وتغلق الباب وراءها خشية أن يكتشف متتبعها المجهول مكانها. يتضح بعدها للجمهور "الواقف" في حديقة المنزل أن عرضه قد بدأ، وحان الوقت لتنفيذ تعليمات المخرج/ العرض المكتوبة: أولها خيار اختيار الممثل/ الممثلة الذي يحب أن يتابعه حتى يكون الاثنان تحت سيطرة الكاميرا: المتلقي والمتفرج معاً! والعرض أيضاً يحرِّض جمهوره على استكشاف المكان، الذي هو في الأساس منزل كبير يستخدم كمعرض للتحف واللوحات الفنية، وقد يكون السرير بالداخل هو القطعة الدخيلة الوحيدة، بالإضافة إلى بعض الاكسسوارات المطلوبة. ومن ضمن التعليمات أيضاً أن تتبع حدسك في متابعة الحدث، واللحاق بالممثلين، لا بالرفقة التي أتيت معها للعرض.. فلكل مشهد زاويته المختلفة.

لكن يبدو أن أحدهم لم يكن قد قرأها، فتعاطف مع الممثلة/ السيدة، وسألها فيما إن كان أحد ما قد ضايقها في الشارع! بل وطلب من الممثل/ الرجل صاحب المنزل أن يسرع بإحضار الماء لها لتخفيف روعها! وقد كان؛ وطريقة التعاطف الطبيعية التي أبداها الرجل، كانت نتيجة القرب الشديد من الممثلين. فقبل دخول السيدة اللاهثة، كانت الرجل في ملابس البيت الخفيفة ينادي قطته أن تأتي لموعد طعامها، وربما كانت تلك أهم إشارات اختيار المخرج لهذا النوع من المسرح المحدد التفاعلي، الذي يسمح بكامل "التلصص" على كل تفاصيل المنزل الكبير؛ هذه المسافة اللاغية بين مستقبِل ومرسل ليست عبثية. فالمسرح التقليدي يقتصر الأداء فيه على منطقة محَددة، وما الجمهور إلا مراقب عن بعد. بينما، في المسرح التفاعلي، يسير الجمهور جنباً إلى جنب مع الحدث والممثلين. وما يحدث هنا هو إلغاء الحائط الرابع الوهمي، الفاصل بين الخشبة والجمهور الحاضر، والتي يجب أن يكون لها قصدية أيضاً.

و"النجاة"(1) واحد من العروض القليلة التي شاهدتها وهي تنصرف عن شكل العلبة الخشبية، ويكون تخلّياً في مكانه بالضبط. فحين تلغى المسافة بين الطرفين، بحيث ترى أدق التفاصيل: مقاس حذاء السيدة وهي تخلعه بعد طول الجري واللهاث، الفراغات في شعرها الخفيف القصير الذي ينكشف تحت الضوء، وكان بإمكانها ببساطة وتحت ذريعة الدور أن تضع باروكة، أو أن تثبت خصلات شعر تجعلها أجمل، ولكن أقل كفاءة في الأداء، وستكون حريصة بالفطرة على إبراز أنوثتها، وبالتالي سيكون أداؤها قلقاً وهي تتعرض للعنف والضرب من قبل زميلها الممثل، ومسامات جلدها التي تتفاعل مع برودة المكان، وانفعالاتها المتلاحقة، وهو قرب يورِّط المتفرج في اللعبة المسرحية، بحيث يبدي رأيه في ما يحصل، ويتصادف كثيراً أن يصطدم الممثل/ الممثلة بأحد أفراد الجمهور –غير المرئي بالنسبة له– أثناء أدائه، ولكنه يواصل كما يواصل المتلقي تلصصه على الحدث!

وهذا تلصص يسمح للمتفرج أن يلحق بالممثلَيْن اللذيْن تحول العنف بينهما إلى علاقة جسدية سريعة ولّدتها الظروف، يهيئ لها المخرج كل مرة مكاناً مختلفاً بعيداً عن الكشف الفاضح أمام الجمهور. وبينما كان هناك حاجز في العرضين السابقين –شقتان في مكانين مختلفين–، ينفذ هذه المرة في الحمام الذي تُسمع منه أصوات إيحائية، وعلى المتلقي أن يميزها عن بعضها حتى يتقين ما الذي يحصل بالضبط في الداخل! وحتى في هذه، ومع

غلق الباب، لم ينجُ الممثلان من التلصص الذي دعا إحداهن –من الجمهور– إلى محاولة النظر من خرم الباب، أو تقريب أذنها على الباب لتوضيح الصورة!

هذا السماح بالقرب يذكر المطلع على تجربة فنانة الأداء الصربية مارينا إبراموفيتش، التي تدور أعمالها حول العلاقة بين الأداء والجمهور، حين عرضت نفسها لساعات بدون أي حركة، وأتاحت نفسها للجمهور لفعل أي شيء، مع إتاحة أدوات متنوعة: سكين، ومسدس، وماكينة الحلاقة، وأزهار، وشراب كحولي، وغيرها الكثير. ما حدث أنه بعد لمس شعرها ونكزها، والتأكد أنها لن تبدي ردة فعل، صار الهجوم عليها أعنف؛ من تحرش، وضرب، وتمزيق ملابس، ومحاولة استخدام المسدس، لولا تدخل أحدهم للحيلولة دون ذلك. ست ساعات ومارينا تقاوم هذا بصمت ودموع حارة، مسحتها لها سيدة رق قلبها على حالها. وما خرجت به إبراموفيتش بعد هذه التجربة المريرة أن كل البشر، مهما اختلفت قناعاتهم وأعراقهم وخلفياتهم الثقافية، قادرون على ابتكار مبرر للعدوانية من العدم، وهو أمر يدعو للأسى حقاً.

تجربة إبراموفيتش، برغم اختلافها، هدفها النجاة، لكن الطريقة واحدة: اكتشاف فضول الناس غير المتوقع. فالتلاحم الذي وجهه مخرج العرض لجمهوره المحدود بإرادته –الذي لا يتعدى خمسة وثلاثين فرداً– اختبار من نوع آخر لشكل المتلقي، اختبار لفضوله/ لمدى رغبته الحقيقية في الدخول إلى حياة الآخرين ومعرفة تفاصيلهم الدقيقة/ في شم زجاجات الكحول الموضوعة على الرف، أو مشاركة الممثلين بأكل صحن المكسرات الصغير، أو في الجلوس على طرف السرير مع الممثلة التي وصلت إلى مرحلة الثمالة والتجرد من الانضباط الذي لم يكن موجوداً أصلاً قبل أن تبدأ الشرب! أو في احتلال كراسي الجلوس ضمن أثاث البيت، وليس المخصص للجمهور، أو في الرؤوس الكثيرة المتحلقة حولها وهي تكتب رسالة قصيرة إلى أحدهم، وربما يكون حبيبها: "لم ولن أخون أبداً. سأظل مخلصة للقضية، صائنة للعهد حتى الممات، الذي بات أقرب مما كنا نتصور! أكملوا المسيرة من بعدي دون جسدي، ولكن احملوا روحي داخلكم إلى يوم المِيعاد".

وحسناً فعل المخرج في استبدال الصديق بالعشيقة في العرض، وهذا يلامس الذكاء، حيث علاقة المرأتين ببعضهما مختلفة بشكلها وثقلها عن مجرد صديق للبطل، لأن الصديق سيكون مراقباً خارجياً للأحداث وحسب، كما هو في النص وفي عرض سابق (2) قبل سنوات لهذه المسرحية، بينما العلاقة الأخرى تكشف عن خط آخر معقد أيضاً. فالعشيقة هي أنثى مؤقتة في حياة الرجل، مهما طال وقتها معه، خاصة إذا كان بإدراك الطرفين، لكن لها حقوقاً شفهية، والمرأة اللاهثة التي حطت فجأة، صارت لها حقوق بشكل ما، بحيث يمكنها –بعد العلاقة الحميمية السريعة والمفاجئة– أن تستفسر عن غريمتها، ولو بشكل يدّعي عدم المبالاة! وفي ذات الوقت تكتب الرسالة وتهاتف حبيبها من منزل الشخص الذي مارست معه علاقة طارئة قبل قليل، تؤكد على حبها وإخلاصها له ولما ينتميان إليه، تأكيداً على ما جاء في الرسالة المكتوبة، نبرة صادقة وحماسية ومحفزة! من يصدق الجمهور؟ وكيف؟ هل من العادي أن تكون امرأة محبة وفية لشخص، أو لمجتمع، أو جهة، وتصرفاتها مثل فتاة الليل غير العابئة بعلاقات جسدية عابرة، تمارس عهراً سياسياً عبر سلوك غير سوي؟ هل من الطبيعي أن تتناقض التصرفات بين الأخلاق وانعدامها في نفس الوقت؟ هل تغليب هذا الفعل كأنه معتاد ويحصل يومياً، رسالة أن الغرائز تعلو المبادئ؟

وهذا النص الذي كتبه نجيب محفوظ بعد نكسة 1967، ضمن نصوص مسرحية أخرى ذات فصل واحد، ونشرت ضمن مجموعته القصصية "تحت المظلة" في العام 1969، كانت ذات نمط مختلف عما اعتاد عليه القارئ، ومحفوظ نفسه لم يعتبر نفسه كاتباً مسرحياً؛ ولهذا أكثر من إشارة ذكرها باحثون عدة في دراسات منفصلة، لكنه –ككاتب– اهتم بالكتابة الواقعية ذات التفاصيل والشخصيات الخارج أغلبها من الحارة المصرية الأصيلة بكل نماذجها، ولذلك فإن منجزه الحقيقي في الرواية التي برع في شكل متفرد فيها لا ينازعه أحد من معاصريه. لكنه في "النجاة"، ونصوصه المسرحية الأخرى، كتبها بالشكل العبثي الذي يتناول القلق من المجهول، والعزلة، والخوف، واليأس، وغيرها من المعاني المطلقة، والتي تسمح لأي مخرج بأن يضع رؤيته كيفما يفهم النص وطبيعته.

وبينما يهيم الجمهور في اللحاق بشخصيتي العرض الرئيستين، وفي الحوار الذي توغل منذ اقتحمت عليه المنزل طالبةً أن تختبأ لبعض الوقت دون توضيح الأسباب، برغم إلحاح الطرف الآخر في المعرفة حتى لا يبدو شريكاً في جريمة لا يعرفها، ثم قطع هذا الحوار دخول العشيقة، ودخول مسؤول الأمن للمكان للبحث عن السيدة اللاهثة! والتعاطف الذي حصل بعدما تمددت على السرير وأنهت حياتها في هدوء لا يتناسب مع الربكة التي أحدثها وجودها برفقة صاحب المنزل، العازب ذي العشيقة الشكاكة، كلها أمور غير عادية، حتى عندما حملها الرجل راكضاً بها خارج المنزل وأحد الحاضرين المتتبعين يصرخ بصدق: "خذ شنطتها"، كأنما أصبح فعلاً جزءاً من العرض! حبس الجمهور القسري، ثم الافراج عنه، ليتضح أن كل هذا مزحة وعبث كبيرين، وسؤال عريض مضمر في العرض:

من يلعب بمن في عبثية هذه الحياة؟

هوامش

(1) النجاة، تأليف نجيب محفوظ، وإخراج وسينوغرافيا محمود سيد، ومن تمثيل: عمر جمال، وسارة خليل، ومنى سليمان، وأحمد السيسي.

(2) https://www.youtube.com/watch?v=WqcGHGDTGiw

هل يحتاج طه حسين شهادة حسن سلوك

د.بروين حبيب

الرجل الذي انطفأت أنوار عينيه وهو طفل عاش صدمته لوحده، وأصبح عليه أن يعيد تشكيل عالمه بطريقة افتراضية تبقي تلك الأنوار مضاءة لباقي حياته مهما طالت، ولعل نجاحه يكمن هنا، حين عرف طريق النور، ومضى فيه ساحبا خلفه نخبة النخبة ليس في مصر فقط، بل في العالم العربي كاملا.

أما كيف فُسرت كل أفكاره التنويرية في ما بعد، فتلك لم تكن يوما مشكلته، بل مشكلة المتلقي العربي بكل أنواعه وهو يتعرض لأكبر عملية هتك للعقل شهدتها الحقبة المعاصرة. والدليل أن أغلب الردود على طه حسين لم تكن فكرية، بقدر ما أخذت منحى شخصيا لم يتوقف إلى يومنا هذا عن طعنه في أمور لا يعلمها إلا الله وحده.

وكلما تقدم بنا الزمن برز مهاجمون له ومدافعون عنه، لكن مدار الهجوم والدفاع ظل نفسه وهذا يعني أننا لا نزال عالقين في المكان ذاته منذ أطلق طه حسين كتابه «في الشعر الجاهلي». مات طه حسين ولم يقف أحد في وجهه فارِدا أمامه أدلة تكسر ما طرحه من أفكار، بَل ظل يُلاحق مثل متهم حتى قيل إنه تراجع عما قاله، فعدل الكتاب في طبعاته التي تلت الأصلية، وبـرزت قصص كثيرة تثبت إسلامه، وتمنحه «شهادة حسن سلوك» مثل قصة مدح الشيخ محمد متولي الشعراوي له، احتفاء بزيارته للأراضي المقدسة، وهي تضع عميد الأدب في بوتقة ضيقة متناهية في الصغر تقزم حجمه الفكري وتهينه أيما إهانة.

في كتابه «طه حسين، وثائق مجهولة» الصادر عن منشورات بتانة ينشر إبراهيم عبد العزيز قصيدة الشعراوي كاملة بخط يده على الغلاف الخلفي للجزء الرابع المخصص للرسائل العائلية وأشياء أخرى، وهو في الأجزاء الأربعة يأخذنا في رحلة إلى أعماق وشواطئ حياة عميد الأدب العربي على مدى 2200 صفحة (أربعة أجـزاء ضخمة) جامعا مقالات وشهادات ممن تتلمذوا على يديه وعاشروه وعاصروه، ووثائق وصور تضيء حياته التي ربما غابت عن كثيرين منذ كان في قلب الحدث العلمي والثقافي حيا يرزق إلى هذه اللحظة. لكنه أيضا منحنا فرصة تذوق مرارة فراقه، وجعلنا نشهد جنازته المهيبة، وعذابات زوجته التي عاشتها بعد غيابه، وصحح الكثير مما ورد بشأنها، مبررا ما تم تفسيره بأنه قسوة وعنصرية ورفض للمحيطين بـه. فقد اهتمت به اهتماما بالغا، ولم تكن تسمح بأن يخرج إلا وهو في كامل أناقته، وسهرت على مدى عمرهما معا على توفير كل ظروف الراحة ليعمل ويفكر ويرتاح.

لا يفارقنا الشعور بأن إبراهيم عبد العزيز كتب سيرة العميد وهـو يقف في جانب المدافعين عنه، مذكرا بمكانته العلمية ومواقفه الإنسانية. نقرأ في الجزء الرابع «ويبكي سكرتيره وهو يقول: لقد اكتشفت خلال عملي معه في العامين الأخيرين قبل وفاته، أنه رجل مؤمن لم

يعرف اليأس، وأنه لم يكن يحقد على أحد ولم يحمل ضغينة لأحد». كما يورد رواية عن ابنه مؤنس يحكي فيها أنه وجد مصحف والده بعد وفاته مفتوحا على الآية «ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل إن الهدى هدى الله». ولا أدري هل يهمنا فعلا إيمان الرجل بعد أن صار عند ربه منذ نصف قرن، وهل يحق لبشر أن يحاكمه في إيمانه، هو الذي يُصَنف من أهل العلم، وتركته العلمية أكثر أهمية بالنسبة لأهل الحياة الدنيا، من مناقشة إيمانه وأمور لا يمكن إثباتها حتى لو اعترف صاحبها بها. يجمع المؤلف ما أمكن من أرشيف قديم ويضعه تحت الأضواء عسى أن تنقشع عتمة دهاليز بداية هذا القرن، وتكف الغوغاء ربما عن ملاحقة الرجل إلى قبره بالتهم، ويا للصدف فخبر الإقبال على هدم المقبرة التي دفن فيها عميد الأدب لأسباب عمرانية محضة، تضعنا أمام هول مصيبتنا وانغماسنا في تجهيل الإنسان، رغم الإنكار الذي رافق انتشار الخبر كالنار في الهشيم.

ينشر المؤلف نسخة عن الحوار الذي أجراه الشاعر كامل الشناوي مع طه حسين بعد عودته من الأراضي المقدسة في الجزء الثالث من الكتاب، معنونا بـ»طه حسين يناجي ربه، أنت إلهي.. لا إله إلا أنت!»، وفي المقدمة يؤكد الشناوي أن طه حسين قبّل الحجر الأسود، وفي المسجد الحرام ناجى ربه، ولم يكن الوحيد الذي اهتم بهذه الزيارة فقد كانت حدثا ضخما له «طنة ورنة» كما يقال، وهي في قراءتي الخاصة كانت أشبه بإعلان «توبة المرتد» منها إلى إثبات إيمانه، وكلاهما لم ينصف طه حسين الفقير، الكفيف ونضاله الطويل لإثبات ذاته وبلوغ أعلى مراكز العلم والمعرفة، وصراعه مع المبصرين الذين أعلنوا عليه الحرب من حيث لم يتوقع لتعطيل مساره.

التهم التي وُجهت لطه حسين لم تتوقف عند الطعن في إيمانه، بل تجاوزتها إلى الطعن في وطنيته، في الباب الثالث من الجزء الثالث يجيبنا المؤلف عن الأسئلة الكثيرة التي طرحت عنه، هل كان يعمل لحساب الغرب، أم لحساب المسيحية، أم لحساب الشيوعية أم لحساب الماسونية، أم لحساب اليهود؟ وجيد أنه عاد لأصل الحكاية ليوضح أن خليط التهم ذاك كان سببه ممول مجلة «الكاتب المصري» الذي كان يهوديا، وكان نشاطه كأي نشاط آخر لليهود في مصر كونهم كانوا مسيطرين على شؤون المال، ونقرأ في هذا الفصل الكثير عما نجهله اليوم عن اليهود في مصر قبل قيام ما سميَ في ما بعد بالدولة الإسرائيلية، وهي فترة تلت تأسيس العميد للمجلة وانتشارها بسنوات عديدة.

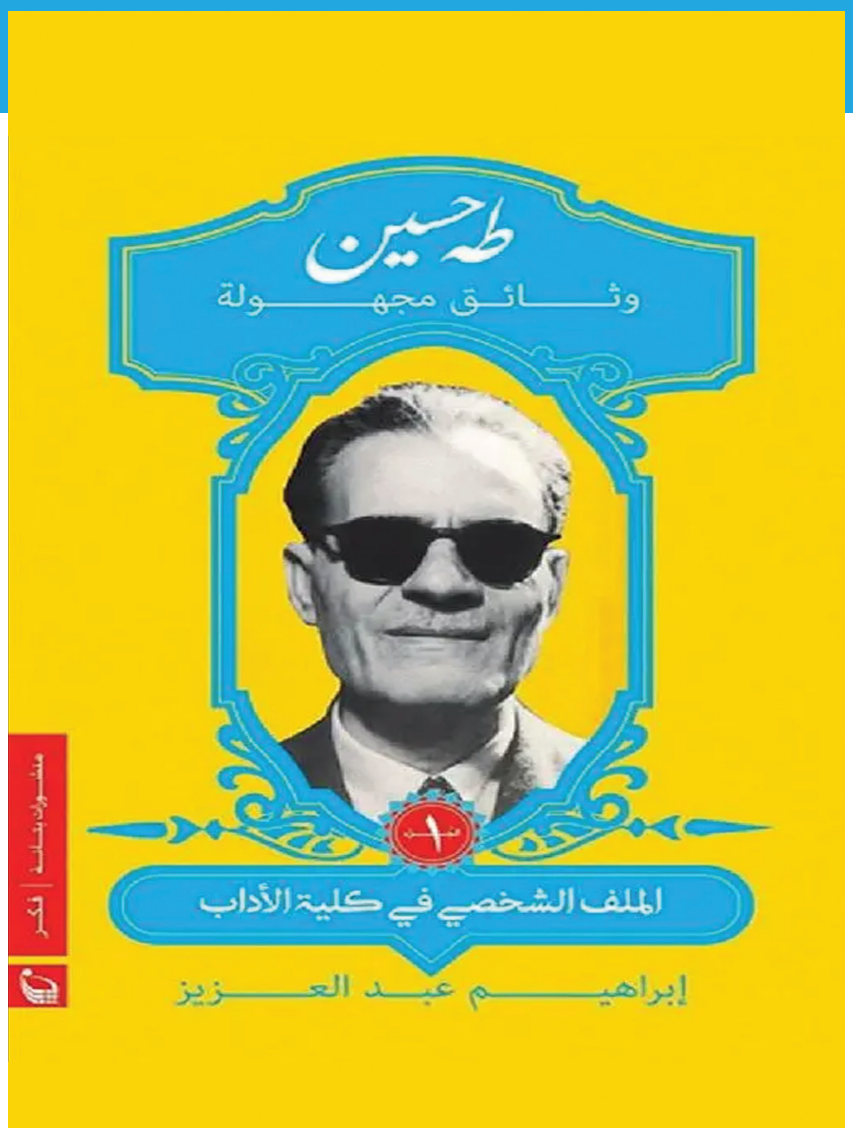

طُعِن الرجل أيضا في حبه لزوجته «الخوجاية» فقيل إنه أغرم بالكاتبة سهير القلماوي، منذ تعرف عليها وهي بعد تلميذة في الثامنة عشرة يسعى والدها لإلحاقها بالجامعة كأول طالبة جامعية في مصر، ورغم شهادات كثير تؤكد هذه الحكاية، ومنهم تلميذها عبد المنعم تليمة الذي عرفته بنفسها على طه حسين، إلا أن الحكم على الحب يشبه تماما الحكم على الإيمان، ودون أدنى شك يبقى مسألة يلفها الغموض لأنها تخص الشخص نفسه.

يحفل الكتاب بحكايات طريفة أيضا، مثل تلك التي رواها تليمة نفسه كشاهد على صداقة طه حسين بالرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة، منذ كان لاجئا سياسيا في مصر، وكان يجلس في مقهى فقير جدا مع زكريا أحمد، وبيرم التونسي، وعلي أحمد باكثير، وحين يمر عليهم بائع الفول يشتري كل منهم رغيفا بتعريفة. يقول بعد أن أصبح بورقيبة رئيساً وزار مصر قال لجمال عبد الناصر: «أنا عاوز أشوف الواد طه» فقال له عبد الناصر: «اعطنا اسم هذا الولد لنرسل له عن طريق سكرتارية ديوان رئاسة الجمهورية ويجيئك فورا» فقال له بورقيبة: «ديوان إيه...هذا الرجل له مقام رفيع، أنا من يجب أن أذهب إليه، إنه طه حسين، الرؤساء هم من يقصدون العلماء». وشاءت الصدف يومها أن يزوره يوم أربعاء وفقا لجدول البرنامج الرئاسي، وهو يوم محاضرته الأسبوعية، فاعتذر من طلبته ثلاث مرات، بتكليف سهير القلماوي بإيصال اعتذاره للطلبة، وتكليف سكرتيره الخاص فريد شحاتة بكتابة اعتذار على اللوح ثم اعتذاره شخصيا منهم في الأربعاء الذي تلاه.

على غرار المصريين المتمكنين من سرد «الحواديث» يسرد إبراهيم عبد العزيز حكاياته عن طه حسين، ويبدو جليا أنه ليس فقط خبيراً في كتابة السيَر الذاتية، بل خبيرا فيما يحبه القارئ العربي ويجعله لا يمل. فالكتاب رغم حجمه الضخم جدا وعدم التزامه بمنهج، إلا أنه ممتع حتى في جزئيه الأول والثاني، وما يتعلق بملفه الشخصي في كلية الآداب، ومعاركه بشأن استقلال الجامعة، والدفاع عن اختلاط الجنسين في حرمها، وعن خلفيات انشائه لجامعة الإسكندرية، ثم بمحاضراته النادرة في جامعة فؤاد الأول عام 1938، قدم منها تسعا وعشرين محاضرة في الأدب العباسي كان قد دونها تلميذه حامد عبد المجيد بخط يده وأهداها لأستاذه، ومحاضرات أخرى متفرقة.

حُرٌّ لا يليق به الموت *

إلى علي الدميني في رحيله

عبدالوهاب أبو زيد *

سكبتَ روحكَ في أرواحِ من عبروا
على سمائك حتى مسَّهُمْ مطرُ

فأورقوا حدَّ أن الناظرين إلى
وجوههم لم يشكُّوا أنهم شجرُ

ولم تزل بضياءٍ منك تغمُرُهُمْ
حتى – وَضَوْئِكَ – ظنُّوا أنك القمرُ!

حتى الصحاري التي روّضتْ قسوتها
بما وهبتَ تنادتْ: ها هو النَهَرُ/

يجري ليخضلَّ عشبٌ.. تلك ضحكتُهُ
تندى، فيوشكُ منها الصخرُ ينفطرُ

وتلك أحرفُهُ في الأرضِ يبذُرُها
كي لا تموتَ، فطوبى للألى بذروا

هُمُ الذين وإن شطّ الغيابُ بهم
مَن في القلوبِ وفي الأرواحِ قد حضروا

باقون مثل بقاءِ الشعرِ يُكتبُ، لا
بالحبر، بل بمدادِ الروحِ يُعتصرُ

من كَرْمةٍ في أقاصي الغيبِ مَنْبِتُها
حبٌّ يحنُّ إذا ما مَسَّهُ حَجَرُ

باقون مثلَ بقاءِ الحبِّ ما خمدتْ
نجومُهُ مُذْ دعاها باسمهِ السَّحَرُ

باقون مثل بقاءِ الموتِ يحصدهم،
كي لا يموتَ، فلا يبقي ولا يَذَرُ

****

يا من رحلتَ بلا كفٍّ تلوّحُ، عُدْ
من الغيابِ، وإن لم يُسْعِفِ البَصَرُ

لكي ترى الدمعَ في أجفان من كَبِروا
على يديك إلى أن أينعَ الثمرُ

وكي ترى الوجعَ الممتدَّ أسئلةً
حيرى على هذه الصحراءِ تنهمرُ

أنّى يغيبُ الذي ما زال مُرْتَسِمًا
له بكلِّ فؤادٍ خافقٍ أثرُ؟

وكيف تُطفأ شمسٌ لا يزالُ لها
دفءٌ، إذا ما غزانا البردُ ينتشرُ؟

وكيف يُخرسُ عودٌ لا يزالُ به
شوقٌ ليُعزفَ حتى ينتشي وَتَرُ؟

وكيف؟ كيف؟ سؤالٌ ما نزالُ به
نلوذُ مُذ جاءنا عن نعيكَ الخَبَرُ

******

رحلتَ – قيل – فقلتُ الواهبون بلا
مَنٍّ لنعبرَ ما ماتوا وما قُبِروا

فهم هنا معنا باقونَ، مَنْبعُهُم
صافٍ كما كان لا ينتابُهُ كدرُ

تحرروا من قيودِ الطينِ، فهو لهم
سجنٌ بعتمتِهِ في الأرضِ قد أُسِروا

وأصبحوا الآن أرواحًا محلّقةً
محررينَ، فكم أوذوا وكم صَبِروا

طوبى لأرواحهم فهي التي بَذلتْ
كي لا يُضامَ على أرضٍ لهم بشرُ

طوبى لأرواحهم فهي التي أنِفتْ
أن تُستباحَ، وأن ينتابها خَوَرُ

طوبى لأرواحهم فهي التي بقيتْ
وإن عَفَتْ منهمو الآثارُ والصورُ

أما الترابُ ففي حضنِ الترابِ غدًا
سيرتمي حينما يستلّه القدرُ

فقُلْ لموتكَ عُدْ يا موتُ خائبةً
كفّاكَ! فالموتُ حين الروحُ تنكسرُ

وما انكسرتَ! وما أسلمتَ رايتك
البيضاءَ يومًا وما داهنتَ من قدروا

وعشتَ حُرًّا فمتْ حرًّا يليق بِهِ
ألا يموتَ! ودُمْ جسرًا لمن عبروا

* شاعر من السعودية

هل نحن بحاجة إلى نظرية نقدية عربية؟

د. فهد حسين

إن الدعوات التي تطلق بين الحين الآخر في مشهدنا الثقافي والنقدي، هي: حاجتنا لنظرية نقدية عربية، هذه الدعوة تجعلنا نقف مليًا عند مجموعة من المعطيات ذات العلاقة بالثقافة والتراث، وبالأدب، وبالعلوم الإنسانية والاجتماعية. وهنا نؤكد أنه لا تخلو قومية أو إقليم أو دولة من منجز ثقافي وأدبي، بعيدًا عن جودة هذا المنجز، وعمق ما يطرح ويناقش ويسأل. وبالعودة إلى السطوة الاستعمارية آنذاك، نجد أنها سعت بكل ما تملك من أساليب وخطط لحجب هذا المنجز أو لتقويضه، وهي: فرض اللغة والثقافة، وما قامت به هذه الدول الاستعمارية على أرض الدول المستمَرة لوجدنا حقيقة ما نقول، حيث أصرت إسبانيا آنذاك حين سيطرت على العديد من دول أمريكا الجنوبية (اللاتينية) أن تكون اللغة الإسبانية هي اللغة الرسمية، وتدريجيًا، ومع الوقت والفرض، باتت هذه اللغة وكأنها اللغة الأم، ولتكون لغة التفكير والكتابة والحياة اليومية، أما لغات هذه الدول والمناطق فقد دفنت بين أروقة الحديث الخاص، أو بين بطون الكتب القديمة، أو بين قبور الأجداد، لتكون ضمن حضارة وثقافة وتاريخ شبه منسية، وكذلك فعلت فرنسا حين استعمرت العديد من الدول العربية وغير العربية، وإن كان الهدف ليس اللغة في حد ذاتها، بل في الثقافة، وفي أنظمة التعليم، وطرائق التفكير اليومي لدى عامة الشعوب، وفئة التكنوقراط، ووظفت اللغة لخدمة مل هذا، وهو ما توجب على الدول المستمَرة الاهتمام باللغة الفرنسية أيما اهتمام، وفعلت بريطانيا الشيء نفسه، ولكن بدرجات متباينة ومختلفة، إذ جاء اهتمامها بتكريس لغتها، ولكنه من خلال ما نسميه باللغة الوظيفية والتعليمية، فضلاً عن الادب والثقافة المجتمعية.

في دولنا العربية مثلاً، وبحكم التطوّر الذي حصل لدول قبل أخرى، كانت ثقافة مراكز الاشعاع الثقافي لهذه الدول مركزًا مهمًا آنذاك، وربما حتى اليوم، مثل: القاهرة – بيروت – دمشق – بغداد مع ظهور عدد من العواصم والمدن من دول الأطراف تنافس دور مدن المركز، وهي: الرباط والدار البيضاء، تونس، الجزائر، الكويت، دبي والشارقة وأبو ظبي، المنامة، مسقط، الدوحة، الرياض وجدة والمنطقة الشرفية بالمملكة العربية السعودية، وقد تمظهر في البنى التحتية، وبخاصة في منطقة الخليج، وتحديدًا في التعليم تدريسًا ومنهاجًا، وطريق تفكير، وقد أسهم في ذلك تلك التحولات الاقتصادية وطبيعة التفكير والثورة المعلوماتية التي لا تقف عند بقعة مكانية أو جغرافية دون أخرى.

ليس سهلا أن نطلب من المرء التخلي عن شخصيته أو عن قوميته أو عن موروثه الثقافي في خضم رغبة التحول إلى العالمية كما حدث إلى محاولات العولمة التي تفضي إلى محو أو اضمحلال القوميات الصغيرة، وثقافاتها، لتنخرط في الثقافات الأخرى، وهو ما لم تنجح فيه، بل بدأت هذه القوميات المتناثرة على سطح الكرة الأرضية في البروز والظهور كلما اجتاحت مناطقها الدمار والحراب، أو محاولة طمس هذه الأقلية، أو ذاك الدين، أو هذه الثقافة، لذلك لابد من جعل هذه الأقليات والقوميات الصغيرة ذات مكانة مثل ما للقوميات والثقافات واللغات ذات الانتشار والسطوة في العالم، أي أن تكون حاضرة، وهذا ما يدعو إلى الاهتمام بمنجزاتها الثقافية والحضارية، ونقلها للعالم لتكون عالمية الانتشار، وتأخذ الدور العالمي من دون فقدان هويتها الأصلية، أي أن تطرح هذه القوميات على نفسها سؤالاً بكيف تتمكن من حضورها عالميًا، وما المحكات التي ستخوضها في هذا المضمار.

الكتابة لا تتحول إلى عادة واستمرار إلا بالتجربة القاسية والفكر الواعي والقراءة المتواصلة والبحث الدائم في كيفية الحصول على المعرفة والتمسك بها، لا أن تكون الكتابة مجرد صف كلمات لتبني جسرًا مهلهلاً بكلمات سطحية خالية من السؤال والتحفيز على التفكير.

والأمر الذي لا نختلف فيه، هو أن كل مرحلة تاريخية في المجتمع تفرز لنا مجموعة من الكتاب والمبدعين، وشرائح من المثقفين المهتمين بالثقافة العامة، أو المعنيين بالثقافة الخاصة أو التخصصية، ومتى ما استطاعت هذه المجموعات تكريس دورها وجهدها الإبداعي أو النقدي أو الفني، أو السيسيولوجي أو التاريخي أو الأنثروبولوجي بقي هذا النتاج واقعًا ملموسًا أفقيًا في طريقيه التاريخي والجغرافي، ولكن حينما تكرّس كتاب هذه المرحلة أو تلك في تفكيك الحراك الثقافي والأدبي والفني، أي أنواع التعبير المختلفة، والأشكال المتعددة، والقوالب التي تملأ فيها هذا النتاج وذاك، لا شك سيكون واقعًا مختلفًا لدوره ومكانته في المجتمع المحلي والخارجي، وهو الحلم الذي طالما كنا ولانزال نحلم به، أي أن تفتح النصوص والثقافات أفاقًا على الآخر، وهو ما يفرض علينا أن نكون في ديناميكية الطرح والسؤال والسجال والتقييم، والبقاء الدائم في ديمومة الحوار؛ لأن مراجعتنا النقدية تسهم في بلورة الأفكار وصياغتها، والمساهمة في بناء ما هو في المستقبل، بل من الأجدى أن تقوم كل مرحلة بتقييم ما سبقها والخروج من محيط انغلاقها الراسخ على ذاتها.

وحتى نكون فاعلين في الحراك الثقافي العالمي، علينا أن نطرح سؤالاً، هل فكر أحد منا كيف تكونت ثقافتنا الإنسانية؟ كيف بنى أجدادنا حضارتنا؟ كيف أصبحنا ضمن هويات متعددة؟ هل هناك قاسم مشترك بين الحضارات؟ بين الثقافات؟ بين الهويات؟ بين أحلام البشر وتطلعاتها؟ هل نحن الشعوب المتعددة بلغاتها وألوانها وأعراقها وديانتها ..... والخ لدينا قواسم مشتركة كما لدينا تباينات في التفكير والرؤية والأهداف والتطلعات؟ هل نؤمن بحقيقة أننا على كوكب الأرض شعب واحد في الإنسانية، وإن تعدد كل ما سبق؟ أقول نعم هناك مشتركات بين البشر، وقد أكدت عليها الديانات السماوية والوضعية، المبادئ والقيم التي نادى بها العديد من المفكرين والفلاسفة، ومن هذه المشتركات: الحرية المسئولة، مبدأ التسامح والتعايش، مبدأ التنوع والتباين في الحياة، الدين، الطائفة، المذهب، التخصص، مبادئ الحقوق والواجبات مع مراعاة ظروف الدول والمجتمعات، وحركة التاريخ والنمو الاقتصادي والنمط الاجتماعي. كذلك كل شعوب العالم لها حضارة وتاريخ وثقافة مع الإيمان بالتباين بين كل هذا، حيث قناعتنا تشير إلى أن هذه المشتركات والتباينات بين شعوب العالم هي خصلة أو خصيصة مهمة في البناء العام والخاص.

إننا أخذنا من الغرب بلا شك الكثير من المعارف والعلوم والتشريعات والقوانين التي تنظم المجتمع، وتسهم في رقي الإنسان، وقد برز ذلك من خلال التعليم والتكنولوجيا والعلاقات الإنسانية والتنظيمية والحقوقية وغيرها، ولكن في الوقت ذاته لم نقف وقفة صريحة مع أنفسنا، ودراسة ما أخذنا ووصلنا إليه مقارنة بما أخذت الحداثة الأوروبية من العرب أنفسهم، بمعنى أن أوروبا حين جاءت إلى الأرض العربية جاءت بحداثتها التي وصلت إليها عبر عدة قرون، من النهضة الأولى حتى الحداثة، وما بعد الحداثة، مرورًا بعصر الأنوار، وتلك الأدوار التي قام بها علماء وفلاسفة ومفكرون وكتاب غربيون منذ الفلاسفة اليونان والإغريق، وبعيدًا عن رسم الرؤى والتوجهات والأهداف التي ربما يراها البعض أنها ذات مسحة استعمارية، أو رغبة في نشر المفاهيم والمبادئ الغربية، فإن ما جاء عن طريق هؤلاء يطرح على الإنسان أيًا كان مكانه أو فكره

أو دينه أو هويته، كيف يفكر، وكيف ينطلق نحو التقدم العلمي والمعرفي، وكيف ينمي وعيه الاجتماعي والحقوق، وكيف يقرأ الواقع المعيش بما جاءوا به هؤلاء وغيرهم من نظريات تسهم في تنمية الثقافة والمعرفة.

وكثيرًا ما نطرح نحن العرب أسئلتنا حول النتاج الأدبي والثقافي، ومدى إمكانية هذه النصوص المختلفة إن كانت تلبي طموحاتنا، أم لا يزال الوقت باكرًا على تحقيق هذه الطموحات، وبقينا في دوامة الطموح، وعجلة النتاج، وميزان التقييم، منذ أن نصب زهير بن أبي سلمى خيمته في سوق عكاظ، وحتي يومنا هذا، حيث تتمظهر لنا التساؤلات وتتبعها التعليقات فيما يخص آليات تقييم عملنا ومنجزنا الثقافي والأدبي. من هنا بدأت تظهر بعض النظريات والمناهج التي تربينا عليها منذ الأزمنة الماضية، فقد كان العروض والبحور الخليلية منهجًا أتبع بعد أن وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي للشعراء الذين جاءوا بعد هذه المنهج القديم الجديد، واستمراره حتى هذه اللحظة، مع الحضور الطاغي لقصيدة التفعيلة والنص النثري.

جاءت لنا نظريات ومناهج نظر لها منظرون مسلمون، حيث لم تكن العربية في المحك لمعرفة الشخصية آنذاك، بقدر ما ينظر إليها بوصفها شخصيات إسلامية، إذ برز العربي وغير العربي في شتى العلوم والمعارف، مثل: الخوارزمي وابن خلدون والفارابي والغزالي والطوسي وابن سينا والكندي وابن سلام الجمحي، وقدامة بن جعفر والجرجاني والجاحظ وغيرهم الكثير الكثير، من هنا ظهرت لنا علامات النقد الأدبي والبلاغي، وتصنيف الشعراء، وعلم المعاني، وعلم البيان وعلم البديع، وكذلك نظرية اللفظ والمعني، والسجال حولهما، وحينما أخذها الغرب لم يقف عن منبعها ومنبتها، بل واصل العمل بها وتطوير أساليبها وطرائقها.

إن الثقافة أو الأدب لم تكونا في يوم من الأيام حاجزًا بين الإنسان والآخر، بل يسعيان باستمرار لبناء جسور متينة بين البشر، ولكن للأسف البشر أنفسهم لا يرغبون في هذا التواصل والتلاقي، ويرغبون في أحاديتهم وانزوائهم وتطلعاتهم الفردية القادرة حينًا والعاجزة أحايين في تحقيق طموحات المجتمع والوطن قبل طموحاتهم الفردية، لكن للأسف بعد الألفية الثالثة جاءنا طوفان الكتابة من كل الجهات الأصلية والفرعية، وهؤلاء الذين دخلوا في شرنقة الكتابة يعتقدون أنها الأجمل والأنقى وصاحبة القدرة على التميز، في وقت أن الكتابة لا تتحول إلى عادة واستمرار إلا بالتجربة القاسية والفكر الواعي والقراءة المتواصلة والبحث الدائم في كيفية الحصول على المعرفة والتمسك بها، لا أن تكون الكتابة مجرد صف كلمات لتبني جسرًا مهلهلاً بكلمات سطحية خالية من السؤال والتحفيز على التفكير.

لا تنشئ أية نظرية أو يبرز أي منهج في علم من العلوم، أو في حقل من الحقول المعرفية إلا بعد دراسات وافية ومتعددة عبر الزمن، وتحديدًا في قراءة الواقع المعيش، ومدى استعداده لقبول هذا ورفض ذاك، حتى في الأمور الحياتية البسيطة، وكلنا يعلم تلك المواجهات التي حدثت بين دعاة الحداثة والتقليديين، أو دعاة النهضة العربية ومعارضيها الذين كانوا يعتبرون النهضة تستقي شعاراتها وتطلعاتها من الغرب، وكذلك حين كتابة قصيدة التفعيلة وما دار حولها من هجوم الذي تكرر بعد انتقال عدد من الشعراء الذين آمنوا بقصيدة النثر، إذ لا يزال التباين قائمًا في عالمنا العربي حتى اليوم، فأية نظرية تضع في تكوينها مناقشة البعد الفلسفي لتكوينها، والمتعلقة بالأفكار والمفردات (اللغة)، والتصورات (البناء والتكوين الجسدي للنظرية)، والأشياء (المعطيات الموضوعية والمادية التي تسهم في ظهور هذه النظرية أو تلك. فضلاً عن علاقة النظرية بالأفكار المؤدلجة التي قد تعرقل مسيرة تقدم هذه النظرية أو عبور هذا المنهج. وبخاصة إذا بدأت تلك المفاهيم والقيم النقدية تخوض في نصوص مقدسة.

نحن حينما ننادي بنظرية عربية في النقد، فنتساءل أي نقد نعني، هل للنص الأدبي، أم النص اللغوي، أم النص التراثي التاريخي، أم النص الديني، أم النص الاجتماعي؟ أم هي نظرية عامة يمكن توظيفها في شتى المجالات والمعارف والحقول والأجناس، ولكن هل قرأنا واقعنا العربي، ومدى استعداده لقبول مثل تلك النظريات التي ظهرت في أوروبا، هذا الظهور المسبوق بدراسة واقع اجتماعي وثقافي وطبيعة قبول نقد المقدس بحيث لا يوجد نص هناك مقدس، أما نحن فجل حياتنا تقاس من خلال المقدس، فكيف إذن نبحث عن نظرية يقف المقدس الاجتماعي أو الديني حائلاً؟! أي النظرية التي نطمح لها لابد أن تعنى بالنص في سياقاته المختلفة الاجتماعية والثقافية والدينية والآيديولوجية المختلفة، وواقع الإنسان والعيش، الأمر الذي ربما يتعارض وفكر النظرية نفسها، وهنا يكمن الإشكال في هذا، وبخاصة أننا نبحث عن نظرية وليس نظريات، وعن منهج وليس مناهج، فكيف سيتم التطويع والتمثيل والتطبيق؟!

وبهذا فإن تقييم المرحلة كاشف عما تريده، وما يريده كتابها في المجال الذي عملت فيه، وبالأخص الثقافي والإبداعي الذي لا يلغي الماضي أو التاريخ أو الحضارة أو الثقافة. إن الحياة السياسية والاقتصادية في العالم العربي، وتلك النزاعات التي عادة كانت من أجل المصالح الذاتية، فضلاً عن حضور الكتاب والنقاد والمنظرين في الغرب ليس كما هم في العالم العربي، حيث متطلبات الحياة وتلبية حاجات الإنسان اليومية، التي يمكن إيجادها بطرق تختلف تمامًا عما في عالمنا الذي يبقى المشتغل بالنقد تطبيقًا وتنظيرًا، يمارس دوره في الكتابة من جهة والبحث عن لقمة العيش من جهة ثانية، وعدم تقدير المؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية بتقدير دوره ماديًا ومعنويًا. من هنا يصاب بنوع من العطب والتراجع وعدم تحمل المسؤولية التي يمكن أن يضعها هو والمجتمع الثقافي على عاتقه المعرفي. من هذا المنطلق بدأ العربي يتكئون على ما يأتي من الآخر من النظريات والمناهج، والعمل على محاولة تطوير ما يمكن وتطبيقها على النصوص، وهذا الأخذ والانتشار منذ القرن الثامن عشر ورلى يومنا هذا.

والأدب في صورته العامة هو فن عالمي لا تحدده أمكنة أو أزمنة إلا في سياق الدراسات البحثية أو الأكاديمية، وهذا لا يعني خصوصية هذا الأدب ومكانه من غيره. وحين نعود إلى الأدب الخليجي فإننا نعني هنا السرد والشعر بعد أن حولنا المسرح إلى عالم الفن، الأمر الطبيعي أن هناك خصوصية لأي أدب كان، فلو عدنا بالذاكرة الثقافية الأدبية والتاريخية ووقفنا على المعلقات سنجد خصائصها متفردة عن غيرها من النصوص التي كتبت في العصر ذاته ولكن في ثقافات وأمكنة أخرى حيث الوقوف على الأطلال والرحلة والحرب والمغامرة والحكم وغيرها، ولا شك أن النظريات والمناهج النقدية التي أنبتت في الغرب، ونمت وترعرعت بفضل منظرين ونقاد وأكاديميين غربيين،

فإنها تجاوزت المكان ورحلت مسافرة إلى أمكنة ثقافية وبقاع معرفية أخرى، إذ تلقفها العرب المشتغلون بالنقد والأدب والثقافة، كما تلقتها المناطق الأخرى، وعلمت من خلالها الدراسات التطبيقية تحليلاً وتأويلاً وتفكيكًا، بعد تطويعها قدر الإمكان، وهنا نقول: لماذا الحاجة إلى النظرية الأدبية النقدية؟ من أجل فهم الحياة والإنسان والظواهر والمشكلات التي يتناولها الأدب نصوصًا. ففي العصور السالفة كانت الحياة الثقافية والاجتماعية تهتم بالنص الأدبي كتابة واشتغالا وثم نقدًا، وإن كان في الأصل على النص الشعري، لكن مع تطور الحياة الثقافية وتشعبها، وفي سياقاتها التاريخية والثقافية المتعددة الزمكنانية، بدأت النظريات العربية آنذاك محل تقدير من قبل المشتغلين على النصوص غير الشعرية.

إن النظرية الأدبية أيًا كان مصدرها ومنبتها وشيوعها في المكان والزمان، لابد أن تبنى على أهمية الدور الذي تقوم به في أهمية اللغة والمفردة والانزياحات، لذلك حضور التصورات في النظرية تجاه الأشياء والأفكار واللغة وما شابه ذلك، ولكن أتصور الحرية المتاحة لوجود نظرية نقدية محدودة جدًا، وبل طريقها عامة مملوء بالأشواك والعراقيل التي تقيد بناء النظرية أو ظهورها في عصرنا هذا، العصر الذي لم تعد الأمكنة أو الأزمنة حاجزين مانعين من توظيف أي منهج أو نظرية قادمة من مكان آخر، كما أن الفارق بين ما يأتي من الغرب أو من الآخر تنظيرًا، فقد أنبت هذا الإنجاز في عالم الحرية المطلقة، والتي تلغي أي مقدس في العمل الإبداعي مما ينعكس على النظرية ونشوئها، على اعتبار أن النظرية لا يمكن الخروج بها إلا بعد دراسة أنظمة النص الإبداعي وتراكم هذه النصوص التي تصل بالمنظر إلى ابتداع منهج أو تأسيس طريق نقدي أو رسم ملامح نظرية نقدية، فما جاء به سوسير أو بارت أو تودوروف أو دريدا أو كرستيفا أو المنظرون في مجال العلوم الإنسانية، سواء في عالم النفس أم علم الاجتماعي أم الأنثروبولوجيا وغيرهم من المنظرين الغربيين، فإن ما قدموه جاء بعد تراكم الدرس والتمحيص تجاه النصوص الإبداعية والاجتماعية.

لاشك هناك من فريق من الكتاب والمبدعين العرب ينادون بوجود نظرية نقدية منطلقة من فضاء العالم العربي، وهناك آخر يرفض هذا التوجه جملة وتفضيلاً، وفريق ثالث بين هذا وذاك لأنه لم يحسم أمره. ومن هذا المنطلق ألا ينبغي علينا نحن المنتمين إلى عالم الكتابة والإبداع أن نقف وقفة صريحة نقدية لما هو موجود من تراكم نصوصي في مجال الأدب والفن؟ فحين نؤمن بوجود نظرية نقدية فإننا نبنيها ونشيدها وفق ما يعطينا النص العربي الحديث من أسباب تفرض علينا التفكير والبحث والعمل من أجل هذا النظرية النقدية أو هذا المنهج النقدي، لكن ولنكون أكثر صراحة، إذا كانت جل النظريات التي نعتمدها الان في دراساتنا التطبيقية قد بنيت على قواعد النص، فهل قواعد نصنا قادرة على ما كان في نص الآخر؟ وهل لدينا الإمكانات والقدرات التي تقوينا لنقد كل المسلمات التي لم تعد فارضة نفسها في النظريات الغربية؟ فلم تعد النصوص الأدبية محصورة في أدبيتها فقط، بل في سياق النقد الأدبي والثقافي وارتباط النص الأدبي بالعلوم الإنسانية الأخرى، فنحن علينا أن ننظر شمولية النص من حيث التكوين والبناء والتناول والطرح، وليس غلق النص تحت الأدب ونكتفي كما كان في الماض. بات النص الأدبي هو نص أدبي ثقافي.

هل نحن العرب في حاجة إلى بناء نظرية نقدية؟ وإذا كان، أية نظرية نريد، هل بناء على النصوص المنشورة في عصرنا هذا التي كثير منها بحاجة إلى إعادة نظر في بنائها قبل أن نجعلها عتبة الدرس النقدي؟ هل نحن بحاجة إلى نظرية أدبية خاصة تهتم بالنص الأدبي عامة؟ أم نحن بحاجة إلى نظرية تصل لنا وتمفصل الجزئيات من هذا الأدب، بمعنى: هل نريد نظرية ذات مقولات عامة يمكن تطبيقها على زي نص أدبي؟ أم نظرية متفرعة بفروع النصوص الإبداعية من شعر وأنواعه الثلاثة (القصيدة العمودية – قصيدة التفعيلة – النص النثري)، ومن سرد وتعدد أنواعه (قصة – رواية – قصة قصيرة جدًا – الحكم والأمثال – السيرة بأنواعها (السيرة العادية – السيرة الروائية – رواية السيرة)، وأدب الرحلات، غير ذلك. وكذلك المسرح إذا صنفناه ضمن النصوص الأدبية، وبأنواعه الجاد والهزلي، العادي والميلودراما. أم نحن بحاجة إلى نظرية شاملة للعلوم الإنسانية كلها بما فيها النقد الأدبي والنقد الثقافي.

أليست النظريات التي يشكلها الإنسان بعد معارف وتجارب وتطبيقات تصل بنا إلى أن تكون هذه النظرية أو تلك علمًا وليس فنًا، والعلم لا يقتصر على مكان ما أو زمان ما، بل هو منجز إنساني عابر للقارات والمحيطات ويستوطن في أي مكان يريد أو يُطلب، بمعنى حينما ظهرت لنا المناهج النقدية والنظريات الغربية، من الواقعية الاشتراكية والواقعية السحرية، والسيمائية والتأويلية والبنيوية والتفكيكية ونظرية التلقي، هل استقرت في مكان دون آخر، أم تلقفها المبدعون والنقاد والمشتغلون بالنصوص تنظيرًا وتطبيقًا؟ وهذا ينطبق ليس على الأدب فحسب، بل كل العلوم ذات العلاقة بالحياة والإنسان والكون، حيث العالم كالهواء والماء، وحينما نتفق على أن النظريات النقدية حتى تصل إلى مستويات عليا، فهي علم، لذلك تصبح هذه النظريات عالمية لكل البشر دون استثناء.

وهناك إشكالية تتمظهر في الدعوة إلى نظرية عربية نقدية، تتمثل في علاقة الأنا بالذات نفسها، وبالآخر، وبالمقدس، وبالنصوص الأخرى ذات الطابع اللغوي والأدبي، وبخاصة إذا آمنا أن النقد في حد ذاته هو إعادة كتابة نص على نص، وهنا قد تبرز بعض العوائق في التعامل مع بعض النصوص، كما أن هذه النظرية التي ينادي بها البعض، هل ستكون محصورة على العالم العربي؟ وإن كان ذلك، فهو يشكل انغلاقًا على الذات، الأمر الذي لا يتوافق وطبيعة العمل النقدي عامة والنصوصي والتنظيري بشكل خاص، حيث كل نص ينتجه الكاتب فهو ملك للجميع وليس لفرد أو مجموعة أو لغة أو منطقة.

ومن ينادي بوجود نظرية نقدية عربية، كأنه: يتعلق بالهوية القومية ويرتبط باللغة والإنجاز الحضاري لشعوبنا العربية، وفي الحقيقة أننا نعاني ليس من عدم وجود نظرية أدبية نقدية عربية، بقدر ما نعاني من حاجتنا إلى قراءة واقعنا العربي قراءة واعية في كل حقولنا، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من شئون الحياة، وهذا يعني إذا آمنا جدلاً بمناداة لوجود نظرية عربية نقدية، فالواقع المعيش يفرض أن تكون لنا رؤية فلسفية أولاً لواقعنا الذي يحتاج إلى التحليل والتأويل والتفكيك.

ومع أي متابع حصيف للمنجز العربي الأدبي والثقافي، يتساءل حينما يقرأ أو يسمع من ينادي بوجود نظرية نقدية عربية، التي هي في الأصل لا يمكن لوجودها إلا وفق معطيات وشروط وعوامل متعددة تسهم كلها في بلورة هذا التصور الذي سيكون بعد المخاض في طريقه إلى المنهج أو النظرية، حيث قبل المناداة بوجود نظرية نقدية أدبية عربية، فإننا بحاجة إلى فلاسفة الأفكار التي تعنى بالتأملات والتأويلات للنصوص واللغة وغيرها، وأن نستحضر جل مقولاتنا القديمة التي استطاعت تشييد الحضارة وبناء ثقافة المجتمع، وتطور وعيه، وشحذ تفكيره تجاه العديد من القضايا الإنسانية ذات الصلة بالنص الأدبي، كما عليما أن نعي جيدًا أن الأدب والنقد لهما قواعد متينة وصلبة تتمثل في مجموعة من التصورات والرؤى، التي تشكل طريقًا معرفيًا للإبداع والنقد التنظيري والنصوصي.

وهل يعلم العالم العربي ومن ينادي بوجد نظرية نقدية عربية، أن أي منهج نقدي أو نظرية نقدية، سواء تعلق الأمر بالأدب أو بالعلوم الأخرى، فهذا لا يخرج عن ضرورة الانتباه إلى أن أية نظرية لا تكون محصورة في مكان معين أو لقوم دون آخر، لأن النظرية في صميم تكوينها مرتبطة بالبشر دون استثناء، هي إذن إنسانية، كما أنها ينبغي أن تبتعد عن الأدلجة الدينية أو السياسية أو الطائفية أو ما شابه ذلك، بمعنى ألا تقف النظرية عن المفاهيم المغلقة، مثل: العروبة أو القومية أو الدين أو الطائفة، لأن هذا يشكل خطرًا على طبيعة تشكل هذه النظرية أو هذا المنهج، وهنا يتطلب الأمر أن تكون مبادئها وعناصرها قادرة على معالجة كل القضايا دون استثناء، بل تملك السبل والإمكانات التي تؤهلها للإجابة عن الاستفسارات العالقة في لغة النصوص، وطبيعتها وتشكلها، وغير ذلك، بالإضافة إلى استعداد هذه النظرية للتعديل بين الحين والآخر وفقًا لمتطلبات المرحلة زمنيًا وثقافيًا، وتواصلاً مع الآخر، أي ألا تحدث قطيعة مع الثقافات الأخرى، ولكن للأسف كونها نظرية ذات اسم محصور في العرب، يعني تتصف بالانغلاق، إذ لم نسمع أو نقرأ عن نظريات النقد عامة أنها صنفت على دولة ما أو مكان معين، وإنما يحضر صاحبها ملاصقًا لها. فحين نتحدث عن البنيوية يحضر لنا دي سوسير، أو التفكيكية لدريدا، ولكن لا نقول هذه نظرية فرنسية أو أمريكية أو إنجليزية، إلا إذا خرجت من المؤسسات الأكاديمية لما لها من إطار علمي يخص حقوق الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية. فكيف لنا أن نوسم ما ننادي به بنظرية عربية؟!.

فهد حسين يحاور حسن مدن حول كتاب «حداثة ظهرها إلى الجدار»

نظمّت اللجنة الثقافية في المنبر التقدمي جلسة حوارية حول كتاب الرفيق د. حسن مدن: «حداثة ظهرها إلى الجدار"، الذي يناقش التحوّلات الثقافية في مجتمعات الخليج والجزيرة العربية، حيث حاوره الناقد د. فهد حسين حول محاور أساسية تناولها الكتاب، المكوّن من مدخل وأربعة فصول، إضافة إلى خاتمة، حوت مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، حيث انطلق الكتاب من بواكير النهضة الفكرية العربية، بدءاً من حواضر المشرق العربي، مصر وبلاد الشام، وأجاب مدن على سؤال لمحاوره عن العوامل التي أدت إلى هذه النهضة، وبينها الاتصال بالغرب الأوروبي، وحملة نابليون على مصر، والبعثات الطلابية العربية الأولى إلى أوروبا، خاصة فرنسا، في ظل ما كان العالم العربي يعاني منه من أوضاع مزرية، في ظل الهيمنة الاستعمارية.

وجرى التعرض في الحوار إلى التاريخ الثقافي للجزيرة العربية، منذ ما يطلق عليه "العصر الجاهلي" حتى ظهور الإسلام، حيث أكدّ الباحث أن مفردة الجاهلية تعني بدرجة أساسية الجهل بالدين، فلما تكن الجزيرة العربية يومها تعاني من جهل ثقافي، بدليل ما بلغه مستوى الشعر "الجاهلي"، والذي لا يمكن أن ينشأ في بيئة قفر ثقافياً.

وحول منهجية التحقبب التي تناولها المؤلف، أوضح مدن أن التحقيب ضروري في البحث التاريخي، أكان سياسياً او اجتماعياً او ثقافياً، شريطة ألا يتم ذلك بصورة متعسفة واعتباطية، وإنما يبنى على رصد التّحوّلات النوعية التي تسمح بالتفريق بين مرحلة تالية ومرحلة سابقة، ورصد ما هو الجديد فعلياً في المرحلة الجديدة، كي لا نقع في محذور "اللا تاريخية".

ورداً على سؤال للمحاور فهد حسين حول ما وصفه ب "الفرشة الدقيقة للحالة التاريخية والجغرافية والاقتصادية أحياناً، وكأن الثقافة لا يمكن لها وجود إلا بوجود البنية التاريخية»، أوضح مدن أنه مع التأكيد على ما للثقافة من استقلالية نسبية وقوانين خاصة بتطورها الداخلي إلا أنها محكومة بالتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع المعني، بما في ذلك نمط وعلاقات الانتاج.

وعند مناقشة ما حدث في المجتمع الخليجي من تحوّلات اجتماعية واقتصادية، وتهيئة البنية التحتية، وعما إذا كان

هذا من صنع التيارات الفكرية، أم الحركات الإصلاحية، أم هي جهود الحكومات وما تتطلع إليه، أم هي جهود فردية، أوضح مدن أننا لو أخذنا التعليم مثالاً في مجتمعات الخليج عامة، وفي البحرين والكويت خاصة، لوجدنا أن الفضل في ذلك يعود إلى النخب المتعلمة المقتدرة اقتصادياً بدرجة أساسية، فهي من أخذ المبادرة في تأسيس أوائل المدارس النظامية، التي جرى فيها تعليم المناهج الحديثة بمعايير ذلك الزمن، حيث لم تول السلطات الاستعمارية البريطانية التي كانت تحكم القبضة على المنطقة أي اهتمام بالتأسيس للتعليم الحديث، كما لم تكن الحكومات المحلية وقتها في وضع يمكنها من الإنفاق على مشروعات التعليم.

كما تناول الحوار الدور الإيجابي الذي تركته الهند على تكوين بعض وجوه النخبة المثقفة الأولى في بلدان المنطقة، كإبراهيم العريض وعبدالله الزائد ومحمد صالح الموسوي من البحرين، وجواد الخابوري ومحمد البستكي وأحمد الجمالي وسالم الصوري من سلطنة عمان، وعبدالله الفرج وخالد الفرج من الكويت، وسليمان الدخيل وعبدالله الطريقي ومحمد الدباغ وإبراهيم القاضي من المملكة العربية السعودية.

حول المقصود من عنوان الكتاب: "حداثة ظهرها إلى الجدار"، أعاد مدن التأكيد على ما أورده في مقدمة الكتاب حول ذلك، حيث عنى أنّ التّحديث في مجتمعاتنا الخليجيّة ما زال يتّكئ الجدار، أي على الجانب العمرانيّ – المظهري، وهذا الجدار نفسه، يتحوّل، مع مرور الوقت، إلى صدّ بوجه تقدّم الحداثة، حين يفهم أن العمران القائم هو نفسه الحداثة، وما هو بذلك، أمّا الحداثة المنشودة فهي تلك التي تضرب بجذورها عميقًا في البنيان الاجتماعيّ، الثّقافيّ، السّياسيّ، بديلًا للبنى التّقليديّة المحافظة التي ما زالت تعيد إنتاج نفسها، ثقافيًّا واجتماعيًا، وتكفّ عن الاتّكاء على الحائط، وبهذا المعنى فإنّ الطّريق نحو هذه الحداثة لا يزال طويلًا وشاقًّا، خاصّة مع أوجه التّراجع عن بعض ما تحقّق من أوجه تحديث اجتماعيّ وثقافيّ في عقود سابقة.

وقال مدن: "ليس بوسعنا تجاهل حقيقة أنّ الثّقافة الحديثة تعاني، أيضًا من أمرين يجعلان ظهرها إلى الجدار، أوّلهما هو أنّ البنى التّقليديّة في المجتمع والدّولة على حدٍّ سواء، تدفع بها نحوه، لعزلها عن التّأثير المجتمعيّ المعوّل عليه في مواصلة تثبيت ما أنجز من مكتسبات والبناء عليه، بما يحقّق التّراكم الثّقافيّ الضّروريّ لبلوغ تحوّلات نوعيّة تقرن حداثة العمران والسّوق بثقافة الفكر والسّلوك، أمّا الثّاني فهو افتقار الكثير من ممثّلي الثّقافة الحديثة لما هو مطلوب منهم من جرأة وإقدام في مقارعة معوّقات الحداثة، ولو قارنا سلوك البعض من هؤلاء الأميل إلى المهادنة – أو حتّى التّماهي – مع المحافظة الثّقافيّة القائمة، مع سلوك الأجيال الأسبق لوجدنا الفرق، حيث أنّ الأخيرة أظهرت ما هو ضروريّ من شجاعة فكريّة في التّصدي للقديم الذي فقد مشروعيّته، وآن له أنْ يفسح المجال للبدائل الحديثة التي نضجت ظروفها الموضوعيّة؛ لأنّ هذا القديم لن يتنحّى من مواقعه من تلقاء نفسه، وأنّ ثمّة حاجة لجهود ليست قليلة لإزاحته – بدل الاحتماء بالجدار– اتّقاءً لما ينجم عن ذلك من متاعب، عملًا بالشّائع من المفاهيم حول أنّ السّلامة هي محاذاة الحائط أثناء المشي، بدل الانخراط في معترك الحياة.

التقدمي

التقدمي العدد 176 ـ يوليو 2022 السنة عشرون SDPA 499

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي ـ سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

سأنتظرك بمسافة أغنية

بتول حميد

تعال نحتال على الحياة
نبخس ثمن الدخول
ونفرط في اللهاث..
ساقي تؤلمني
وفستاني طويل
سأشتري بعمري قبلة طويلة واحدة
ضقتُ بالعناقات الباردة..
اللقاءات المواربة..
الكلمات المثقوبة بالواجب الاجتماعي
ودبق المجاملة..
لا ترتدي ربطة عنق
تعال بشعرك المنكوش
بنعاس عينيك
سأنتظرك بمسافة أغنية

سأدخل قالب الكعك في الفرن
البيوت التي تصدر منها رائحة الخبز
غالباً سعيدة
أعرف سلفاً أنك بارع في مراوغة العمر
وأن رائحة احتراق الكيك أشهى في
حضنك..

***

لا يكف البحر عن البكاء
كـ ملح إثر عاصفة
يتفقد الموجة التي أحبها..

***

أوجدتُ لكل تعاسةٍ ملاذها في الخيال
أحوّل جفاء الأرجاء لحديقةٍ بالموسيقى
أرش فوق ملح العيون
أغنيةً وذكرى..
وبحجة الشعر غيّرت أسمائي..
وحدتي للعزلة..
دموعي للرقة

عذابي للنضج
ترددي للسؤال
حنيني للموّال..
وحده غيابك يعيدني لغيابك

***

ومن المفارقات البغيضة؛
أن تكون كلماتك طلقات مسدس
ونظراتك تهرع لإنقاذي..

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com